مجلة جامعة البعث

سلسلة العلوم الاقتصادية

مجلة علمية محكمة دورية

المجلد 44 . العدد 20

1443 هـ - 2022 م

الأستاذ الدكتور عبد الباسط الخطيب

رئيس جامعة البعث

المدير المسؤول عن المجلة

أ. د. ناصر سعد الدين	**رئيس هيئة التحرير**
أ. د. هايل الطالب	**رئيس التحرير**

مديرة مكتب مجلة جامعة البعث

بشرى مصطفى

د. محمد هلال	**عضو هيئة التحرير**
د. فهد شريباتي	**عضو هيئة التحرير**
د. معن سلامة	**عضو هيئة التحرير**
د. جمال العلي	**عضو هيئة التحرير**
د. عباد كاسوحة	**عضو هيئة التحرير**
د. محمود عامر	**عضو هيئة التحرير**
د. أحمد الحسن	**عضو هيئة التحرير**
د. سونيا عطية	**عضو هيئة التحرير**
د. ريم ديب	**عضو هيئة التحرير**
د. حسن مشرقي	**عضو هيئة التحرير**
د. هيثم حسن	**عضو هيئة التحرير**
د. نزار عبشي	**عضو هيئة التحرير**

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة، ويمكن للراغبين في طلبها الاتصال بالعنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة جامعة البعث

سورية . حمص . جامعة البعث . الإدارة المركزية . ص . ب (77)

. هاتف / فاكس : 2138071 31 963 ++

. موقع الإنترنت : www.albaath-univ.edu.sy

. البريد الالكتروني : magazine@ albaath-univ.edu.sy
ISSN: 1022-467X

قيمة العدد الواحد : 100 ل.س داخل القطر العربي السوري

25 دولاراً أمريكياً خارج القطر العربي السوري

قيمة الاشتراك السنوي : 1000 ل.س للعموم

500 ل.س لأعضاء الهيئة التدريسية والطلاب

250 دولاراً أمريكياً خارج القطر العربي السوري

توجه الطلبات الخاصة بالاشتراك في المجلة إلى العنوان المبين أعلاه.

يرسل المبلغ المطلوب من خارج القطر بالدولارات الأمريكية بموجب شيكات باسم جامعة البعث.

تضاف نسبة 50% إذا كان الاشتراك أكثر من نسخة.

شروط النشر في مجلة جامعة البعث

الأوراق المطلوبة:

- 2 نسخة ورقية من البحث بدون اسم الباحث / الكلية / الجامعة) + CD / word من البحث منسق حسب شروط المجلة.
- طابع بحث علمي + طابع نقابة معلمين.
- **اذا كان الباحث طالب دراسات عليا:**

يجب إرفاق قرار تسجيل الدكتوراه / ماجستير + كتاب من الدكتور المشرف بموافقته على النشر في المجلة.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية:**

يجب إرفاق قرار المجلس المختص بإنجاز البحث أو قرار قسم بالموافقة على اعتماده حسب الحال.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية من خارج جامعة البعث :**

يجب إحضار كتاب من عمادة كليته تثبت أنه عضو بالهيئة التدريسية و على رأس عمله حتى تاريخه.

- **اذا كان الباحث عضواً في الهيئة الفنية :**

يجب إرفاق كتاب يحدد فيه مكان و زمان إجراء البحث , وما يثبت صفته وأنه على رأس عمله.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (العلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية):**

عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1- مقدمة

2- هدف البحث

3- مواد وطرق البحث

4- النتائج ومناقشتها .

5- الاستنتاجات والتوصيات .

6- المراجع.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (الآداب – الاقتصاد– التربية – الحقوق – السياحة – التربية الموسيقية وجميع العلوم الإنسانية):**
- عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1. مقدمة.
2. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.
3. أهداف البحث و أسئلته.
4. فرضيات البحث و حدوده.
5. مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية.
6. الإطار النظري و الدراسات السابقة.
7. منهج البحث و إجراءاته.
8. عرض البحث و المناقشة والتحليل
9. نتائج البحث.
10. مقترحات البحث إن وجدت.
11. قائمة المصادر والمراجع.

7- يجب اعتماد الإعدادات الآتية أثناء طباعة البحث على الكمبيوتر:

أ- قياس الورق 17.5×25 B5.

ب- هوامش الصفحة: أعلى 2.54- أسفل 2.54 – يمين 2.5- يسار 2.5 سم

ت- رأس الصفحة 1.6 / تذييل الصفحة 1.8

ث- نوع الخط وقياسه: العنوان . Monotype Koufi قياس 20

. كتابة النص Simplified Arabic قياس 13 عادي . العناوين الفرعية Simplified Arabic قياس 13 عريض.

ج . يجب مراعاة أن يكون قياس الصور والجداول المدرجة في البحث لا يتعدى 12سم.

8- في حال عدم إجراء البحث وفقاً لما ورد أعلاه من إشارات فإن البحث سيهمل ولا يرد البحث إلى صاحبه.

9- تقديم أي بحث للنشر في المجلة يدل ضمناً على عدم نشره في أي مكان آخر, وفي حال قبول البحث للنشر في مجلة جامعة البعث يجب عدم نشره في أي مجلة أخرى.

10- الناشر غير مسؤول عن محتوى ما ينشر من مادة الموضوعات التي تنشر في المجلة

11- تكتب المراجع ضمن النص على الشكل التالي: [1] ثم رقم الصفحة ويفضل استخدام التهميش الإلكتروني المعمول به في نظام وورد WORD حيث يشير الرقم إلى رقم المرجع الوارد في قائمة المراجع.

تكتب جميع المراجع باللغة الانكليزية (الأحرف الرومانية) وفق التالي:

آ . إذا كان المرجع أجنبياً:

الكنية بالأحرف الكبيرة . الحرف الأول من الاسم تتبعه فاصلة . سنة النشر . وتتبعها معترضة (–) عنوان الكتاب ويوضع تحته خط وتتبعه نقطة . دار النشر وتتبعها فاصلة . الطبعة (ثانية . ثالثة) . بلد النشر وتتبعها فاصلة . عدد صفحات الكتاب وتتبعها نقطة.

وفيما يلي مثال على ذلك:

–MAVRODEANUS, R1986– **Flame Spectroscopy**. Willy, New York, 373p.

ب . إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة باللغة الأجنبية:

. بعد الكنية والاسم وسنة النشر يضاف عنوان البحث وتتبعه فاصلة, اسم المجلد ويوضع تحته خط وتتبعه فاصلة . المجلد والعدد (كتابة مختزلة) وبعدها فاصلة . أرقام الصفحات الخاصة بالبحث ضمن المجلة.

مثال على ذلك:

BUSSE,E 1980 Organic Brain Diseases **Clinical Psychiatry News** , Vol. 4. 20 – 60

ج. إذا كان المرجع أو البحث منشوراً باللغة العربية فيجب تحويله إلى اللغة الإنكليزية و التقيد

بالبنود (أ و ب) ويكتب في نهاية المراجع العربية: (المراجع In Arabic)

رسوم النشر في مجلة جامعة البعث

1. دفع رسم نشر (20000) ل.س عشرون ألف ليرة سورية عن كل بحث لكل باحث يريد نشره في مجلة جامعة البعث.
2. دفع رسم نشر (50000) ل.س خمسون الف ليرة سورية عن كل بحث للباحثين من الجامعة الخاصة والافتراضية .
3. دفع رسم نشر (200) مئتا دولار أمريكي فقط للباحثين من خارج القطر العربي السوري .
4. دفع مبلغ (3000) ل.س ثلاثة آلاف ليرة سورية رسم موافقة على النشر من كافة الباحثين.

المحتوى

اسم البحث	اسم الباحث	الصفحة
اتجاهات طلبة جامعة تشرين نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام إزاء الأزمات	د. سوما سليطين براءة محلا أ.د سامر قاسم	24-11
مدى مساهمة مؤشرات الاستدامة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر	د. محمد حمره بيان الشايب	46-25
دور البعد التاريخي للتراث المادي في تنمية القطاع السياحي في سورية	د. مراد إسماعيل الياس بطرس	86-47
قياس أثر مؤسسات التمويل الصغير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال فترة الحرب على سورية	د. ايمن العشعوش ايفا شموط	128-87

اتجاهات طلبة جامعة تشرين نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام إزاء الأزمات

أ.د سامر أحمد قاسم[1] د. سوما علي سليطين[2] براءة جهاد محلا[3]

الملخص

هدف البحث إلى تحديد اتجاهات طلبة جامعة تشرين نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام إزاء الأزمات، اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي Spss 25 لتحليل البيانات التي تم جمعها بأسلوبي الاستبانة والمقابلة الشخصية، أما عينة البحث فكانت 448 طالباً في جامعة تشرين، وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج رضا طلبة جامعة تشرين عن دور مواقع التواصل الاجتماعي في بلورة الأزمة، وتوجيه الرأي العام إزاء الأزمات، وعزت الباحثة ذلك إلى أن رأي الشباب هو رأي انفعالي، الأمر الذي يسهل استغلاله بالاعتماد على الرسائل الإعلامية التي تبثها مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى ظهور صحافة المواطن، وبناءً على النتائج السابقة أوصت الباحثة بضرورة توعية الشباب الجامعي لما يدور حوله من قضايا مجتمعية، وتحفيزهم على المشاركة الفاعلة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: مواقع التواصل الاجتماعي، الرأي العام، الأزمات، جامعة تشرين.

[1] الأستاذ – قسم إدارة الأعمال_ كلية الاقتصاد_ جامعة تشرين–اللاذقية –سورية.

[2] أستاذ مساعد – قسم إدارة الأعمال_ كلية الاقتصاد_ جامعة تشرين–اللاذقية –سورية.

[3] طالبة دكتوراه – قسم إدارة الأعمال_ كلية الاقتصاد_ جامعة تشرين–اللاذقية –سورية.

Attitudes of Tishreen University students towards the role of social networking sites in shaping public opinion about crises

Prof. Dr. Samer Ahmed Qassem[4] **Dr. Soma Ali Sleteen[5]** **Baraa Jihad Mhalla[6]**

Abstract

The aim of the research is to determine the attitudes of Tishreen University students towards the role of social networking sites in shaping public opinion about crises. The researcher adopted the descriptive analytical approach, Where the statistical analysis program Spss 25 was used to analyze the data collected by the questionnaire and personal interview methods. As for the research sample, it was 448 students at Tishreen University, the most important findings of the study from the results of the satisfaction of the students of Tishreen University about the role of social networking sites in crystallizing the crisis, and directing public opinion in the face of crises, The researcher attributed this to the fact that the opinion of young people is an emotional one, which is easy to exploit by relying on media messages broadcast by social networking sites, in addition to the emergence of citizen journalism. Active participation through social networking sites.

Keywords: social networking sites, public opinion, crises, Tishreen University.

[4] Professor- Department of Business Administration, Faculty of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.

[5] Associate Professor- Department of Business Administration, Faculty of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.

[6] Postgraduate Student- Department of Business Administration, Faculty of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.

1. مقدمة:

على مدار عدة سنوات مضت، فرضت مواقع التواصل الاجتماعي وجودها في الواقع؛ فاليوم لم تعد وسائل الإعلام أداة ترفيه أو مصدراً للأخبار فحسب، بل أنها أضحت تسهم بشكل كبير في صياغة الآراء وتشكيل القيم، بل وتعبئة الرأي العام في اتجاه ما تريد، وفي ظل الأزمات السياسية والاقتصادية المتعددة التي تعيشها الدول العربية والغربية على حد سواء برز الدور المحوري لوسائل الإعلام كأداة رئيسة من أدوات إدارة الأزمة، فالجمهور في حاجة للوصول إلى المعلومات الصحيحة حول ما يمر به من أحداث، حتى يتمكن من فهم طبيعة هذه الأزمات والتعامل معها، من خلال الحصول على المعلومات والأخبار في أي وقت وبأقل جهد وتكلفة. ونظراً لقصور وسائل الإعلام التقليدية في القيام بهذا الدور بشكل كافي، وتحول اهتمام الجمهور لاسيما الشباب منه إلى مواقع التواصل الاجتماعي **[1]**، اهتم البحث الحالي بدراسة اتجاهات طلبة جامعة تشرين نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل آرائهم إزاء الأزمات.

2. مشكلة البحث:

انطلاقاً من معلومات الباحثة التي تشير إلى وجود دور لمواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام إزاء الأزمات والتي استقتها من عدد من الطلاب في جامعة تشرين، وذلك باعتبارها تعمل وتدرس في جامعة تشرين، لاحظت الباحثة تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على صناعة رأي الطلاب، بل وغسل أدمغتهم وتشكيل مواقفهم إزاء القضايا الجدلية؛ عبر تقديم رسائل إعلامية متشابهة ومتكررة حول الأزمات المحلية والدولية، والنقاش المحرر من رقابة السلطة على وسائل الإعلام التقليدية، وتوفير المعلومات والأفكار والصور المختلفة التي تشكل رؤيتهم للعالم، وبالتالي توجيههم نحو أفكار وآراء واتجاهات وسلوكيات معينة، الأمر الذي قاد الباحثة إلى صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الرئيس الآتي: ما اتجاهات طلبة جامعة تشرين نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام إزاء الأزمات؟

3. أهمية البحث:

من أجل توضيح أهمية البحث، قامت الباحثة بتقسيمها إلى:

❖ الأهمية النظرية: تنبع الأهمية النظرية للبحث من أهمية متغيراته المدروسة:

- فالمتغير المستقل وهو مواقع التواصل الاجتماعي له دور هام وكبير في حياتنا، لاسيما فيما يتعلق في الإدارة الإعلامية للأزمة؛ إذ لم يعد دور هذه المواقع مقتصر على اطلاع المستخدمين على مستجدات الأزمة، وإنما تجاوز ذلك لإثارة الرأي العام وتهيئته لتقبل التغيرات التي تفرضها الأزمة، وإعطاء الأفراد فرصة للمشاركة في إدارة الأزمة بما يتوائم مع أفكارهم وآرائهم إزائها، وبشكل منافس لوسائل الإعلام التقليدية.
- أهمية الرأي العام كقوة مؤثرة لابد من الاهتمام بها لا سيما في الأزمات؛ لما له من أثر فعال في توجيه المجتمع، إذ يمثل الرأي العام أحد أهم الأطر العامة التي لابد أن تؤخذ بالاعتبار عند اتخاذ قرار لإدارة الأزمة.

❖ الأهمية العملية: تنبع الأهمية العملية للبحث من:

- أهمية مجتمع البحث (طلاب جامعة تشرين)؛ نظراً لما يضطلع به الشباب الجامعي من مسؤولية اجتماعية، إذ يمثلون الشريحة الواعية المتعلمة، والأكثر متابعة لمستجدات الأحداث في المجتمع، لذا كلما زاد الاهتمام بهذه الشريحة كلما كانت مشاركتهم إيجابية، وقيمة عطائهم أكبر بهدف تقدم المجتمع ونهضته.

- إمكانية الاستفادة من نتائج وتوصيات البحث، بهدف زيادة فعالية مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الوعي التنموي المعرفي لدى الشباب الجامعي إزاء الأزمات والقضايا الجدلية.

4. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

الهدف الرئيس: تحديد اتجاهات طلبة جامعة تشرين نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام إزاء الأزمات.

❖ الأهداف الفرعية:

- تحديد اتجاهات طلبة جامعة تشرين نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في بلورة الأزمة.
- تحديد اتجاهات طلبة جامعة تشرين نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في توجيه الرأي العام.

5. فرضيات البحث: ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة حول اتجاهات طلبة جامعة تشرين نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام إزاء الأزمات، ومتوسط المقياس المستخدم (3).

ويمكن اشتقاق الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة حول اتجاهات طلبة جامعة تشرين نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في بلورة الأزمة، ومتوسط المقياس المستخدم (3).

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة حول اتجاهات طلبة جامعة تشرين نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في توجيه الرأي العام، ومتوسط المقياس المستخدم (3).

6. حدود البحث:

الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة في جامعة تشرين.

الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة خلال عام 2022 م.

الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على عينة من طلبة جامعة تشرين.

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة الحالية على دراسة اتجاهات طلبة جامعة تشرين نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام إزاء الأزمات.

7. مصطلحات البحث:

مواقع التواصل الاجتماعي: هي منظومة من الشبكات الإلكترونية، تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أفراد، سواء داخل الدولة أو خارجها، تتلاقى اهتماماتهم نحو موضوع معين، أو الهواية نفسها (329.(**[3],**

الرأي العام: هو الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعي في مدة زمنية معينة، بالنسبة لقضية أو أكثر يحتدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية، أو قيمها الإنسانية الأساسية مساً مباشراً (117.(**[2],**

الأزمة: حدث ذو احتمالية منخفضة، له تأثير كبير يهدد بقاء المنظمة، واستمرارها في عالم الأعمال، يتسم بغموض الأسباب والعواقب، ويتطلب من متخذ القرار السرعة في إيجاد الحلول، واتخاذ القرار .((134, **[10]**

8. الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

دراسة (الشربيني، 2021) [5] بعنوان: استخدام الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي في التزود بالمعلومات وقت الأزمات.

هدف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد كيفية تزود الشباب المصري (طلاب قسم الإعلام) بالمعلومات وقت الأزمات، من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وأسبابها وأهدافها.

منهجية الدراسة: اعتمد الباحث على منهج الوصفي التحليلي.

أهم النتائج: أن من أهم أسباب استخدام الشباب المصري لمواقع التواصل الاجتماعي التميز في سرعة نقل الأخبار، كما أشارت النتائج إلى أن أهم أهداف استخدام الشباب المصري لمواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للحصول على المعلومات هو لتحديد مواقفهم تجاه الأزمات.

دراسة (عزوز، 2021) [6] بعنوان: دور الصفحات الرسمية للمؤسسات الحكومية على شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل وعي الجمهور الصحي بجائحة كورونا.

هدف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مستوى اعتماد الجمهور على الصفحات الرسمية للمؤسسات الحكومية على مواقع التواصل الاجتماعي، ودرجة الثقة فيها أثناء أزمة كورونا.

منهجية الدراسة: اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي.

أهم النتائج: لعبت الصفحات الرسمية للمؤسسات الحكومية على مواقع التواصل الاجتماعي دوراً هاماً كمصدر لنفي الشائعات المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لذا برز دورها في إدارة الأزمة ومعالجتها بسبب تأثيرها المباشر في زيادة الوعي بمخاطر فيروس كورونا، مما زاد من مصداقيتها وتأثيرها على مستخدمي هذه الصفحات.

دراسة (فيضي، 2020) [8] بعنوان: مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها في تشكيل الرأي العام إزاء القضايا السياسية دراسة مسحية لجمهور مدينة بغداد وللمدة من (2019/1/1) إلى (2019/2/10).

هدف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية مواقع التواصل الاجتماعي في تكوين الرأي العام تجاه القضايا السياسية، وتحديد دوافع استعمال المبحوثين لمواقع التواصل الاجتماعي.

منهجية الدراسة: اعتمدت الباحثة على المنهج المسحي.

أهم النتائج: أظهرت النتائج مدى اعتماد الجمهور على مواقع التواصل الاجتماعي في الحصول على المعلومات، ومن ثم فإن هذا الأمر ينسحب وبشكل كبير على نوعية الأخبار المسربة عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي باتت تشكل قناة إعلامية متكاملة في نقل الأخبار والمعلومات.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (**Kramer**, 2022) [12] بعنوان: التواصل في وسائل الإعلام حول أزمات الصحة العامة: تحليل مقارن.

هدف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الاتصال عبر وسائل الإعلام أثناء أزمات الصحة العامة في الولايات المتحدة والصين.

منهجية الدراسة: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي.

أهم النتائج: أشارت النتائج إلى ضرورة التواصل بشفافية وبشكل واقعي مع الجمهور أثناء الأزمات، من خلال قنوات اتصال محددة مسبقاً لنشر المعلومات حول الأزمة، بالإضافة إلى وجود خطوط اتصال مع الجمهور للرد على أي استفسار حول الأزمة.

دراسة **[11] ((Eriksson, 2018**بعنوان: دروس للتواصل مع الأزمات على مواقع التواصل الاجتماعي.

هدف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى تقديم دراسة نقدية شاملة للنصائح التي قدمها الباحثون حول التواصل الفعال عبر مواقع التواصل الاجتماعي في الأزمات.
منهجية الدراسة: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي.

أهم النتائج: أشارت النتائج إلى أن المشهد الجديد لوسائل التواصل الاجتماعي لاتصالات الأزمة تعمل بشكل مشابه جداً للإعلام القديم، حتى لو كان الإعلام الجديد أسرع ولديه المزيد من المؤثرين، حيث أن الدروس الإجمالية المحددة في الدراسة لا تزال تدور حول الحاجة إلى التخطيط المسبق للحدث، والاستماع إلى اهتمامات الجمهور، وفهم حاجته إلى مصادر موثوقة للمعلومة.
أما بالنسبة لأهم الاختلافات والتشابه مع الدراسات السابقة:
تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث تناول دور مواقع التواصل الاجتماعي في الأزمات بشكل عام؛ فيما اختلفت عنهم بالتركيز على دور هذه المواقع في تشكيل الرأي العام للشباب الجامعي إزاء الأزمات، كما اختلفت في بيئة التطبيق (جامعة تشرين).

9. الإطار النظري للبحث:

تمهيد:

يتميز الرأي العام بأهميته الكبيرة في المجتمعات الديمقراطية، إذ يعد الرأي العام المعيار الذي يقاس على أساسه رضا الشعوب عن حكوماتها، وما يتضمنه ذلك الرضا من إضفاء الشرعية على صانعي القرار، ومع الثورة التي أحدثتها تكنولوجيا الاتصال أضحت مواقع التواصل الاجتماعي إحدى الأدوات الرئيسة في تكوين وصياغة الرأي العام، من خلال ما وفرته من مساحات واسعة للنقاش، وحرية التعبير عن مجمل القضايا المجتمعية التي تشكل جزءاً من اهتمامات الشعوب **[2]** , 117)وبالتزامن مع تزايد توقعات الشعوب بأن يكون للمؤسسات الرسمية والهيئات المختلفة وجود نشط على مواقع التواصل الاجتماعي تتفق الباحثة مع ((9 ,**[4]**بأن الرأي العام ليس بالضرورة أن يكون صائباً ومنصفاً، وإنما يتأثر سلباً أو إيجاباً بجملة من العوامل، أهمها كما تراه الباحثة هو عامل الثقافة المجتمعية.

مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في صناعة الرأي العام وتشكيله

أشار **([7])** إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي باتت أحد أنماط الحياة العامة في الحياة المعاصرة، لا بل أصبحت ضمن آليات التسويق الاجتماعي والسياسي التي يتم استثمارها وتوظيفها في العديد من القضايا والأزمات، إذ تسهم في ترويج بعض الأفكار، لتصبح ذات قيمة اجتماعية معترف بها، وتحظى بالانتشار بين أفراد المجتمع، ومن ثم التأثير على سلوكهم، وتشكيل توجهاتهم إزاء قضايا بعينها؛ حيث تتشابه في هذا الدور مع حملات التسويق التي تستهدف الترويج لمنتج معين لإقناع العملاء به، وعليه فقد باتت مواقع التواصل الاجتماعي شريك رئيس في صناعة الرأي العام من خلال العديد من الأدوار وأهمها:

1. التأثير في الوعي؛ فقد أسهمت مواقع التواصل الاجتماعي في بروز قادة رأي مؤثرين في الجمهور، لهم منابرهم الإعلامية التي تحظى بالمتابعة من ملايين المستخدمين، وبإمكان هؤلاء ترويج أفكارهم من خلال منصات التواصل الاجتماعي، والعمل على تشكيل وعي المستخدمين تجاه القضايا المثارة.

2. ظهور ما يطلق عليه "صحافة المواطن"؛ فقد أصبح الفرد يلعب دوراً مهماً في نقل الأخبار وصناعتها وتحريرها، وبالتالي التأثير في تكوين قناعات الآخرين إزاء مختلف القضايا، وأهم ما يميز الصحفي المواطن هو عدم خضوعه للقيود التي تفرضها عليه المؤسسات الإعلامية التقليدية، حيث يتمتع بحرية كبيرة في الفضاء الرقمي، مما شكل تحدياً للسلطات السياسية عبر منازعتها في امتلاك وسائل الإعلام.

3. عامل مساعد في دفع حركة التغيير؛ ولعل أحداث ما يسمى "الربيع العربي" كانت كاشفة لهذا الدور، فالدعوة إلى الاحتجاجات التي شهدتها العديد من الدول العربية، كانت تتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، التي كان لها دور كبير في إظهار أوجه الخلل، ومظاهر القصور في أداء بعض الحكومات العربية.

العوامل المؤثرة على فعالية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في الأزمات:

أشار [11])) إلى خمسة دروس للتواصل الفعال مع الأزمات عبر مواقع التواصل الاجتماعي كما يلي:

1. استخدام إمكانيات مواقع التواصل الاجتماعي لخلق حوار مع الجمهور، واختيار الرسالة، والمصدر والتوقيت المناسبين، لمنع انتشار الشائعات. وهنا لابد من الإشارة إلى استراتيجيتين للتواصل الفعال في الأزمات:

أولاً. استراتيجية سرقة الرعد: أي أن تنشر المنظمة الأخبار حول أزمتها الخاصة قبل أن تكون الأزمة معروفة علناً (.(6 ,**[9]**

ثانياً. استراتيجية ملء الصمت: أي لا يجب التصريح بأي معلومات فقط لمجرد التصريح، بل يكفي إخبار الجمهور بأنه لا يوجد معلومات جديدة لنشرها.

2. أن تثبت المنظمة نفسها على مواقع التواصل الاجتماعي قبل ظهور الأزمة، وأن تسعى إلى تكوين علاقة صداقة مع جمهورها قبل أن تحتاجها، وذلك من خلال نشر المعلومات، والتواصل معهم والاستماع إليهم، مما يقلل من انتشار المعلومات الكاذبة أثناء أي أزمة مستقبلية.

3. استخدام مواقع التواصل الاجتماعي كأداة لمراقبة بيئتها، وتتبع ورصد آراء الجمهور حول قضايا المنظمة، وتقييم الطابع العاطفي للجمهور حول أزمتها.

4. استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بحذر مدروس، مع عدم إهمال وسائل الإعلام التقليدية، إذ تعتبر وسائل الإعلام التقليدية كمصدر رسمي للمعلومات، أكثر مصداقية أثناء الأزمة.

5. استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لتحويل الأزمات إلى فرصة من خلال نشر المعلومات حول الأزمة، وترى الباحثة إن عند هذا الدور لمواقع التواصل الاجتماعي يتضح مفهوم الأزمة كما تشير له اللغة الصينية إذ ينطوي رسمها على حرفين أحدهما يمثل الخطر والآخر يمثل الفرصة، فكما أشار **[11]**)) إلى أن التعاون مع الجمهور يمكن أن يسهم في تحويل الأزمة إلى حملة تسويقية داعمة للمنظمة.

الدراسة العملية:

منهجية البحث: اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف متغيرات الدراسة وتحليلها اعتماداً على البيانات الأولية التي تم جمعها من خلال أسلوبي المقابلة الشخصية، واستبانة تم تنظيمها بعد اطلاع الباحثة على الأدبيات السابقة، وتم توزيعها على مجتمع البحث المكون من طلاب جامعة تشرين، لتحديد اتجاهاتهم نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام إزاء الأزمات، ومن ثم اعتمدت الباحثة على برنامج التحليل الإحصائي Spss 25 كأداة لتحليل البيانات المتوفرة.

أداة الدراسة: اعتمدت الباحثة على المقابلة الشخصية، والاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث قامت بتنظيم استبانة تناولت اتجاهات طلبة جامعة تشرين نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام إزاء الأزمات، مكوّنة من (12) عبارة، وقد اعتمدت الباحثة على مقياس (Likert) الخماسي حيث قابل كل عبارة خمس درجات من الموافقة أو عدمها، ويجدر الإشارة إلى أن جميع فقراتها إيجابية التصحيح، ولا توجد فقرات سلبية.

مجتمع البحث: جميع طلبة جامعة تشرين.

عينة البحث: عينة عشوائية بسيطة من طلبة جامعة تشرين، وقد بلغ عددهم 448 طالباً.

اختبار ثبات وصدق المقياس:

اختبار ثبات المقياس:

قامت الباحثة باستخدام معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة على حدا، لحساب ثبات المقياس المستخدم في الدراسة، وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

الجدول (1) قيم معامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات الاستبانة

اختبار ثبات الاستبانة	قيمة معامل الثبات	عدد العبارات
قيمة معامل الثبات لعبارات محور بلورة الأزمة.	0.945	7
قيمة معامل الثبات لعبارات محور توجيه الرأي العام.	0.921	5
معامل الثبات لجميع عبارات الاستبانة	0.966	12

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Spss 25.

بين الجدول (1) أن جميع قيم معاملات الثبات لفقرات الاستبانة > 75% وهي قيم مقبولة إحصائياً (**[13]**, 237)، وبناءً على ذلك يمكن اعتبار أن جميع العبارات المستخدمة في الاستقصاء تتمتع بالثبات، ولا داعي لحذف أي منها.

اختبار صدق المقياس:

قامت الباحثة بإجراء اختبار KMO and Bartlett's Test، وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Spss 25 ما يلي:

الجدول (2) اختبار **KMO and Bartlett's Test**

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.946
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	7238.029
	df	66
	Sig.	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Spss 25.

بين الجدول (2) أن قيمة اختبار (KMO) ويساوي 0.946 >0.50 وهذا يعني أن حجم العينة كافٍ لفعالية النتائج. كما بين الجدول أن قيمة احتمال الدلالة Sig لاختبار Bartlett'(s Test) كانت 0.05>0.000 مما يؤكد أن قيم الاختبار معنوية.

مقياس الصّدق) الاتساق الدّاخلي لفقرات الاستبانة:(لاختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة قامت الباحثة بإيجاد معاملات الارتباط بين متوسط عبارات كل محور، والمتوسط الإجمالي وفق ما يوضحه الجدول (3):

		بلورة الأزمة	توجيه الرأي العام	تشكيل الرأي العام إزاء الأزمات
بلورة الأزمة	Pearson Correlation	1	.933**	.989**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	448	448	448
توجيه الرأي العام	Pearson Correlation	.933**	1	.975**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	448	448	448
تشكيل الرأي العام إزاء الأزمات	Pearson Correlation	.989**	.975**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	448	448	448
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Spss 25.

يلاحظ من الجدول أن جميع علاقات الارتباط بين المتوسطات هي معنوية، مما يشير إلى صدق أداة الدراسة، حيث أن قيم معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية.

كما قامت الباحثة بحساب الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة الاستبانة كما يلي:

جدول (4) المتوسطات الحسابية لعبارات محوري بلورة الأزمة، وتوجيه الرأي العام.

ت	السؤال	Mean	Sig
	محور بلورة الأزمة		
1	تتفوق مواقع التواصل الاجتماعي على وسائل الإعلام التقليدية في سرعة نشر المعلومات حول الأزمات.	4.0625	0.00
2	خلقت مواقع التواصل الاجتماعي اتصالاً متعدد الاتجاهات بين الأفراد.	4.1183	0.00
3	تتغلب مواقع التواصل الاجتماعي على القيود المفروضة على الإعلام التقليدي.	4.0982	0.00
4	تتيح مواقع التواصل الاجتماعي الفرصة لكل المهتمين بالأزمة للتعبير عن وجهة نظرهم حول القضايا الجدلية.	4.0179	0.00
5	ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في تمكين الجمهور من الاطلاع على الأحداث والتقييم النقدي للأزمة.	4.0134	0.00
6	ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في ظهور المواطن الصحفي.	4.0893	0.00
7	ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في التعبير الديمقراطي من خلال كسر حاجز الخوف لدى الأفراد.	4.0357	0.00
	محور توجيه الرأي العام		
1	ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في ظهور رأي عام مشترك بشكل عام.	4.0536	0.00
2	ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في تحويل تفاصيل الأزمة إلى قضايا رأي عام.	4.0179	0.00
3	قدمت مواقع التواصل الاجتماعي منصة لظهور شخصيات مؤثرة بالأفراد خلال مراحل الأزمات.	4.0134	0.00
4	ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في توظيف مصطلحات وصور محددة لتشكيل الاستجابة الوجدانية للجمهور إزاء الأزمة.	4.0379	0.00
5	يتأثر الرأي العام بأزمة ما من خلال كثافة تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي.	4.2031	0.00

يتضح من الجدول (4) أن جميع المتوسطات المتعلقة بمحوري بلورة الأزمة وتوجيه الرأي العام مرتفعة عن متوسط المقياس المستخدم (3)،

اختبار الفرضيات:

- ❖ اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة حول اتجاهات طلبة جامعة تشرين نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في بلورة الأزمة، ومتوسط المقياس المستخدم (3). لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة باختبار One-Sample Statistics كما يلي:

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
بلورة الأزمة	22.920	447	.000	1.06218	.9711	1.1533
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean		
	448	4.0622	.98090	.04634		

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Spss 25.

يلاحظ من الجدول أن قيمة Sig<0.05 وبالتالي نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة حول اتجاهات طلبة جامعة تشرين نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في بلورة الأزمة، ومتوسط المقياس المستخدم (3). وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي

لمحور بلورة الأزمة نجد (Mean = 4.0622) > متوسط المقياس المستخدم (3)، مما يشير إلى وجود فروق معنوية إيجابية، وبالتالي رضا طلبة جامعة تشرين عن دور مواقع التواصل الاجتماعي في بلورة الأزمة.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة حول اتجاهات طلبة جامعة تشرين نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في توجيه الرأي العام، ومتوسط المقياس المستخدم (3). لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة باختبار One-Sample Statistics كما يلي:

	Test Value = 3 **One-Sample Test**					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
توجيه الرأي العام	24.807	447	.000	1.06518	.9808	1.1496
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean .04294		
	448	4.0652	.90884			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Spss 25.

يلاحظ من الجدول أن قيمة Sig<0.05 وبالتالي نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة حول اتجاهات طلبة جامعة تشرين نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في توجيه الرأي العام، ومتوسط المقياس المستخدم (3). وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لمحور توجيه الرأي العام نجد (Mean = 4.0652) > متوسط المقياس المستخدم (3)، مما يشير إلى وجود فروق معنوية إيجابية، وبالتالي رضا طلبة جامعة تشرين عن دور مواقع التواصل الاجتماعي في توجيه الرأي العام.

اختبار فرضية البحث الرئيسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة حول اتجاهات طلبة جامعة تشرين نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام إزاء الأزمات، ومتوسط المقياس المستخدم (3). لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة باختبار One-Sample Statistics كما يلي:

	Test Value = 3 **One-Sample Test**					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
تشكيل الرأي العام إزاء الأزمات	24.063	447	.000	1.06343	.9766	1.1503
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean .04419		
	448	4.0634	.93539			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Spss 25.

يلاحظ من الجدول أن قيمة Sig<0.05 وبالتالي نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة حول اتجاهات طلبة جامعة تشرين نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام إزاء الأزمات، ومتوسط المقياس المستخدم (3). وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لعبارات تشكيل الرأي العام إزاء الأزمات نجد (Mean = 4.0634) > متوسط المقياس

المستخدم (3)، مما يشير إلى وجود فروق معنوية إيجابية، وبالتالي رضا طلبة جامعة تشرين عن دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام إزاء الأزمات.

النتائج والمناقشة:

من خلال الدراسة الميدانية وفي ضوء اختبار الفرضيات؛ توصلت الباحثة إلى النتيجة الرئيسة الآتية: رضا طلبة جامعة تشرين عن دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام إزاء الأزمات، ويمكن توضيحها من خلال النتائج التالية:

1. رضا طلبة جامعة تشرين عن دور مواقع التواصل الاجتماعي في بلورة الأزمة، وتعزي الباحثة ذلك إلى ظهور صحافة المواطن الأمر الذي لم يترك مجالاً للتعتيم الإعلامي على الأزمات، أو فبركتها، أو المبالغة التي اتسمت بها بعض القنوات الإعلامية التقليدية.
2. رضا طلبة جامعة تشرين عن دور مواقع التواصل الاجتماعي في توجيه الرأي العام، وتعزي الباحثة ذلك إلى أن رأي الشباب هو رأي انفعالي سريع الاشتعال، لاسيما في الدول النامية؛ حيث يفتقد إلى مؤسسات توجهه بشكل واعي، الأمر الذي يسهل استغلاله وإثارته من قبل جهات منظمة، بالاعتماد على الأثر المتراكم للرسائل الإعلامية التي تبث عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة توصي الباحثة بالآتي:

1. توعية الشباب الجامعي لما يدور حوله من قضايا مجتمعية، وتحفيزهم على المشاركة الفاعلة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وإعدادهم ليكونوا أكثر قدرة على التأثير في الآخرين.
2. التعاون مع النخبة من الشخصيات المؤثرة على الطلبة الجامعيين لتمرير رسائل هادفة حول القضايا الجدلية.
3. فتح قنوات مباشرة بين صناع القرار والشباب الجامعي، ومخاطبته عبر الوسيلة التي يستخدمها بكثافة وانتظام.
4. اطلاع الشباب على مستجدات الأحداث، ومشاركتهم المعلومات، في الوقت المناسب، ورصد ردود أفعالهم، وخلق حوار معهم، ومتابعة آرائهم؛ لإدراك طريقة تفكيرهم تجاه القضايا المهمة التي تمس أفراد المجتمع، وتقدير مخاوفهم، وتقديم رسائل تحمل حلول وإجراءات واضحة لحل مشاكلهم.

المراجع:

المراجع العربية:

[1] أبو زيد، هيام. (2016). دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل اتجاهات الشباب نحو بعض الأزمات السياسية المصرية. أطروحة دكتوراه. جامعة عين شمس.

[2] الأمير، علي. (2016). اتجاهات أساتذة الجامعات نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام الالكتروني ازاء الازمات الأمنية. مجلة الباحث العلمي، المجلد (8)، العدد .128-111 .**(32)**

[3] الحسين، أسعد. (2016). أثر وسائل التواصل الاجتماعي على سلوكيات وقيم الشباب من منظور التربية الإسلامية. مجلة كلية التربية، العدد (169 الجزء الثالث)..359-325

[4] حلاق، بطرس. (2020). الرأي العام وطرق قياسه. منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية.

[5] الشربيني، محمد. (2021). استخدام الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي في التزود بالمعلومات وقت الأزمات دراسة ميدانية على عينة من طلاب قسم الإعلام. المجلة العلمية لبحوث الصحافة، العدد .**(21)**

[6] عزوز، هويدا. (2021) .دور الصفحات الرسمية للمؤسسات الحكومية على شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل وعي الجمهور الصحي بجائحة كورونا. المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد .122-71 .**(76)**

[7] العيسوي، أشرف. (2020). وسائل التواصل الاجتماعي *:*تأثيرات متنامية وأدوار شائكة في العالم العربي. تم الاسترداد من الرابط التالي: https://trendsresearch.org/ar/insight

[8] فيضي، انمار. (2020). مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها في تشكيل الرأي العام إزاء القضايا السياسية دراسة مسحية لجمهور مدينة بغداد وللمدة من (2019/1/1) إلى (2019/2/10). مجلة الآداب، ملحق (134) أيلول.

المراجع الأجنبية:

[9] Abdalla. M & Alarabi. L & Hendawi. A. (2021). ***Crisis management art from the risks to the control: a review of methods and directions*.** Information, 12(1), 18.

[10] El Fartakh. Y. (2022). ***FACTORS INFLUENCING THE CRISIS MANAGEMENT PROCESS: LITERATURE REVIEW*.** In Economic and Social Development (Book of Proceedings), 82nd International Scientific Conference on Economic and Social (p. 134).

[11] Eriksson. M. (2018**). *Lessons for crisis communication on social media: A systematic review of what research tells the practice.*** International Journal of Strategic Communication, 12(5), 526-551.

[12] Kramer. M. G. (2022**). *Communication in mass media surrounding public health crises: A comparative analysis.***

[13] Sharma. B. (2016). ***A focus on reliability in developmental research through Cronbach's Alpha among medical, dental and paramedical professionals.*** Asian Pacific Journal of Health Sciences, 3(4),278-271 .

دور البعد التاريخي للتراث المادي في تنمية القطاع السياحي في سورية

(*) د. مراد إسماعيل (**) الياس بطرس

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر البعد التاريخي للتراث المادي والمتمثل بـ (المباني والأسواق التاريخية والمدن الأثرية والقلاع الأثرية) في تنمية القطاع السياحي في سورية.

وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي واستخدم الاستبانة كأداة موزعة على /140/ من العاملين في مديريات السياحة وأقسام الآثار في محافظات طرطوس وحمص وحلب، وقد توصل البحث إلى النتائج الآتية:

1- توفر مديريات السياحة معلومات كافية عن القلاع الأثرية وهي تتوزع على مساحات جغرافية مناسبة.

2- يوجد اهتمام كبير من قبل وسائل الإعلام المختلفة بتسويق القلاع الأثرية.

3- تتوافر المطاعم والفنادق والخدمات في المناطق السياحية.

4- إن اهتمام وزارة السياحة بإنتاج أفلام عن المناطق السياحية في المنطقة الشمالية يسهم في تطوير الجذب السياحي لزيارة التراث المادي فيها.

5- يسهم الاهتمام بالتراث المادي والوعي السياحي والترويج له في تنمية القطاع السياحي في سورية.

كما تم تقديم العديد من التوصيات ذات الصلة بالنتائج والتي تسهم في تعزيز الاهتمام بالبعد التاريخي للتراث المادي لتعزيز دوره في تنمية القطاع السياحي.

الكلمات المفتاحية: البعد التاريخي للتراث المادي- المباني والأسواق التاريخية -المدن الأثرية – القلاع الأثرية – التنمية السياحية.

* مدرس في قسم الإدارة السياحية - كلية السياحة – جامعة البعث- حمص

** طالب دراسات عليا (ماجستير) في قسم الإدارة السياحية - كلية السياحة – جامعة البعث- حمص.

The role of the historical dimension of material heritage in the development of the tourism sector in Syria

(*)Dr. Murad Ismail (**)Elias Boutros

Abstract

The current research aims to study the impact of the historical dimension of the tangible heritage represented by (historic buildings and markets, archaeological cities and castles) on the development of the tourism sector in Syria.

The researcher relied on the analytical descriptive approach and used the questionnaire as a tool distributed to /140/ workers in the directorates of tourism and antiquities departments in the governorates of Tartous, Homs and Aleppo, and the research reached the following results:

- Tourism directorates provide sufficient information about archaeological castles, which are distributed over suitable geographical areas.
- There is great interest from the various media in marketing antique castles.
- Restaurants, hotels and services are available in the tourist areas.
- The Ministry of Tourism's interest in producing films about the tourist areas in the northern region contributes to the development of tourist attractions to visit the tangible heritage there.
- The interest in the tangible heritage and the tourism awareness and its promotion contribute to the development of the tourism sector in Syria.

Several recommendations related to the results were also presented, which contribute to enhancing interest in the historical dimension of tangible heritage to enhance its role in the development of the tourism sector.

Keywords: the historical dimension of tangible heritage - Historic buildings and markets - ancient cities - ancient castles -tourism development.

* professor in the Department of Tourism Management - Faculty of Tourism - Al-Baath University - Homs

**Postgraduate student (Master's) in the Department of Tourism Management - Faculty of Tourism - Al-Baath University - Homs.

مقدمة

يشكل التراث المادي للسياحة العمق الحضاري والتاريخي والقيمي للشعوب، حيث يضم العديد من الطقوس والعادات والتقاليد والمعالم الأثرية والتي تعكس مختلف الحضارات التي تعاقبت على تلك المنطقة، فهو نتاج حضاري لتفاعل الإنسان مع التاريخ والمحيط الذي كان يعيش فيه، ولذلك تسعى الحكومات إلى المحافظة على هذا التراث عن طريق العديد من الإجراءات التي من شأنها حمايته ودعمه، ومما لا شك فيه أن تنمية القطاع السياحي هي واحدة من بين السياسات الحكومية التي تهتم بالحفاظ على التراث المادي حيث أنها تسعى للترويج له، إذ يمكن التعريف بهذا الموروث من خلال السياحة، ويشكل هذا التراث في الوقت الحالي عنصر تفوق بالنسبة للدول السياحية كونه مرتبط بالعمق التاريخي والحضاري لها فهو لا يتم الحصول عليه حالياً لأنه موجود من مئات وآلاف السنين.

ومن هنا تأتي أهمية المحافظة على آثار بلادنا وتراثنا السوري المادي على مر الحضارات (والعصور) وخاصة بعد الحرب التي مرت على سورية التي كان أحد أهدافها محو هذا التراث وتدميره بالكامل، وأثرت بشكل كبير عليه في عدة مناطق، لذا يجب المحافظة عليه ليبقى هو الداعم الأساسي لجذب السياح العرب والأجانب وإظهار الدور الأساسي الذي يربطه بالقطاع السياحي.

إشكالية البحث

يمثل التراث المادي بصفة عامة الجذور الحضارية للأمة، كما أنه يعبر عن هويتها وانتمائها الحضاري ومدى ما قدمته من إسهامات في تطور الحضارات الإنسانية.

ومن خلال المعلومات التي تم جمعها من الوثائق والمصادر والمراجع تبيَّن لنا أنَّ التراث المادي في سورية (القلاع– الأسواق التاريخية– المدن الأثرية) يعاني من مشكلات متعدة نجملها فيما يأتي:

1– إهمال وتخريب الآثار .

2- ضعف الوعي السياحي بأهمية التراث

3- ضعف الترويج للمواقع الأثرية.

وهذا ينعكس بشكل سلبي على القطاع السياحي في سورية حيث يخفف من نشاط الحركة السياحية في البلد ويقلل من فرص التنمية الاقتصادية فيه.

وتتلخص إشكالية البحث بالتساؤل الآتي: ما هو تأثير التراث المادي ببعده التاريخي في تنمية القطاع السياحي في سورية؟

ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

- ما هو تأثير القلاع الأثرية في تنمية القطاع السياحي في سورية؟
- ما هو تأثير الأسواق التاريخية في تنمية القطاع السياحي في سورية؟
- ما هو تأثير المدن الأثرية في تنمية القطاع السياحي في سورية؟

أهمية البحث

يسهم هذا البحث في الإغناء المعرفي بمفهوم التراث الواسع باعتباره صلة الوصل بين الماضي والحاضر حيث ينقسم التراث إلى تراث مادي وتراث لامادي ويشكل التراث المادي الواقع الحسي الذي يدعم تاريخنا وهويتنا وعمقنا الثقافي.

كما توجد أهمية كبيرة للتراث المادي والحفاظ عليه والترويج له والوعي السياحي كون معظم السياح يرغبون بزيارة المناطق الأثرية التاريخية والتعرف على حضارات الشعوب القديمة وآثارها والترويج لها وهذا يساهم في عملية تنمية القطاعي السياحي في سورية.

أهداف البحث

1. إظهار دور التراث المادي في تنمية القطاع السياحي في سورية.
2. إظهار أهم المشكلات التي يعاني منها التراث المادي في سورية.

3. إظهار الأهمية التاريخية والأثرية للمواقع الاثرية في سورية وأهميتها في تنشيط الحركة السياحية.
4. تبيان دور القلاع والأسواق والمدن التاريخية في تنمية القطاع السياحي في المنطقة الشمالية السورية.

فرضيات البحث

تم اختبار الفرضيات عند مستوى دلالة 0.05

الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية(معنوي) للبعد التاريخي للتراث المادي في تنمية القطاع السياحي في المنطقة الشمالية في سورية.

الفرضيات الفرعية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (معنوي) للأسواق التاريخية في تنمية القطاع السياحي في سورية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (معنوي) للمدن الأثرية في تنمية القطاع السياحي في سورية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (معنوي) للقلاع الأثرية في تنمية القطاع السياحي في سورية.

منهج البحث

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لإيضاح المفاهيم المتعلقة بالسياحة ومفهوم التراث وأنواعه ومفهوم التنمية السياحية وجمع البيانات والمعلومات عن الآثار الشمالية وتحليلها.

مجتمع البحث وعينته

مجتمع البحث: العاملون في مديريات السياحة في محافظات (طرطوس وحمص وحلب).

عينة البحث: بلغ عدد أفراد عينة البحث 153 عامل تم اختيارهم بطريقة أسلوب المسح بالعينة، وهو عدد العاملين الذين تم الوصول إليهم في مديريات السياحة محل الدراسة وتم توزيع أداة الدراسة عليهم وقد تم استرداد 140 استمارة وهي قابلة للمعالجة.

متغيرات البحث

المتغير المستقل	المتغير التابع
البعد التاريخي للتراث المادي	تنمية القطاع السياحي
– مباني وأسواق أثرية – مدن تاريخية – قلاع أثرية	

الدراسات السابقة

1- دراسة هني (2021)، الجزائر، بعنوان: دور التراث الثقافي والحضاري في تعزيز التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.[1]

هدف البحث إلى توضيح الدور الذي يلعبه التراث الثقافي والحضاري في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، اعتمدت في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت في هذه الدراسة إلى أنه يمكن للموروث الثقافي والحضاري أن يعزز من عناصر التنمية السياحية المستدامة، حيث أن له دور في زيادة حجم المداخيل وتوفير مناصب شغل لأفراد المجتمع، كما يعتبر هذا التراث المادة الخام للنشاط السياحي فاستغلاله استغلالاً جيداً من شأنه أن يساهم في تنشيط الحركة السياحية وزيادة الإيرادات السياحية للبلد وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة توفر احتياجات الجيل في الوقت الحاضر وتحفظ حقوق الأجيال المستقبلية.

2- دراسة علال (2021). الجزائر، بعنوان: دور التراث الثقافي في التنمية المستدامة في المجال السياحي في الجزائر موقع أشير ورابيدوم نموذجاً.[2]

هدف البحث إلى إبراز الدور الهام الذي يمكن ان يلعبه التراث الثقافي بشقه المادي واللامادي في تحقيق التنمية المستدامة في المجال السياحي، هذا الموروث الحضاري الأصيل بكل أبعاده يمكن أن يدفع بالتنمية المستدامة بكل عناصرها الثقافية

[1] هني، حيزية.(2021). دور التراث الثقافي والحضاري في تعزيز التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع المجلد (6)، العدد (4)، الجزائر.

[2] علال، إسماعيل.(2021). دور التراث الثقافي في التنمية المستدامة في المجال السياحي في الجزائر موقع أشير و رابيدوم نموذجاً، مجلة التراث والتصميم، المجلد 1، العدد 3، القاهرة.

والاجتماعية والاقتصادية، ويساهم كعامل أساسي في تحديد الأدوار الاجتماعية وتوريثها الى الأجيال، والمحافظة على الهويات الثقافية كذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تجد في التراث الثقافي رصيداً هاماً لإحداث التوازن المجتمعي والتغيير الآمن وهو مصدر قوة بكل ما يحتويه من أنشطة انتاجية في تحقيق سبل عيش الجماعات المحلية ومصدر عيش ودخل واستقرار مادي واجتماعي وثقافي وسياسي يساعد في تحقيق الايرادات لأفراد المجتمع كذلك بالنسبة للصناعة السياحية يعتبر التراث الثقافي عنصر ومرجع أساسي بكل مكوناته المعمارية الفنية الحضارية والثقافية لها، ويمكن أن يقدم الكثير و يلعب دوراً هاماً في التنمية المستدامة للمجتمع ككل.

3- دراسة الكاسح وآخرون (2019)، ليبيا، بعنوان: علاقة التراث العمراني بالتنمية السياحية المستدامة.[1]

هدف البحث إلى استعراض علاقة السياحة بالتراث العمراني، حيث نجد أنه يمكن أن يكون للسياحة آثار إيجابية وسلبية في آن واحد على البيئة العمرانية والبيئة الاقتصادية والبيئة الاجتماعية- الثقافية، مثلها مثل غيرها من قطاعات التنمية.

وخلص البحث إلى أن الهدف الأساس من التنمية السياحية المستدامة لمناطق التراث العمراني هو تنمية هذه المناطق اقتصادياً وعمرانياً وثقافياً بأسلوب مستديم يحافظ على استمرارية الهوية التراثية، ويجعلها مورداً اقتصادياً للسكان المحليين، من خلال الاستفادة من السياحة في إيجاد فرص عمل للمجتمع المحلي، عن طريق إحياء الحرف اليدوية والصناعات التقليدية والتي كانت سائدة في مناطق التراث، وكذلك إشراك الأهالي في إعادة تأهيل هذه المناطق التراثية وتنميتها بما يعود عليهم بالمنفعة، وبالتالي زيادة العائد الاقتصادي المحلي والقومي. وقد جاءت نتيجة اختبار الفرضية في هذا البحث إيجابية حيث تأكد من الدراسات السابقة أهمية إشراك المجتمعات المحلية في التنمية السياحية والحفاظ على التراث العمراني، حيث لا

[1] الكاسح، عادل؛ سعيد، علي؛ معوال، خالد.(2019). علاقة التراث العمراني بالتنمية السياحية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 19، الأردن.

توجد تنمية بعيداً عن السكان المحليين الذين يعيشون داخل المجتمع فالربط بين المجتمع والمكان له أهمية كبرى في نجاح عمليات التنمية المستدامة.

4- دراسة ياغي (2018)، سورية، بعنوان: الهوية والتراث الثقافي المادي في سورية [1]

هدفت الدراسة إل التعريف بالتراث المادي في سورية بأشكاله المختلفة وقديم توضيح له من خلال تحليل وصفي لمحاوره ودوره وتأثره في تشكل الهوية السورية، إضافة إلى شرح لأسباب الاستهداف الممنهج الذي تعرض له تراثنا المادي خلال الحرب على سورية، كما قدمت الدراسة تقييماً للأضرار التي تعرض له التراث المادي السوري من خلال تقديم إحصائية موثقة بالصور عن الأضرار التي خلفتها الحرب.

وقد بينت الدراسة أن ردة فعل المنظمات الدولية المتخصصة في مجال التراث وحمايته لم تكن بالقدر الذي يرتقي لمستوى الأزمة ولا لحجم الضرر الكبير الذي أصاب التراث المادي السوري، ويلاحظ بوضوح أن كافة المؤتمرات واللقاءات والورشات العالمية التي عقدت على مدار السنوات السبع الماضية بشأن التراث السوري جاءت تحت عنوان واحد تقريباً هو: رصد الدمار الحاصل في مواقع التراث الثقافي في سورية، إلا أن غالبية هذه المؤتمرات واللقاءات والورشات لم تخرج إلا بالكثير من التوصيات والقليل من الأفعال التي تنعكس مباشرة على معالجة أو تخفيف العوامل المتسببة للأضرار الكبيرة التي طالت تراثنا في سنوات الحرب.

كما أن مرحلة ما بعد الأزمة يجب أن تأخذ بالحسبان بالنسبة للتراث مهمتين رئيستين: أولهما: دعم السلطة الوطنية المسؤولة عن حماية التراث الثقافي المادي بهدف إيجاد مشروع عاجل ومتكامل لإعادة ترميم وصيانة وتأهيل ما خرّب من هذا التراث، وإعادة دمجه مع الخطط الحكومية؛ ذلك لإعادة الاستقرار الاجتماعي والسياسي حتى يأخذ هذا التراث دوره الطبيعي في الخطط التنموية والاقتصادية القادمة.

[1] ياغي، غزوان.(2018). الهوية والتراث الثقافي المادي في سورية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق.

والثاني: إيجاد آليات عملية لتوظيف هذا التراث الوطني والاستفادة منه في خطط وبرامج إعادة الإعمار عن طريق زيادة التأكيد على مفهوم الهوية العمرانية السورية التي يجب أن تكون صلة الوصل بين الماضي والمستقبل.

التعليق على الدراسات السابقة

هدفت الدراسات السابقة إلى توضيح الدور الذي يلعبه التراث الثقافي والحضاري بشقيه المادي وغير المادي في تنمية القطاع السياحي، واستعراض علاقة السياحة بالتراث العمراني حيث بينت معظم النتائج أنه يمكن أن يكون للسياحة آثار إيجابية وسلبية في آن واحد على البيئة العمرانية والبيئة الاقتصادية والبيئة الاجتماعية– الثقافية، مثلها مثل غيرها من قطاعات التنمية. إذ يعتبر هذا التراث المادة الخام للنشاط السياحي فاستغلاله استغلالاً جيداً من شأنه أن يساهم في تنشيط الحركة السياحية وزيادة الإيرادات السياحية، وهو يشكل رصيداً هاماً لإحداث التوازن المجتمعي والتغيير الآمن هو مصدر قوة بكل ما يحتويه من أنشطة انتاجية في تحقيق سبل عيش الجماعات المحلية ومصدر عيش ودخل واستقرار مادي واجتماعي، وذلك عن طريق إحياء الحرف اليدوية والصناعات التقليدية والتي كانت سائدة في مناطق التراث، وكذلك إشراك الأهالي في إعادة تأهيل هذه المناطق التراثية وتنميتها بما يعود عليهم بالمنفعة.

في حين يهدف البحث الحالي إلى توضيح دور وأثر التراث المادي في تنمية القطاع السياحي في سورية وذكر آثار المنطقة الشمالية السورية والمشاكل التي يعاني منها التراث المادي في سورية والترويج لهذه الآثار بشكل مستمر والتنمية السياحية في المنطقة الشمالية السورية وزيادة الوعي السياحي في سورية وتنشيط الحركة السياحية فيها.

الإطار النظري

المحور الأول: التراث المادي

أولاً: التراث المادي

تدل كلمة التراث في معاجم اللغة العربية على كل ما ورثناه عن الأجداد وأصلها من ورث بمعنى (الإرث)، جاء في لسان العرب: " الوِرْثُ والميراثُ في المال، والإرثُ في الحسب.

التُراث: ما يخلفه الرجل لورثته... والإرث أصله من الميراث" [1]. وبالتالي تشمل الحسب والنسب فضلاً عن الميراث المادي بأنواعه المختلفة. أما في اللغة الإنكليزية فيطلق التراث على كلمة (heritage)[2] أي ما يتوارثه الإنسان ويحافظ عليه وينقله لمن بعده، وفي اللغة الفرنسية تعبر كلمة (patrimoine)[3]، وهي كلمة لاتينية مكونة من شقين الأول بمعنى الأب والثاني بمعنى الإرشاد والتعليم والنصح، وبالتالي فهو مصطلح يعكس أهمية الأشياء التي تذكرنا بالآباء والأجداد.

كما يعرف التراث المادي (بالإنجليزية: Tangible Heritage) على أنه أحد أشكال التراث الثقافي الذي يُستخدم للتعبير عن جميع الآثار المادية بشكلٍ عام، مثل: المباني التراثية، المواقع الأثرية، والآثار التاريخية، والتُحف، والقطع الأثرية المادية التي تصنع وترمم وتنتقل عبر الأجيال كالإبداعات الفنية، وغيرها من المواد الملموسة، إضافةً إلى جُلِّ الآثار المهمة لمجتمع ما، أو لأمّة محددة، أو للبشرية جمعاء.[4]

والتراث هو الممتلكات التي يتم توارثها من جيل إلى جيل، وتشمل هذه الممتلكات: الممتلكات المادية؛ كالمباني التاريخية أو الآثار التي لها قيمة معينة عند أمة محددة أو لدى البشرية جمعاء، والممتلكات المعنوية؛ كالعادات والتقاليد التي يتم تناقلها بين الأجيال، مثل: الأغاني المتوارثة، والآداب، وعادات الاحتفالات والمجالس.[5]

ويعرف الباحث التراث المادي على أنه أي شيء ملموس وله وجود مادي وتاريخي، وهو الأثر الموجودة التي تسهم في دراسة التاريخ البشري لأنّها تُوفّر أساساً ملموساً، وهو يشمل في الدراسة الحالية (القلاع الأثرية والأسواق القديمة، والمباني والمدن القديمة)

[1] ابن منظور.(د.ت). لسان العرب ، بيروت، دار صادر، الجزء(2)، ص200.

[2] يحيى،حاجي؛ نادية، قجال.(2018). التراث المادي واللامادي ودوره الأساسي في بعث السياحة الصحراوية، مجلة جماليات، العدد5، الجزائر، ص129.

[3] البكر، محمود.(2009). البحث الميداني في التراث الشعبي (عرض -مصطلحات -توثيق -مقترحات -آفاق)، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، مديرية التراث الشعبي، ص247.

[4] MUNJERI, D. 2004. Tangible and intangible heritage – from difference to convergence. Museum 56(1–2), p:14.

[5] Ashworth, G.J., Graham, B. and Tunbridge, J.E. (2007). Pluralising Pasts: Heritage, Identity and Place in Multicultural Societies, London, Pluto Press, p:33.

في حين يُعرف التراث غير المادي على أنه التراث الذي ليس له حضور ملموس، إذ يتضمن العادات والتقاليد، أو التعبيرات الحية الموروثة من الأسلاف والتي تمّ تناقلها إلى الأحفاد، مثل: التقاليد الشفوية، وفنون الأداء والممارسات الشعبية والاجتماعية، إضافةً إلى طقوس الاحتفالات الدينية، ومهارات إنتاج الحرف التقليدية، والموسيقى، والرقص، والأدب.[1]

ثانياً: أهداف حفظ التراث المادي

تتطلب مواقع التراث المحلي والشعبي عند صيانتها وإعادة تأهيلها للوظيفة السياحية تعاملاً خاصاً وواعياً لتحقيق هدفين رئيسيين ومتكاملين في نفس الوقت هما:

الهدف الأول: حماية وصيانة الملامح المعمارية والعمرانية المميزة لتلك المواقع وإبراز هويتها الثقافية وشخصيتها المتفردة بين المناطق المحيطة بها.

الهدف الثاني: تدعيم وتعزيز الوظيفة السياحية لتلك المواقع لخلق مزارات وبؤرات جذب سياحية جديدة تضاف للخريطة السياحية لكل مدينة وتثري تجربة السائحين بها مما يعمل على إطالة مدة إقامتهم ومن ثم زيادة عدد الليالي السياحية بها.

ولتحقيق تلك الأهداف التي يعد الأول منها النواة والركيزة الأساسية للثاني هناك عدة متطلبات وأسس يجب أخذها في الاعتبار قبل البدء بإعداد مشروع الحفاظ للتنمية السياحية وهي:

أولاً: أسس الحفاظ على مواقع التراث الشعبي وتأكيد هويتها الثقافية وطابعها المحلي.

ثانياً: متطلبات تدعيم الوظيفة السياحية.[2]

ثالثاً: أسس الحفاظ على مواقع التراث المادي

يكمن جوهر الحفاظ على مواقع التراث المادي في استمرارية حيوية المكان وذلك لاستمرار تأكيد شخصيته وهويته الثقافية من خلال الأسس التالية: [1]

[1] اليونسكو.(د.ت). التراث الثقافي المادي المشترك، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، القاهرة، متاح على الموقع الالكتروني:
http://www.unesco.org/new/ar/cairo/culture/tangible-cultural-heritage

[2] يحيى،حاجي؛ نادية، قجال.(2018). التراث المادي واللامادي ودوره الأساسي في بعث السياحة الصحراوية، مرجع سبق ذكره، ص133.

1- الحفاظ على الطابع العمراني: من خلال إصلاح العيوب في المباني التي تحتاج لترميم أو تجديد، كما يجب الاهتمام بعناصر تنسيق الموقع العام (بوابات – نافورات –لافتات – أرصفة – أشجار– مسطحات خضراء – علامات مميزة – أماكن الجلوس – مظلات) وتصميمها بما يتوافق مع الطابع المحلّي السائد، وبما يكمل الصورة البصرية المنشودة التي تبرز القيمة الثقافية للموقع، مع ضرورة أخذ القرارات اللازمة والإجراءات الفورية المطلوبة لنقل الأنشطة الملوثة والاستخدامات المشوهة والرديئة وكل ما يسئ ويقلل من قيمة الموقع ومظهره الحضاري.

2- حماية الملامح الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي: من خلال التأكيد على الهوية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وحمايتها من تيارات التحولات الحديثة سواء في أساليب المعيشة والعادات والتقاليد أو في الأنشطة الاقتصادية التي يمكن ان تحل محل الأنشطة الأصلية بالموقع نتيجة للتغيرات الحادثة في التجارة أو الصناعة أو التكنولوجيا الحديثة والتي تؤدي إلى تغير عام للصورة البصرية المميزة للمنطقة وتدهور سريع للكتلة العمرانية القديمة بها نتيجة هجرة السكان ووفود مستعملين جدد أصحاب مفاهيم وثقافات مختلفة مما يسبب عدم التوازن الديموغرافية داخل تلك المناطق بسبب الإحلال المستمر للسكان الأصلين، مما يؤثر بالسلب على البناء الاجتماعي الاقتصادي لها، كما تساهم عمليات المحافظة على الملامح الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع المحلي في دعم الشعور بالانتماء لدى السكان وخلق الرغبة في حمايتها والحفاظ عليها وكذلك دعم عمليات المشاركة الإيجابية والفعّالة لتنميتها وتطويرها لتلبية الاحتياجات المستقبلية بها . ولذا يجب الحفاظ على الأنشطة والاستعمالات التقليدية الأصلية وتعزيزها وإظهارها بالمظهر الحضاري اللائق ونقل وإزالة كل ما يتنافى مع ذلك، مع ضرورة تأكيد الروابط الاجتماعية بين السكان وخلق فراغات عمرانية مستحدثة لتلبية الاحتياجات الترفيهية والأنشطة الاحتفالية والدينية وغيرها، وكذلك إيجاد الأنشطة الاقتصادية المتكاملة مع الطابع العام بالمنطقة أو التي تلبي الاحتياج لبعض الخدمات السياحية بالمنطقة لخلق فرص عمالة جديدة للشباب وتقليل نسبة البطالة بالمنطقة.

[1] يحيى،حاجي؛ نادية، قجال.(2018). التراث المادي واللامادي ودوره الأساسي في بعث السياحة الصحراوية، مرجع سبق ذكره، ص134.

3- التحكم الواعي في التغير المصاحب لعمليات التنمية المستهدفة: ويطلق عليها عمليات التحكم في الطابع عن طريق فرض مستويات مختلفة من الاشتراطات البنائية والعمرانية لعمليات التنمية السياحية المستهدفة بالموقع أو التنمية العمرانية المستقبلية، وتهدف تلك الاشتراطات إلى الحفاظ على الطابع الأصلً بالمنطقة والارتقاء به وذلك من خلال التدخل بإجراء الصيانة والحفاظ على الملامح التشكيلية السائدة وحمايتها من الاعتداء عليها أو تشويهها أو إضعافها أثناء عمليات التنمية المستهدفة بالمنطقة، وكذلك قد يتطلب الأمر إلى إضافة ملامح تشكيلية جديدة تساعد الملامح العمرانية القائمة بهدف تدعيم قوة الطابع وإيجابياته والارتقاء به، كما تتدخل عمليات التحكم في عمران مواقع التراث المحلًي والشعبي في تحديد استخدامات الأراضي ونوعية الأنشطة المستجدة بالمنطقة واشتراطات البناء المعمول بها (كثافة البناء – الارتفاعات – الردود – الألوان– ...إلخ)، بحيث تضمن تحسين فاعلية تلك الاشتراطات، مما ينتج عنه تسهيل مهمة تحقيق الاستمرارية البصرية للملامح التشكيلية ذات القيمة للفراغات الخارجية بالموقع.

كما يمكن إدراج بعض الطرق المتبعة للحفاظ على هذا النوع من التراث:

- القيام بإنشاء قاعدة بيانات ومخازن لحفظه ودراسته، وذلك للتعرف على تاريخ البلدان والتعمق في فهمه.
- نشر الأبحاث والدراسات التي تمّ إجراؤها حول هذا النوع من التراث في المجلات والصحف المحلية والإقليمية والدولية.
- تحسين عمليات الوصول إلى الأماكن التي يوجد فيها التراث المادي وتقديمها بطريقة مناسبة، وذلك من خلال إدراج مواد توضيحية تُساعد السُواح والزُّوار على فهم طبيعة المباني والأماكن، وذكر دورها الثقافي والتاريخي في الدولة.
- إزالة كافة الأشياء المضافة حديثًا لعناصر التراث المادي التي تُشوّه المباني، والمواقع التاريخية.
- إعادة بناء وإصلاح الأجزاء المفقودة من هذا التراث المادي، أو التي دمرت وتعرضت لعوامل أفقدتها معالمها، ويتم عملية الترميم هذه وفقًا للمعايير الدولية الصارمة.

- حفظ المخطوطات، والسجلات، والكتب، والمصورات من أي عوامل قد تتلفها كالحشرات أو الفطريات، وإعادة ترميمها دون تغييرها من خلال الوسائل التقنية الحديثة.

المحور الثاني: التنمية السياحية

أولاً: مفهوم التنمية السياحية:

تعرف التنمية السياحية بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة، ومخطط داخل إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الوطن ككل أو داخل أي إقليم من الدولة، تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية أو أيهما.[1]

ويذكر Cooper & Archer أن التنمية السياحية هي التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والجمالية، مع الإبقاء على الوحدة الثقافية واستمرارية العمليات الايكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية.[2]

ثانياً: مبادئ التنمية السياحية

لقد توجه العديد من الباحثين الاقتصاديين والخبراء إلى وضع مبادئ أساسية تقوم عليها التنمية السياحية، والتي نوجزها فيما يلي:[3]

1. جعل تخطيط السياحة وتنميتها وإدارتها جزءاً من استراتيجيات الحماية أو التنمية للإقليم أو الدولة، كما يجب أن تكون عملية التخطيط والإدارة السياحية عملية متداخلة ومشتركة بين الوكالات الحكومية والمؤسسات الخاصة، والمواطنين سواء كانوا مجموعات أو أفراد لتحقيق اكبر قدر من المنافع.

[1] هني، حيزية.(2021). دور التراث الثقافي والحضاري في تعزيز التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص53.
[2] ليلى ، قطاف. (2012). أثر السياحة البيئية المحلية على التنمية المستدامة حالة ولاية مستغانم، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر جامعة باتنة الجزائر، ص4.
[3] مالكي، محمد إسلام. (2015). واقع الاستثمار السياحي في الجزائر والاجراءات المتخذة لتطويره جامعة الجزائر، ص99.

2. يجب على كل الأطراف المشاركة في إدارة السياحة على أن تنتهج المبادئ الأخلاقية التي تحترم ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيفة، وكذا الطريقة التقليدية لحياة المجتمع وسلوكه بما في ذلك الأنماط السياسية.
3. إدارة وتخطيط السياحة بطريقة مستدامة من أجل الحماية والاستخدام الاقتصادي الأمثل للبيئة الطبيعية والبشرية في المنطقة المضيفة.
4. اهتمام السياحة بعدالة توزيع المكاسب بين المروجين وأفراد المجتمع المضيف والمنطقة.
5. وجوب توفير المعلومات والدراسات عن طبيعة السياحة وتأثيراتها على السكان والبيئة الثقافية قبل وبعد عملية التنمية السياحية، خاصة بالنسبة للمجتمع المحلي، حتى يتمكنوا من التدخل في العملية التنموية للسياحة وتوجيهها.
6. تشجيع الأفراد المحليين على القيام بأدوار قيادية في التخطيط والتنمية بمساعدة الحكومة، قطاع الأعمال، القطاع المالي وغيرها.
7. وجوب متابعة البرنامج التنموي من خلال الرقابة والتدقيق والتصحيح أثناء جميع مراحل التنمية والإدارة، وذلك بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم بالانتفاع من الفرص المتوفرة والتكييف مع التغييرات التي ستطرأ على حياتهم.

ثالثاً: دور التراث المادي في تحقيق التنمية السياحية في سورية

إن الاهتمام بالتراث المادي يعد أمراً حتمياً لتفعيل دور القطاع السياحي وتحقيق تنمية سياحية حيث تملك سورية الكثير من المواقع والآثار التي تؤهلها لمكانة سياحية مرموقة ولا ينقصها في ذلك إلا التخطيط والإستراتيجية وفيما يلي نقترح مجموعة من الإجراءات والآليات للارتقاء بواقع السياحة نذكر منها:[1]

- الأخذ بخبرات وتجارب البلدان السياحية وخاصة البلدان التي حافظت على تراثها التاريخي وجعلت منه عنصراً مستقطباً للكثير من السياح من مختلف أنحاء العالم مثل تجربة تركيا.

[1] هني، حيزية.(2021). دور التراث الثقافي والحضاري في تعزيز التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص60.

- حماية المواقع التاريخية وأماكن التراث من خلال تشكيل ما يسمى بالشرطة السياحية من أجل حماية تلك المواقع من السرقة والنهب والتخريب.
- الترويج السياحي للتراث المادي من جهة والترويج للسياحة الثقافية باستخدام التراث المادي من جهة أخرى، وهي عملية متداخلة فيما بينها فالترويج للتراث المادي هو بالتأكيد الترويج للسياحة الثقافية، وذلك باستخدام مختلف التقنيات الحديثة في مجال الاتصالات، بالإضافة إلى تنظيم تظاهرات ثقافية وعلمية ومؤتمرات والتي تسمح بالترويج للسياحة الثقافية بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
- نشر الوعي الثقافي لدى أفراد المجتمع.
- إدخال مادة التراث والآثار والسياحة الثقافية في المنظومة التربوية والجامعية وهذا قصد تنمية مفهوم السياحة عند الأفراد منذ الصغر.
- توفير بنية تحتية تسهل عملية الوصول إلى مختلف أماكن التراث التاريخي بحيث لا تكون هناك صعوبة في الوصول إليها.
- استغلال الموروث الأثري المعماري كهياكل سياحية تحتضن أو تدعم النشاط السياحي، حيث أن الآثار تستخدم كعنصر داعم لصورة الهياكل السياحية من الناحية الجمالية كالإبقاء على تمثال أو حفرية أثرية أو جزء من جدار في ساحة أو مدخل فندق عصري مثلاً، هذا ما يسمح للسائح باكتساب معارف ومكاسب بخصوص هذا المعلم الأثري.
- العمل على التخفيض من أسعار الخدمات المقدمة للسياح السوريين وذلك من أجل الحد من خروجهم إلى خارج البلد حيث أن المنتج السياحي يعتمد على محددين أساسيين هما السعر والجودة.
- تشجيع الحرف والصناعات التقليدية المرتبطة بالجانب الثقافي والتاريخي الأثري أي القيام باستنساخ بعض التحف الأثرية من حلي وتماثيل وغيرها، حتى يتمكن الزوار من الترويج للمنطقة من خلال التذكارات المرتبطة بالماضي، فالسياح يرغبون في شراء بعض التحف الفنية والأثرية المقلدة والتي يصنعها الحرفيون وهذا ينعكس بالإيجاب على عائدات البلد.
- يمكن استغلال المواقع الأثرية كمراكز علمية أو مراكز بحثية في المجال العلمي الأمر الذي يجعله محل استقطاب السياح من الطلبة والباحثين المختصين في

المجال التاريخي والأثري والعمارة والتراث والفنون بالإضافة إلى الأفراد الذين لديهم الفضول في الاكتشاف.

- تنظيم خدمات الإرشاد السياحي وزيادة عدد المرشدين السياحيين بما يتناسب وعدد الزوار لخدمة السائحين وتعريفهم أكثر بالمواقع السياحية والمناطق الأثرية مع تزويد هذه المعالم بلافتات تشرح الموقع بالتفصيل.
- وان العملية الأساسية في استغلال المواقع الأثرية أو التاريخية يجب أن تتم في صورة سليمة مع رعاية التناسق مع محيطها الطبيعي، وبالشكل الذي يسمح بخلق تنمية محلية مستدامة مع خلق فرص أنشطة اقتصادية أخرى كالفنادق والمطاعم التي تستغل هذه المناطق من جهة ومن جهة أخرى سيسمح هذا بخلق فرص عمل للسكان المحليين وتعطيهم فرصاً أكثر لتسويق منتجاتهم وحرفهم التقليدية.

الدراسة الميدانية

أولاً: مقاييس جمع البيانات:

على اعتبار الظاهرة المدروسة تتعلق بالبعد التاريخي للتراث المادي ودوره في تنمية القطاع السياحي، فإنّ المجتمع يتمثل بالعاملين في دائرة الآثار ومديرية السياحة في محافظات طرطوس وحمص وحلب. وتمّ الاعتماد على الاستبانة كمقياس لجمع البيانات والمعلومات، حيث صممت من قبل الباحث ليتم توجيهها إلى مجتمع الدراسة. وقد تمّ توزيع الاستبيان على 140 فرداً. وتتألف الاستبانة من /5/ أقسام:

1- البيانات الشخصية.
2- مساهمة المباني والأسواق الأثرية في تنمية القطاع السياحي.
3- مساهمة المدن التاريخية في تنمية القطاع السياحي.
4- مساهمة القلاع الأثرية في تنمية القطاع السياحي.
5- تنمية القطاع السياحي.

ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

بغرض تسهيل عملية تحليل ومناقشة النتائج تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS 26** لمعالجة البيانات وتحليلها واستخراج نتائج الدراسة، وقد تم أيضا استخدام عدد من الأساليب الإحصائية والتي تتناسب ومتغيرات الدراسة كما يلي:

- معامل (Cronbachs Alpha) ألفا كرونباخ لقياس درجة الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان.
- معامل الارتباط (Person) بين كل محور مع الدرجة الكلية لقياس درجة صدق الاستبيان (أي أنّ الاستبيان يقيس ما وضع لأجله).
- التكرارات والمتوسطات الحسابية، لمعرفة درجة موافقة العينة المدروسة عن أسئلة الاستبيان.
- اختبار الانحدار الخطي (Linear regression) لاختبار فرضيات العلاقة.

ثالثاً: اختبارات مقاييس الأداة:

- **قياس الثبات (Reliability):**

للتأكد من ثبات الإجابات التي حصلنا عليها، أي أنها لا تختلف من عينة لأخرى أو تجربة لأخرى، والتأكد من استقرارها حول قيمة معينة نستخدم معامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha الذي يأخذ قيماً تتراوح بين (0−1)، كلما كان الثبات جيداً كلما كانت قيمة المعامل قريبة من (1). من بيانات الاستبيان نحصل على النتائج التالية:

جدول (1): نتائج ألفا كرونباخ.

المحور	البنود	ألفا كرونباخ
الأول	9	0.950
الثاني	10	0.935
الثالث	11	0.956
الرابع	9	0.929
المقياس الكُلي	39	0.982

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

نلاحظ من الجدول أنّ معامل الثبات مرتفع بالنسبة لجميع أقسام الاستبيان وللمقياس ككل، وبالتالي نستنتج أنّ الاستبانة تتمتع بمستوى مرتفع من الاتساق الداخلي مع وجود توافق بين الإجابات مما يدل على أنّ الإجابات بنسبة كبيرة منها لم تتم بشكل اعتباطي أو عشوائي.

- **قياس الصدق:**

للتأكد من أنّ المقياس يقيس ما وضع لأجل قياسه، أي التطابق والتوافق بين الإجابات التجريبية في الاستبيان مع القيم المعيارية الفعلية لها، نستخدم معامل الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية لحساب الصدق البنائي ونحصل على النتائج التالية:

جدول (2): درجة ارتباط كل محور مع الدرجة الكلية للاستبيان.

رقم المحور	درجة الارتباط	الاحتمالية	القرار
1	0.913	0.000	دالة
2	0.955	0.000	دالة
3	0.939	0.000	دالة
4	0.899	0.000	دالة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

وجدنا أنّ قيم معاملات الارتباط كلها معنوية عند مستوى دلالة 0.05، وبدرجة ارتباط قوي وطردي بين كل محور مع الدرجة الكلية، مما يعني أنّ المقياس يتمتع بالاتساق الداخلي والذي يمكن اعتباره أحد أشكال الصدق.

رابعاً: عرض نتائج الدراسة الميدانية (الاستبيان):

بهدف عرض نتائج الدراسة الخاصة بكل محور (بُعد)، نستخدم المتوسط الحسابي للاستجابات والذي يدل على البعد، ويتم حسابه باستخدام طريقة المتوسط المرجح، ففي حالة المقياس الخماسي يتم حساب المتوسط المرجح من خلال المعادلة:

(5 × عدد الأفراد الذين اختاروا هذا الخيار) + (4 × التكرار المقابل) + (3 × التكرار المقابل) + (2 × التكرار المقابل) + (1 × التكرار المقابل)) \ (1+2+3+4+5).

ويتم تفسير قيمة المتوسط الحسابي بعد حسابه بناءاً على عدد الخيارات والفئات في المقياس، في حال المقياس الخماسي يتم حساب المدى: 5-1=4.

يتم حساب طول الفئة من خلال تقسيم المدى على عدد الفئات وبالتالي: 4/5=0.8. وبالتالي تتوزع فئات الإجابات وفق الجدول التالي:

جدول (3): تصنيف الإجابات وفق المتوسطات المقابلة لها.

المتوسط	1.8-1	2.6-1.81	3.4-2.61	4.2-3.41	5-4.21
المستوى	ضعيف جداً	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً

المصدر: إعداد الباحث.

يقدم الجدول التالي أهم النتائج المتعلقة بتحليل مخرجات البيانات الشخصية لأقراد العينة:

جدول (4): توزع عينة البحث حسب البيانات الشخصية.

توزع عينة العاملين وفق		العدد	النسبة المئوية	المجموع
الجنس	ذكر	31	22.1	140
	أنثى	109	77.9	
العمر	20-30 سنة	49	35	140
	30-40 سنة	31	22.1	
	40-50 سنة	32	22.9	
	50 سنة وما فوق	28	20	
التعليم	إجازة جامعية	131	93.6	140
	ماجستير	9	6.4	
الحالة الاجتماعية	أعزب	40	28.6	140
	متزوج	76	54.3	
	أخرى	24	17.1	
جهة العمل	مديرية السياحة	95	67.8	140
	دائرة الآثار	45	32.2	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح لنا من الجدول (4) أنّ أغلب عينة الدراسة كانت من الإناث والتي تقدر بنسبة 77.9%، أما عن العمر فكانت نسبة ممن هم بين 20–30 تقدر ب 35% وتنخفض هذه النسبة مع التقدم بالعمر لتصبح 20% لمن هم 50 سنة وما فوق. أما بالنسبة للمستوى التعليمي فنجد أنّ أغلب أفراد العينة من حملة الإجازة الجامعية بنسبة 93.6% ثم حملة شهادة الماجستير بنسبة 6.4%. بالنسبة للحالة الاجتماعية فنجد أنّ أغلب أفراد العينة من المتزوجين بنسبة 54.3%، ووجدنا من الجدول أن 67.8% من أفرد العينة يعملون في مديرية السياحة و32.2% منهم يعملون في دائرة الآثار .

نقوم في الخطوة التالية بعرض نتائج كل محور من محاور الاستبيان والمستخلصة من إجابات أفراد العينة على الأسئلة الخاصة بكل محور والتي تظهر في الجدول التالي:

جدول (5): المتوسط الحسابي للمحور الأول بناءاً على إجابات أفراد العينة

الرقم	أسئلة المحور الأول	المتوسط الحسابي	النتيجة
1	تتواجد المباني والأسواق الأثرية في مناطق يسهل الوصول إليها	3.91	مرتفع
2	توفر مديريات السياحة معلومات كافية عن المباني والأسواق الأثرية في المنطقة الشمالية	3.83	مرتفع
3	يتواجد مطاعم وخدمات ممتازة في المنطقة قرب المباني والأسواق الأثرية	3.85	مرتفع
4	يوجد دليل سياحي يقدم معلومات كافية عن المباني والأسواق الأثرية	3.62	مرتفع
5	يوجد ترميم دوري للمباني والأسواق الأثرية	3.72	مرتفع
6	يتم تسويق معلومات المباني والأسواق الأثرية إما عن طريق الصحافة أو تلفزيونياً	3.83	مرتفع
7	يتوافد عدد كبير من الزوار إلى المباني والأسواق الأثرية في المنطقة الشمالية بشكل سنوي	3.62	مرتفع
8	تقام مهرجانات سنوية بهدف الإضاءة على المباني والأسواق الأثرية في المنطقة الشمالية	3.67	مرتفع
9	يتوفر دليل الكتروني تعريفي عند مدخل المباني والأسواق الأثرية	3.51	مرتفع
النتيجة	**مساهمة المباني والأسواق الأثرية في تنمية القطاع السياحي.**	**3.73**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

نلاحظ من الجدول (5) أن هناك مستوى مرتفع بالنسبة للمباني والأسواق الأثرية لجميع العناصر التي ترفع من مساهمتها في تنمية القطاع السياحي، وهو ما يشير إلى اهتمام أكبر بالبعد التاريخي.

جدول (6): المتوسط الحسابي للمحور الثاني بناءاً على إجابات أفراد العينة

الرقم	أسئلة المحور الثاني	المتوسط الحسابي	النتيجة
1	تتوفر مواقع على الانترنت متخصصة ومزودة بالمعلومات عن المدن التاريخية	4.07	مرتفع
2	توجد شركات سياحية تهتم بتنشيط الزيارات إلى المدن التاريخية في المناطق الشمالية	3.64	مرتفع
3	تقام المهرجانات السياحية بصورة دورية على مدار العام بين المدن المختلفة	3.47	مرتفع
4	يوجد مخططات رئيسية لمشاريع في المدن التاريخية في المنطقة الشمالية	3.48	مرتفع
5	تتواجد وسائل النقل إلى المدن التاريخية بانتظام	3.22	متوسط
6	يوجد دليل سياحي يقدم معلومات كافية عن المدن التاريخية	3.6	مرتفع
7	يوجد ترميم دوري للمدن التاريخية	3.42	مرتفع
8	يتم تسويق معلومات المدن التاريخية إما عن طريق الصحافة أو تلفزيونياً	3.85	مرتفع
9	يتوافد عدد كبير من الزوار إلى المدن التاريخية في المنطقة الشمالية بشكل سنوي	3.44	مرتفع
10	يتوفر دليل الكتروني تعريفي عند مدخل المدن التاريخية	3.25	متوسط
النتيجة	**مساهمة المدن التاريخية في تنمية القطاع السياحي**	3.54	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

نلاحظ من الجدول (6) أن هناك مستوى مرتفع بالنسبة للمدن التاريخية لجميع العناصر التي تزيد من مساهمتها في تنمية القطاع السياحي، وهو ما يشير إلى اهتمام أكبر بالبعد التاريخي.

جدول (7): المتوسط الحسابي للمحور الثالث بناءاً على إجابات أفراد العينة

الرقم	أسئلة المحور الثالث	المتوسط الحسابي	النتيجة
1	تتواجد محطات النقل بالقرب من القلاع الأثرية في المنطقة الشمالية.	3.35	متوسط
2	توفر مديريات السياحة معلومات كافية عن القلاع الأثرية في المنطقة الشمالية	3.86	مرتفع
3	موقع القلاع الأثرية مناسب في المناطق الشمالية	3.92	مرتفع
4	يتواجد مطاعم وخدمات ممتازة في المنطقة قرب القلاع الأثرية.	3.8	مرتفع
5	تتواجد وسائل النقل إلى القلاع الأثرية بانتظام	3.42	مرتفع
6	يوجد دليل سياحي يقدم معلومات كافية عن القلاع الأثرية.	3.42	مرتفع
7	يوجد ترميم دوري للقلاع الأثرية.	3.6	مرتفع
8	يتم تسويق معلومات القلاع الأثرية إما عن طريق الصحافة أو تلفزيونياً	3.84	مرتفع
9	يتوافد عدد كبير من الزوار إلى القلاع الأثرية في المنطقة الشمالية بشكل سنوي.	3.66	مرتفع
10	تقام مهرجانات سنوية بهدف الإضاءة على القلاع الأثرية في المنطقة الشمالية.	3.63	مرتفع
11	يتوفر دليل الكتروني تعريفي عند مدخل القلاع الأثرية	3.33	متوسط
النتيجة	**مساهمة القلاع الأثرية في تنمية القطاع السياحي**	3.62	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 26.

نلاحظ من الجدول أن هناك مستوى مرتفع بالنسبة للقلاع الأثرية لجميع العناصر التي تزيد من مساهمتها في تنمية القطاع السياحي ما عدا توفر دليل الكتروني تعريفي عند مداخلها، وهو ما يشير إلى اهتمام أكبر بالبعد التاريخي مع إمكانية تحسين ذلك مع توفير دليل الكتروني تعريفي.

جدول (8): المتوسط الحسابي للمحور الرابع بناءاً على إجابات أفراد العينة

الرقم	أسئلة المحور الرابع	المتوسط الحسابي	النتيجة
1	تساهم رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة	3.05	متوسط
2	تتوفر مراكز زوار في المناطق السياحية في المنطقة الشمالية تقدم معلومات شاملة عن الموقع	3.5	مرتفع
3	يوجد إنفاق يومي للسائحين على الخدمات المقدمة في المناطق السياحية	3.23	متوسط
4	تقام فعاليات وأنشطة ومهرجانات سنوية في المناطق السياحية في المنطقة الشمالية	3.75	مرتفع
5	تتوافر المطاعم والفنادق والخدمات في المناطق السياحية في المنطقة الشمالية	3.98	مرتفع
6	يتوافد عدد كبير من الزوار بشكل سنوي إلى المناطق السياحية في المنطقة الشمالية	3.67	مرتفع
7	تعمل وزارة السياحة بشكل دوري على إنتاج أفلام عن المناطق السياحية في المنطقة الشمالية	3.85	مرتفع
8	تعمل وزارة السياحة على تطوير المهن اليدوية للتراثية والتسويق لها	3.87	مرتفع
9	تعمل وزارة السياحة على تشجيع الاستثمار السياحي والترويح لفرص الاستثمار السياحي في المنطقة الشمالية	3.95	مرتفع
النتيجة	**تنمية القطاع السياحي**	3.65	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

نلاحظ من الجدول أن هناك مستوى مرتفع بالنسبة لمحور تنمية القطاع السياحي، إلا أنه ورغم ارتفاع هذا المستوى فإن مستوى إسهام رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة كان من الدرجة المتوسطة، كما أن إنفاق السائحين اليومي على الخدمات المقدمة في المناطق السياحية كان من الدرجة المتوسطة أيضاً في حين جاءت باقي البنود ضمن التقدير المرتفع ومحور تنمية القطاع السياحي أيضاً ضمن المستوى المرتفع .

جدول (9): المتوسط والانحراف المعياري لمحاور الاستبيان والاستبيان ككل بناءاً على إجابات أفراد العينة

الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
3	مساهمة المباني والأسواق الأثرية في تنمية القطاع السياحي	3.73	0.908	مرتفع
4	مساهمة المدن التاريخية في تنمية القطاع السياحي	3.54	0.854	مرتفع
5	مساهمة القلاع الأثرية في تنمية القطاع السياحي	3.62	0.938	مرتفع
6	تنمية القطاع السياحي	3.65	0.836	مرتفع
الاستبيان	**دور البعد التاريخي للتراث المادي في تنمية القطاع السياحي في سورية**	**3.635**	**0.884**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال تتبع نتائج الجدول السابق يتضح لنا بأنّ قيمة المتوسط الحسابي الخاصة بالنتيجة الإجمالية لفقرات جميع محاور متغيرات الدراسة، والبالغ عددها /4/ محاور لـ 39 سؤال قد بلغت (3.635) بانحراف معياري (0.884) وبتقييم مرتفع، تُظهر لنا هذه النتيجة بوجود اهتمام جيد بالتراث المادي بالنسبة للبعد التاريخي، مما يدل على أنّ الاهتمام بالعناصر الرئيسية وخدمات التراث المادي (التواجد في مناطق يمكن الوصول لها، توافر المطاعم والخدمات، وجود ترميم لها) لم تكن كما مثيلاتها في البعد التاريخي.

خامساً: اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الرئيسة

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد التاريخي من التراث المادي في تنمية القطاع السياحي.

تم من خلال هذه الفرضية اختبار تأثير البعد التاريخي لمعرفة مدى تأثيره في تنمية القطاع السياحي بشكل مستقل وذلك من خلال اختبار الانحدار الخطي المتعدد وفق الآتي:

جدول (10) متغيرات البحث الداخلة في تحليل الانحدار المتعدد

متغيرات مستقلة			متغير تابع
مساهمة المباني والأسواق الأثرية في تنمية القطاع السياحي	مساهمة المدن التاريخية في تنمية القطاع السياحي	مساهمة القلاع الأثرية في تنمية القطاع السياحي	تنمية القطاع السياحي
X1	X2	X3	y

من نتائج الانحدار نحصل على ما يلي:

- **تحديد معاملات الارتباط:**

يبين لنا الجدول رقم (11) قيم معاملات الارتباط الثلاثة الخاصة بنموذج الانحدار المتعدد

جدول رقم (11) قيم معاملات الارتباط الثلاثة

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	الخطأ المعياري المقدر
1	.879	.772	.767	.40355
a. Predictors: (Constant), X1, X2, X3				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يوضح الجدول (11) قيم معامل الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط R حيث بلغ 0.879 ومعامل التحديد R^2 وهو يساوي 0.772 معامل التحديد المصحح R^{2-} والذي بلغ 0.767 يعني ان المتغيرات المستقلة (التفسيرية) (محاور البعد التاريخي) استطاعت ان تفسر 77.2% من التغيرات الحقيقية الحاصلة في تنمية القطاع السياحي (Y) والباقي (32.8%) يعزى إلى عوامل أخرى غير داخلة في الدراسة.

- **تحليل التباين لتحديد معنوية النموذج**

جدول رقم (12) تحليل التباين (القوة التفسيرية للنموذج– المعنوية)

ANOVA[a]						
النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	القيمة الاحتمالية
1	الانحدار	75.079	3	25.026	153.674	.000
	البواقي	22.148	136	.163		
	المجموع	97.227	139			
a. Dependent Variable: y تنمية القطاع السياحي						
b. Predictors: X3, X4, X5						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يمثل الجدول (12) جدول تحليل التباين والذي يمكن المعرفة من خلاله لمعنوية النموذج عن طريق احصائية F وكما نشاهد من جدول تحليل التباين المعنوية العالية لاختبار F (القيمة الاحتمالية أصغر من 0.05). مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الاحصائية. حيث أنّ القيمة الاحتمالية للنموذج (إحصائية F) أصغر من مستوى الدلالة 0.05.

قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الاحصائية

يوضح الجدول رقم (13) قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الاحصائية لهذه المعاملات .

جدول رقم (13) قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الإحصائية

المتغير	قيم المعاملات	قيمة إحصائية ت	القيمة الاحتمالية
الثابت (Constant)	.580	3.875	.000
X1	.284	3.255	.001
X2	.163	1.668	.098
X3	.396	5.115	.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

نلاحظ من الجدول (13) أنّ معاملات البعد التاريخي (x1, x3) أصغر من مستوى دلالة 0.05، وبالتالي نستنتج وجود أثر ذو دلالة إحصائية للبعد التاريخي للتراث المادي في تنمية القطاع السياحي في سورية وذلك من خلال محوري (المباني والأسواق الأثرية، والقلاع الأثرية).

في حين يتبين عدم وجود أثر للمدن التاريخية في تنمية القطاع السياحي نظراً لكون القيمة الاحتمالية لاختبار ت المقابلة لها أكبر من 0.05، لذلك سيتم استبعاداها من معادلة الانحدار الخطي المتعدد، وهو ما يتفق مع النتائج في الجدول (9) حيث أنه كانت الإجابات على أسئلة المحاور المتعلقة بالمحورين المؤثرين بتقييم (موافق) وتعزى هذه النتيجة إلى ارتقاء الخدمات والاهتمام في هذا النوع من التراث المادي إلى المستوى المطلوب من حيث النقل

وخدمات المطاعم والوصول والمهرجانات والدليل التعريفي. وفقاً لذلك يمكن التعبير عن أثر البعد التاريخي إحصائياً، من خلال النموذج التالي

$$X_6 = 0.58 + 0.284X_1 + 0.396X_3 + \varepsilon$$

نلاحظ من النموذج أنّ التأثير الإيجابي الأكبر في تنمية القطاع السياحي هو للمحور الثالث (القلاع الأثرية) بمقدار 0.396 وحدة، ثم تليها مساهمة المحور الأول (المباني والأسواق الأثرية) بمقدار 0.284 وحدة، ويشير ε إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ونسبتها 32.8%.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمباني والأسواق الأثرية في تنمية القطاع السياحي في سورية.

نستخدم أسلوب الانحدار البسيط على اعتبار أن المتغير المستقل وحيد

- **تحديد معاملات الارتباط:**

يبين لنا الجدول رقم (14) قيم معاملات الارتباط الثلاثة الخاصة بنموذج الانحدار البسيط

جدول رقم (14) قيم معاملات الارتباط الثلاثة

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	الخطأ المعياري المقدر
1	.833	.694	.692	.46414
a. Predictors: (Constant), X1				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يوضح الجدول (14) قيم معامل الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط R حيث بلغ 0.833 ومعامل التحديد R^2 وهو يساوي 0.694 معامل التحديد المصحح R^{2-} والذي بلغ 0.692 يعني ان المتغير المستقل (التفسيري) استطاع أن يفسر 69.4% من التغيرات الحقيقية الحاصلة في تنمية القطاع السياحي (Y) والباقي (30.6%) يعزى إلى عوامل أخرى غير داخلة في الدراسة.

- **تحليل التباين لتحديد معنوية النموذج**

جدول رقم (15) تحليل التباين (القوة التفسيرية للنموذج- المعنوية)

ANOVA[a]						
النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	القيمة الاحتمالية
1	الانحدار	67.499	1	67.499	313.330	.000
	البواقي	29.728	138	.215		
	المجموع	97.227	139			
a. Dependent Variable: y تنمية القطاع السياحي						
b. Predictors: X1						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يمثل الجدول (15) جدول تحليل التباين والذي يمكن المعرفة من خلاله لمعنوية النموذج عن طريق احصائية F وكما نشاهد من جدول تحليل التباين المعنوية العالية لاختبار F (القيمة الاحتمالية أصغر من 0.05). مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط من الناحية الاحصائية. حيث أنّ القيمة الاحتمالية للنموذج (إحصائية F) أصغر من مستوى الدلالة 0.05.

قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الاحصائية

يوضح الجدول رقم (16) قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الاحصائية لهذه المعاملات .

جدول رقم (16) قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الإحصائية

المتغير	قيم المعاملات	قيمة إحصائية ت	القيمة الاحتمالية
الثابت (Constant)	.792	4.756	.000
X1	.767	17.701	.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

نلاحظ من الجدول (16) أنّ معامل (x1) أصغر من مستوى دلالة 0.05، وبالتالي نستنتج وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمباني والأسواق التاريخية في تنمية القطاع السياحي في سورية.

وهو ما يتفق مع النتائج في الجدول (9) حيث أنه كانت الإجابات على أسئلة المحاور المتعلقة بالمحور المذكور بتقييم (موافق) وتعزى هذه النتيجة إلى ارتقاء الخدمات والاهتمام في هذا النوع من التراث المادي إلى المستوى المطلوب من حيث النقل وخدمات المطاعم والوصول والمهرجانات والدليل التعريفي. وفقاً لذلك يمكن التعبير عن أثر المباني والأسواق التاريخية إحصائياً، من خلال النموذج التالي

$$X_6 = 0.792 + 0.767X_1 + \varepsilon$$

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمدن الأثرية في تنمية القطاع السياحي في سورية.

نستخدم أسلوب الانحدار البسيط على اعتبار أن المتغير المستقل وحيد

- **تحديد معاملات الارتباط:**

يبين لنا الجدول رقم (17) قيم معاملات الارتباط الثلاثة الخاصة بنموذج الانحدار البسيط

جدول رقم (17) قيم معاملات الارتباط الثلاثة

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	الخطأ المعياري المقدر
1	.825	.680	.678	.47482
a. Predictors: (Constant), X2				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يوضح الجدول (17) قيم معامل الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط R حيث بلغ 0.825 ومعامل التحديد R^2 وهو يساوي 0.680 معامل التحديد المصحح R^{2-} والذي بلغ 0.678 يعني ان المتغير المستقل (التفسيري) استطاع أن يفسر 68% من التغيرات الحقيقية الحاصلة في تنمية القطاع السياحي (Y) والباقي (32%) يعزى إلى عوامل أخرى غير داخلة في الدراسة.

- **تحليل التباين لتحديد معنوية النموذج**

جدول رقم (18) تحليل التباين (القوة التفسيرية للنموذج- المعنوية)

ANOVA[a]

النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	القيمة الاحتمالية
1	الانحدار	66.115	1	66.115	293.254	.000
	البواقي	31.112	138	.225		
	المجموع	97.227	139			
a. Dependent Variable: y تنمية القطاع السياحي						
b. Predictors: X2						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يمثل الجدول (18) جدول تحليل التباين والذي يمكن المعرفة من خلاله لمعنوية النموذج عن طريق احصائية F وكما نشاهد من جدول تحليل التباين المعنوية العالية لاختبار F (القيمة الاحتمالية أصغر من 0.05). مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط من الناحية الاحصائية. حيث أنّ القيمة الاحتمالية للنموذج (إحصائية F) أصغر من مستوى الدلالة 0.05.

قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الاحصائية

يوضح الجدول رقم (19) قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الاحصائية لهذه المعاملات .

جدول رقم (29) قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الإحصائية

المتغير	قيم المعاملات	قيمة إحصائية ت	القيمة الاحتمالية
الثابت (Constant)	.793	4.611	.000
X2	.807	17.125	.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

نلاحظ من الجدول (19) أنّ معامل (x2) أصغر من مستوى دلالة 0.05، وبالتالي نستنتج وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمباني والأسواق التاريخية في تنمية القطاع السياحي في سورية.

وهو ما يتفق مع النتائج في الجدول (9) حيث أنه كانت الإجابات على أسئلة المحاور المتعلقة بالمحور المذكور بتقييم (موافق) وتعزى هذه النتيجة إلى ارتقاء الخدمات والاهتمام في

هذا النوع من التراث المادي إلى المستوى المطلوب من حيث النقل وخدمات المطاعم والوصول والمهرجانات والدليل التعريفي. وفقاً لذلك يمكن التعبير عن أثر المدن الأثرية إحصائياً، من خلال النموذج التالي

$$y2 = 0.793 + 0.807X_2 + \varepsilon$$

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقلاع الأثرية في تنمية القطاع السياحي في سورية.

نستخدم أسلوب الانحدار البسيط على اعتبار أن المتغير المستقل وحيد

- **تحديد معاملات الارتباط:**

يبين لنا الجدول رقم (20) قيم معاملات الارتباط الثلاثة الخاصة بنموذج الانحدار البسيط

جدول رقم (20) قيم معاملات الارتباط الثلاثة

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	الخطأ المعياري المقدر
1	.850	.723	.721	.44209
a. Predictors: (Constant), X3				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يوضح الجدول (20) قيم معامل الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط R حيث بلغ 0.850 ومعامل التحديد R^2 وهو يساوي 0.723 معامل التحديد المصحح R^{2-} والذي بلغ 0.721 يعني ان المتغير المستقل (التفسيري) استطاع أن يفسر 72.3% من التغيرات الحقيقية الحاصلة في تنمية القطاع السياحي (Y) والباقي (27.7%) يعزى إلى عوامل أخرى غير داخلة في الدراسة.

- **تحليل التباين لتحديد معنوية النموذج**

جدول رقم (21) تحليل التباين (القوة التفسيرية للنموذج- المعنوية)

ANOVA[a]

النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	القيمة الاحتمالية
1	الانحدار	70.255	1	70.255	359.462	.000
	البواقي	26.972	138	.195		
	المجموع	97.227	139			
a. Dependent Variable: y تنمية القطاع السياحي						
b. Predictors: X3						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يمثل الجدول (21) جدول تحليل التباين والذي يمكن المعرفة من خلاله لمعنوية النموذج عن طريق احصائية F وكما نشاهد من جدول تحليل التباين المعنوية العالية لاختبار F (القيمة الاحتمالية أصغر من 0.05). مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط من الناحية الاحصائية. حيث أنّ القيمة الاحتمالية للنموذج (إحصائية F) أصغر من مستوى الدلالة 0.05.

قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الاحصائية

يوضح الجدول رقم (22) قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الاحصائية لهذه المعاملات.

جدول رقم (22) قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الإحصائية

المتغير	قيم المعاملات	قيمة إحصائية ت	القيمة الاحتمالية
الثابت (Constant)	.907	4.064	.000
X3	.758	18.959	.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

نلاحظ من الجدول (22) أنّ معامل (x3) أصغر من مستوى دلالة 0.05، وبالتالي نستنتج وجود أثر ذو دلالة إحصائية للقلاع الأثرية في تنمية القطاع السياحي في سورية.

وهو ما يتفق مع النتائج في الجدول (9) حيث أنه كانت الإجابات على أسئلة المحاور المتعلقة بالمحور المذكور بتقييم (موافق) وتعزى هذه النتيجة إلى ارتقاء الخدمات والاهتمام في هذا النوع من التراث المادي إلى المستوى المطلوب من حيث النقل وخدمات المطاعم

والوصول والمهرجانات والدليل التعريفي. وفقاً لذلك يمكن التعبير عن أثر القلاع الأثرية التاريخي إحصائياً، من خلال النموذج التالي

$$y3 = 0.793 + 0.807X_3 + \varepsilon$$

الاستنتاجات:

من عرض نتائج التحليل الوصفي والإحصائي لما سبق من الأسئلة والفرضيات يمكن إيجاز أهم النتائج في الآتي:

نتائج التحليل الوصفي

6- توفر مديريات السياحة معلومات كافية عن القلاع الأثرية وهي تتوزع على مساحات جغرافية مناسبة.

7- تتوفر خدمات ممتازة في المناطق التي تتواجد فيها القلاع الأثرية مثل: (وسائل النقل، فنادق، دليل سياحي يقدم معلومات كافية عن القلاع الأثرية، ترميم دوري)

8- يوجد اهتمام كبير من قبل وسائل الإعلام المختلفة بتسويق القلاع الأثرية.

9- يوجد إقبال كبير إلى القلاع الأثرية بشكل سنوي، وتسهم المهرجانات في الإضاءة عليها، كما تتوفر مراكز زوار تقدم معلومات شاملة عن الموقع الذي تقام الفعاليات والأنشطة والمهرجانات السنوية.

10- تتوافر المطاعم والفنادق والخدمات في المناطق السياحية.

11- إن اهتمام وزارة السياحة بإنتاج أفلام عن المناطق السياحية في المنطقة الشمالية يسهم في تطوير الجذب السياحي لزيارة التراث المادي فيها.

12- يوجد اهتمام من قبل وزارة السياحة بتطوير المهن اليدوية التراثية والتسويق لها، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار السياحي والترويج لها في المنطقة الشمالية.

نتائج التحليل الإحصائي

1- يسهم الاهتمام بالتراث المادي والوعي السياحي والترويج له في تنمية القطاع السياحي في سورية، لكن هذا الاهتمام لا يقتصر على جميع المحاور.
2- يسهم البعد التاريخي للتراث المادي في تنمية القطاع السياحي في سورية، حيث كان التأثير الإيجابي الأكبر في تنمية القطاع السياحي هو للمحور الثالث (القلاع الأثرية) بمقدار 0.396 وحدة، ثم تليها مساهمة المحور الأول (المباني والأسواق الأثرية) بمقدار 0.279 وحدة.
3- لا تسهم المدن الأثرية ضمن محاور البعد التاريخي في تنمية القطاع السياحي حيث يكون الأثر عند الحديث عن البعد التاريخي بشكل مجمل للمباني والأسواق التاريخية وللقلاع الأثرية، في حين أنها تؤثر بشكل كبير في حال كانت مستقلة خارج البعد التاريخي، وهو ما يستدعي الاهتمام بها بشكل أكبر ودعمها بالخدمات اللازمة لتكون فعّالة في تنمية القطاع السياحي.

المقترحات

بعد الاطلاع على النتائج السابقة يمكن تقديم مجموعة من المقترحات التي قد تسهم بتطوير دور التراث المادي في تنمية القطاع السياحي:

1- تعزيز دور القلاع الأثرية والمباني والأسواق والمدن التاريخية لتكون فاعلة بشكل أكبر في تنمية القطاع السياحي من خلال:
- الاهتمام بتسويق المباني والأسواق الأثرية عن طريق الإعلام المرئي والمسموع والإلكتروني.
- إنشاء مواقع على الإنترنت متخصصة ومزودة بالمعلومات عن المدن التاريخية.
- منح تراخيص لشركات سياحية تهتم بتنشيط الزيارات إلى المدن التاريخية في المناطق الشمالية.
- وضع مخططات رئيسية لمشاريع سياحية في المدن التاريخية في المنطقة الشمالية.
2- تأهيل الكوادر العاملة في القطاع السياحي حسب الاختصاص من خلال استقطاب اختصاصات جديدة تسهم بشكل فاعل في تحسين واقع الترويج السياحي للتراث المادي.
3- إقامة دورات وورشات تدريبية تطبيقية (ميدانية) من خلال توفير زيارات ميدانية للعاملين في مجال التراث المادي.
4- العمل على إجراء المزيد من الأكاديمية بمتغيرات جديدة تسهم في زيادة توضيح دور التراث المادي بمكوناته المختلفة في تنمية القطاع السياحي.

خلاصة البحث

أشارت نتائج البحث إلى وجود أثر كبير للقلاع الأثرية في تنمية القطاع السياحي إضافة إلى المباني والأسواق الأثرية في حين لم يتبين وجود أثر للمدن الأثرية ضمن محاور البعد

التاريخي وهو ما يشير إلى وجود حاجة ملحة إلى وضع خطة تربط عمل مكونات البعد التاريخي الثلاث ببعضها بحث لا يتم استبعاد أي مكون من المكونات الثلاث نظراً للأهمية التي يقدمها هذ البعد في القطاع السياحي، وهو ماتمت الإشارة إليه في متن البحث من خلال الدراسات السابقة.

وبناء عل ما تقدم ونظراً للأوضاع الاقتصادية التي يمر بها البلد كان لابد من البحث عن مخارج للأزمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي يعد التراث المادي أحد أهمها.

المراجع العربية:

1- ابن منظور .(د.ت). لسان العرب ، بيروت، دار صادر، الجزء(2).

2- البكر، محمود.(2009). البحث الميداني في التراث الشعبي (عرض –مصطلحات –توثيق –مقترحات –آفاق)، منشورات وزارة الثقافة، مديرية التراث الشعبي، دمشق.
3- علال، إسماعيل.(2021). دور التراث الثقافي في التنمية المستدامة في المجال السياحي في الجزائر موقع أشير و رابيدوم نموذجاً، مجلة التراث والتصميم، المجلد 1، العدد 3، القاهرة.
4- الكاسح، عادل؛ سعيد، علي؛ معوال، خالد.(2019). علاقة التراث العمراني بالتنمية السياحية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 19، الأردن.
5- ليلى ، قطاف. (2012). أثر السياحة البيئية المحلية على التنمية المستدامة حالة ولاية مستغانم، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر جامعة باتنة الجزائر.
6- مالكي، محمد إسلام. (2015). واقع الاستثمار السياحي في الجزائر والاجراءات المتخذة لتطويره جامعة الجزائر.
7- هني، حيزية.(2021). دور التراث الثقافي والحضاري في تعزيز التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع المجلد (6)، العدد (4)، الجزائر.
8- ياغي، غزوان.(2018). الهوية والتراث الثقافي المادي في سورية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق.
9- يحيى،حاجي؛ نادية، قجال.(2018). التراث المادي واللامادي ودوره الأساسي في بعث السياحة الصحراوية، مجلة جماليات، العدد5، الجزائر.

المراجع الأجنبية

1- MUNJERI, D. 2004. Tangible and intangible heritage – from difference to convergence. *Museum* 56(1–2): 12-20.

2- Ashworth, G.J., Graham, B. and Tunbridge, J.E. (2007). Pluralising Pasts: Heritage, Identity and Place in Multicultural Societies, London, Pluto Press.

مراجع الانترنت

اليونسكو.(د.ت). التراث الثقافي المادي المشترك، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، القاهرة، متاح على الموقع الالكتروني: (تاريخ الدخول: 2022/5/30)

http://www.unesco.org/new/ar/cairo/culture/tangible-cultural-heritage

قياس أثر مؤسسات التمويل الصغير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال فترة الحرب على سورية

الدكتور ايمن العشعوش*

ايفا شموط**

الملخص

يهدف البحث الى دراسة اهمية التمويل الصغير ودوره في التنمية المستدامة، ودراسة واقع مؤسسات التمويل الصغير في سورية، وقياس أثر التمويل الصغير في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات، للتعرف على مشكلة البحث وبالاضافة الى تحديد الفرضيات لاختبار مدى صحة الفرضيات.

ومن اهم النتائج التي توصل اليها البحث أن المشاريع الصغيرة تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية والمستدامة من الناحية النظرية، وأن هناك تأثير طردي للمسؤولية الاقتصادية والاجتماعية لمؤسسة التمويل الصغير في مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهناك تأثير طردي ضعيف للمسؤولية البيئية لمؤسسة التمويل الصغير في مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الى جانب ان هناك تأثير طردي للأداء المالي لمؤسسة التمويل الصغير في مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكانت المسؤولية البيئية للمصرف هي أضعف المؤشرات تأثيرا في أهداف التنمية المستدامة، بينما كان اقوى المؤشرات تأثيرا في أهداف التنمية المستدامة هو التزام المؤسسة بالمسؤولية الاقتصادية تجاه المجتمع والفرد على حد سواء.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة، التنمية المستدامة، مؤسسات التمويل الصغير.

* استاذ– قسم الإحصاء والبرمجة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

** طالب دراسات عليا (ماجستير)– قسم الإحصاء والبرمجة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية

Measuring the impact of microfinance institutions on achieving the sustainable development goals during the time of war on Syria

□ Abstract □

The research aims to examine the importance of microfinance and its role in sustainable development, study the reality of microfinance institutions (MFIs) in Syria, and measure the impact of microfinance on achieving sustainable development goals (SDGs). The researcher used the analytical descriptive approach to analyze the data, to identify the research problem and identify the hypotheses, and test the validity of the hypotheses. The most important findings showed that, theoretically, small enterprises play a crucial role in both economic and sustainable development. There is a positive impact of the microfinance institution's economic and social responsibility on achieving the sustainable development goals. There is a weak positive impact of the microfinance institution's environmental responsibility on achieving the sustainable development goals. In addition, there is a positive impact of the microfinance institution's financial performance on achieving the Sustainable Development Goals. The microfinance institution's environmental responsibility was the weakest of the indicators affecting sustainable development goals. While the most influential indicator in the sustainable development goals was the microfinance institution's commitment to economic responsibility towards both society and the individual.

Key Words: Small enterprises, Sustainable development goals SDGs, Microfinance institutions MFIs.

- **مقدمة**

تعد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر العمود الفقري والقوة المحركة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وخاصة في الدول النامية، كما أنها تعد مصدراً هاماً وأساسياً لتأمين فرص العمل والحد من البطالة. إلا أن هذه المشروعات تلقى تهميشاً لا يليق بدورها الرائد خاصة وأنها على صغرها وبساطتها تشكل نواة للمشروعات الكبيرة والشركات الضخمة التي عادة ما تحظى بالاهتمام والتركيز. وعليه فإنه وعلى الرغم من أهمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر إلا أنها تعاني من نقص التمويل مما يحد من نموها وتطورها، حيث أنها لا تتمتع بالدعم الكافي لتمكينها وتفعيل دورها الاقتصادي والاجتماعي. الأمر الذي يدعو إلى ملاحظة أن نظام التمويل في مختلف اقتصاديات العالم والمتمثل عادة بالمصارف التجارية غالباً ما يخدم شريحة معينة تضم رجال الأعمال والمؤسسات والشركات الضخمة مع إغفال واضح للمشروعات الصغيرة التي تشكل النسبة الأكبر من النشاط الاقتصادي في العالم، مما يسلط الضوء على عدم عدالة هذا النظام كونه يتلقى الإيداعات من مختلف شرائح المجتمع في حين ان منحها للقروض والتسهيلات يقتصر على شريحة معينة.

ومن هذا المنطلق فإنّ هذا البحث يركز على موضوع واقع مؤسسات التمويل الصغير ومدى تاثيرها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في سورية, بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهمية تمويل المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية المستدامة في ظل التغيرات والتطورات الحاصلة في الواقع الاقتصادي السوري وأثار الحرب.

- **الدراسات السابقة**

1. **رسالة دكتوراه** (علوش، 2018) **بعنوان: التخطيط الاستراتيجي للمشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية.**

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على المشكلات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة، مع تقديم الحلول لهذه المشكلات من وجهة نظر أصحابها، والتعرف على دورها في تحسين الواقع الاقتصادي، وتحديد ما إذا كان هناك دور للتمويل الحكومي في تنميتها وتطويرها، كما تهدف الدراسة إلى تقديم نموذج رياضي للتنبؤ بتصنيف المشروعات الصغيرة إلى مشروعات (خاسرة، متعثرة، ناجحة) وذلك باعتماد التحليل التمييزي كأسلوب إحصائي حيث تم التوصل إلى ثلاث دوال تصنيفية.

2. رسالة ماجستير (صلى، 2017) بعنوان: دراسة تحليلية لأثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة في تنمية الفرد و المجتمع، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، مصر.

تهدف الدراسة إلى إجراء تحليل وصفي لكل من التمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة بأبعادهم المختلفة ومشكلاتهم وكيفية مواجهتها والتعرف على أثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة في تنمية الفرد والمجتمع. وكانت أهم نتائج الدراسة الميدانية التعرف على بعض الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين، وخصائص المشروعات الصغيرة بمجتمع الدراسة، كما تم الوصول إلى أهم المشكلات التي تعوق عمل تنفيذ برامج مؤسسات التمويل الأصغر للمنشآت والصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والحرفية في المجتمع وذلك من وجهة نظر المبحوثين أفراد العينة وتحديد أهم الحلول المقترحة للتغلب على هذه المشكلات وإعطاء بعض الاقتراحات والتوصيات لتنمية هذا القطاع الكبير من المشروعات الصغيرة تحديد الأسلوب الأمثل للتنمية الشاملة المتكاملة ومحاربة الفقر والبطالة بالنسبة للفرد والمجتمع والتعرف علي أهم الملامح الرئيسية المميزة لواقع مقومات التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية

3- (Adrisa, 2017) Microfinance for Poverty Alleviation: Do Transnational Initiatives Overlook Fundamental Questions of Competition and Intermediation?, University of Nottingham.

"التمويل الصغير للتخفيف من الفقر: هل تتجاهل المبادرات الدولية الأسئلة الأساسية المتعلقة بالمنافسة والوساطة".

يركز البحث على انه بالرغم من ان هدف العديد من مبادرات التمويل البالغ الصغر حول العالم التخفيف من حدة الفقر في البلدان النامية، لا زال هناك نقاش حول فعاليتها واستدامتها مما يشكل مصدر قلق للمنظمات الدولية ومجتمع الأعمال، وبناء على تجميع النتائج سنتين من البحث في إندونيسيا حول التمويل المتناهي الصغر منخفض الفائدة وإجراء المقابلات مع المعنيين بهذا النوع من التمويل.

أهم ما توصلت اليه الدراسة أن إدارة الموارد البشرية الضعيفة والوساطة غير الرسمية ساهما بالقضاء على فعالية التمويل الصغير بإطاره الرسمي، وأن المستدينين الأكثر فقرا هم الأقل استفادة من التمويل الصغير الرسمي. كما بينت الدراسة أن الإجراءات المتبعة في مؤسسات الإقراض تضعف رغبة المتعاملين لما تحمله من بيروقراطية مما يجعلهم يلجؤون للاستدانة من اشخاص او عن طريق

وسطاء بشكل غير رسمي لتيسير أعمالهم. شجعت الدراسة على الوساطة الرسمية بحيث تتم استدانة مبالغ صغيرة من قبل الوسيط ليقوم بتوزيعها على مستدينين آخرين بدوره.

4- (Al-Shami, 2013), Conceptual Framework: The Role of Microfinance on the Wellbeing of Poor People Cases Studies from Malaysia and Yemen, Faculty of Technology Management & Technopreneurship, Malaysia,2013

"الإطار المفاهيمي: دور التمويل الصغير في تحسين معيشة الفقراء"

تركز الدراسة على دور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر وتحسين رفاهية الشعوب من خلال لفت انتباه واضعي السياسات في البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص ماليزيا واليمن. تؤكد الدراسة انه من خلال توفير التمويل المتناهي الصغر فإن الفئة المستهدفة ستكون قادرة على المشاركة في السوق الاقتصادية من خلال تنفيذ أعمالهم التجارية الصغيرة وبالتالي فإنها سوف تكون قادرة على توليد الدخل وتحسين المعيشة، واحترام الذات. كما تؤكد بأنه وعلى الرغم من شعبية التمويل المتناهي الصغر والنجاح الظاهر له، فإنه ليس هناك من دليل واضح يؤكد الأثر الطردي لنظام التمويل البالغ الصغر.

- **مشكلة البحث:**

ان ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في ظل الأزمة السورية ومع تركيز الاهتمام على رؤوس الأموال الكبيرة وإهمال الأفراد ذوي الدخل المنخفض وحرمانهم من الخدمات المالية التي قد تسهم بتطوير الاقتصاد والمساهمة بالتنمية المستدامة اقتصادياً واجتماعياً، ومع غياب الدور الفاعل للتمويل الصغير القادر على إحداث تغيير كبير وإيجابي والقدرة المحدودة للمشروعات الصغيرة في الحصول على التمويل المطلوب بسبب صعوبة تأمين الضمانات وعدم وجود إعفاءات ضريبية تمنح لهذا النوع من الاستثمار، وقلة الأبحاث التي تتناول أهداف التنمية المستدامة والعمل بموجبها لمواجهة التحديات، يأتي هذا البحث للإضاءة على هذا الدور وتفعيله من خلال دراسة حالة مصرف الإبداع- سورية الذي جاء تلبية للحاجة الملحة للتمويل الصغير والأصغر في ذروة الأزمة وتبعاتها من تدهور اقتصادي واجتماعي، حيث ان التجارب السابقة لهذا النوع من التمويل أثبتت نجاحاً ملحوظاً حيث كان سنداً للحكومات في تقليص التحديات وتحقيق أهداف إيجابية بعيدة المدى تسرع عجلة الخروج من دوامة تبعات الأزمة.

- **ومنه تتمثل مشكلة البحث في سؤال رئيسي هو: هل لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر أثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة**

- **أهمية وأهداف البحث:**

تأتي أهمية البحث من خلال توصيف وتقييم أثر مؤسسات التمويل الصغير والمشروعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد الوطني كآلية أساسية في دفع عملية إعادة الإعمار والتنمية المستدامة في سورية، وأثرها في تقليص تبعات الأزمة وتحسين المعيشة من خلال تقديمها للخدمات المالية للفقراء القادرين على إنشاء مشاريع صغيرة مولدة للدخل وتمتلك كفاءة باستخدام رأس المال واستثمار المدخرات والمهارات بما يتناسب مع ظروف واحتياجات الفئة المستهدفة, ومن ذلك تتحدد أهداف البحث بما يلي:

1) دراسة اهمية التمويل الصغير ودوره في التنمية المستدامة.
2) دراسة واقع مؤسسات التمويل الصغير في سورية.
3) قياس اثر التمويل الصغير في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

- **منهجية البحث:**

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات, للتعرف على مشكلة البحث وتحديد الفرضيات, ولاختبار مدى صحة الفرضيات, وتم الاعتماد على الاستبيانات، وسيتم استخدام أساليب الانحدار المتعدد ودراسة الفروق ووسيتم الاعتماد على برامج SPSS25 لاستخراج النتائج.

- **فرضية البحث:**

يمكننا وضع الفرضيات الرئيسية الآتية: **لا تسهم مؤسسات التمويل الصغير (مصرف الإبداع– حالة الدراسة) في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سورية وفق أراء الموظفين، ويتفرع عنها:**

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى المسؤولية الاقتصادية للمصرف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى المسؤولية الاجتماعية للمصرف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى المسؤولية البيئية للمصرف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى الأداء المالي للمصرف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- **متغيرات البحث:**

المتغيرات المستقلة: القطاعات الاقتصادية	المتغير التابع
○ المسؤولية الاقتصادية للمصرف. ○ المسؤولية الاجتماعية للمصرف. ○ المسؤولية البيئية للمصرف. ○ الأداء المالي للمصرف.	○ أهداف التنمية المستدامة.

- **مجتمع وعينة البحث:**

مجتمع البحث لهذه الدراسة هو جميع العاملين في مصرف الإبداع للتمويل الصغير والمتناهي الصغر حيث سيتم اعتماد واقع عمله إضافة إلى سياساته وإجراءاته، مع استبيان عينة من الإداريين والعاملين.

- **الاطار النظري للبحث:**

أولا- أهمية تمويل المشاريع الصغيرة في التنمية المستدامة:

يحتل الشمول المالي مكانة بارزة باعتباره أداة تمكينيه للأهداف الإنمائية الأخرى في أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، حيث تم إدراجه كتطلع وغاية في ثمانية من الأهداف السبعة عشر (زيدان، 2010):

- القضاء على الفقر
- القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة
- تحقيق الأرباح الصحية والرفاه
- تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة
- تعزيز النمو الاقتصادي وفرص العمل
- دعم الصناعة والابتكار والبنية التحتية
- الحد من عدم المساواة
- تعزيز وسائل التنفيذ

لذا فهناك دور ضمني لأهداف التنمية المستدامة يعزز الشمول المالي من خلال زيادة تعبئة المدخرات من أجل الاستثمار وتحقيق النمو. وعليه فإن نموذج التمويل الصغير كأحد نماذج الشمول المالي له دور في دعم النمو الاقتصادي الشامل وتحقيق الأهداف الإنمائية. فالشمول المالي من منظور التمويل الصغير يسعى لخلق نظم مالية واقتصادات أكثر استقراراً ويعمل على حشد الموارد المحلية من خلال المدخرات ويساعد على زيادة الإيرادات من خلال دعم المشاريع الصغيرة بما يتيح المنتجات المالية المناسبة (الادخار والائتمان والتأمين والمدفوعات والتحويلات) للأفراد المستبعدين وغير المشمولين بالمصارف بتكلفة معقولة وعلى أساس مستدام (https://www.uncdf.org، 2020).

تتزايد أهمية المشروعات الصغيرة في الدول النامية والمتقدمة لما أثبتته من معدلات نمو مرتفعة حالية ومحتملة وقدرتها الفائقة على علاج ثلاث قضايا هامة مؤثرة بقوة في مستقبل أي دولة نامية وتلك القضايا هي البطالة والفقر وتحقيق التنمية، حيث أصبح قطاع المشروعات الصغيرة محلاً للاهتمام والدعم من قبل الأطراف الحكومية والمؤسسات المالية والاقتصادية والمصارف والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية بهدف دعمه وتعزيز مقوماته وقدراته، مما يؤكد بالنتيجة أهمية مؤسسات التمويل الصغير والدور الهام الذى يمكن ان تؤديه في عملية التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذلك توليد فرص عمل جديدة وتنشيط دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وتشجيع رواد الأعمال على المبادرة والابتكار, وبالتالي نمو الاقتصاد بشكل عام (الراوي، 2009).

مع مرور الاقتصاد العالمي بالعديد من الأزمات الاقتصادية التي تمثلت في الركود والكساد العالمي والتضخم وارتفاع معدلات البطالة في معظم الدول النامية والمتقدمة على حد سواء اتجه العالم إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة التي أثبتت قدرتها وكفاءتها يوما بعد يوم كوسيلة فعالة لمعالجة المشكلات التي تواجه الاقتصاديات العالمية المختلفة وتتمثل أهمية المشروعات الصغيرة بثلاث نواحي (السيد، 2005):

1- الأهمية الاقتصادية:

- خلق فرص عمل: مما لا شك فيه أن المشروعات الصغيرة يمكنها أن تساهم بدور فعال في التغلب على مشكلة البطالة فهي مشروعات كثيفة العمالة بسبب صغر رأس المال المتاح.

- تكوين قاعدة عريضة من قوه العمل الماهرة: تعد قوة العمل الماهرة من أهم مقومات التنمية، حيث يمكن تأهيل عدد كبير من الأفراد للعمل في مشاريع مختلفة عن طريق التدريب واستثمار المهارات.
- تنمية القدرات الإدارية والتنظيمية لمديري المشروعات: غالباً ما تكون الكفاءة الإدارية والتنظيمية لأصحاب المشاريع الصغيرة محدودة لصغر حجم الإنتاج، ومع مرور الوقت وكبر نشاط المشروع الصغير تنمو الكفاءة الإدارية والتنظيمية بما يشكل قاعده أساسية لحمل أعباء التنمية خلال مراحلها المتقدمة سواء كان ذلك من خلال تطوير المشاريع الصغيرة أو إقامة المشاريع الكبيرة.
- تعظيم الناتج الإجمالي: حيث تحدد مقدرة المشروعات بكفاءة راس المال المستخدم في هذه المشروعات والتي تقاس بإنتاجية وحدة راس المال (القيمة المضافة/ رأس المال المستثمر).
- دعم المشروعات الكبيرة: تقوم المشروعات الصغيرة بدور أساسي في دعم ورفع الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الكبيرة وذلك من خلال رفدها بالعمالة الماهرة وخفض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة.
- جذب المدخرات الصغيرة والتمويل الذاتي: تتميز المشروعات الصغيرة بأنها كثيفة العمل رغم رأس مالها الصغير وأنها الأقدر على جذب مدخرات الأفراد الصغيرة واستثمارها من التمويل الذاتي.
- تنمية المناطق الريفية: يمكن للمشروعات الصغيرة القيام بدور فعال في تنمية المناطق الريفية من خلال توظيف قوة العمل وبالتالي الحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية وزيادة حقيقية في دخل الأسرة الريفية ورفع مستوى معيشتها مما يؤدى إلى تحديث المناطق الريفية بجهودها الذاتية.
- دعم الصادرات: تقوم المشروعات الصغيرة بدور في تنمية الصادرات وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات وذلك من خلال قدرة المشروعات الصغيرة على غزو الأسواق الخارجية إذا ما اتخذت مقاييس لرفع مستوى جودة منتجاتها خاصة وأن المشروعات الصغيرة غالباً ما تعتمد في نشاطها على المواد الخام المحلية والكثافة العمالية مما يجعل اعتمادها على استيراد الآلات والمعدات والمواد الأولية محدوداً بشكل كبير.

ومن ذلك يمكن القول ان المشروعات الصغيرة تساهم في تحسين الحالة الاقتصادية وفق الافتراض النظري ولكن قد يكون هناك عوامل كثيرة تؤثر على تحقيق المشاريع الصغيرة لاهدافها الاقتصادية

مثل معدلات التضخم والاستقرار الاقتصادي بشكل عام, وهذا ما شهدته سورية خلال فترة الحرب, وبذلك يضعف احتمال نجاح المشاريع الصغيرة, ومن هنا ان فكرة استمرارية المشروع اهم من فكرة تزويده بالمال لانطلاقه.

2- الأهمية الاجتماعية:

- خلق مجتمع منتج من الشباب يثق في قدراته ومؤمن بالعمل الحر.
- تحقيق العدالة في التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف فئات المجتمع.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين الفئات المهمشة من المجتمع (سلمان، 2009).

ان وجود فرص عمل حقيقية من خلال المشاريع الصغيرة يساهم في خفض حدة التفاوت الطبيقي بين افراد المجتمع وقد تساهم هذه المشاريع من ناحية تمكين المراة في بعض مجالات العمل التي تبرع بها, وبذلك يمكننا القول بان المشاريع الصغيرة قد تسهم في تحسن الحالة الاجتماعية لكل من الافراد والمجتمع.

3- الأهمية البيئية:

تعمل المشروعات الصغيرة على استغلال المخلفات الزراعية والتي تؤدي في حال عدم استغلالها إلى تلوث البيئة مثل المشروعات التي تستخدم قش الأرز في الإنتاج، صناعه الأسمدة العضوية أو الأعلاف الحيوانية غير التقليدية مما يؤدي إلى رفع القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة وحل مشكلة التلوث البيئي.(gadwahub.com، 2020).

ثانيا- واقع مؤسسات التمويل الصغير في سورية:

يطغى نمط المشروعات الصغيرة على المشروعات العاملة في الاقتصاد السوري، ولعل أكبر مشكلة تواجه استمرارية هذه المشاريع وتطورها، أو افتتاح مشاريع صغيرة جديدة، هي مُشكلة التمويل، وبخاصة في ضوء إحجام قطاع المصارف السورية عن تمويل هذا النوع من المشاريع.

مفهوم التمويل الصغير لا يزال جديد على الساحة السورية، كما أن صناعته ما زالت في بداياتها في سورية، وقد بدأ التوجه الحكومي نحو تفعيل هذا القطاع في العام 2007 حيث صدر المرسوم التشريعي رقم /15/ للعام2007 الذي أمن إطاراً قانونياً لهذا النوع من التمويل، حيث يعد هذا

المرسوم أول تشريع مخصص للتمويل الصغير، وقد أعطى هذا التشريع مجلس النقد والتسليف صلاحية الترخيص لما سماه "المؤسسات المصرفية المالية الاجتماعية"، مع حد أدنى من رأس المال يبلغ 250 مليون ليرة سورية (أي حوالي 5 مليون دولار حينها)، كما سمح لهذه المؤسسات تقديم خدمات مالية مختلفة، بما في ذلك الإقراض الصغير، قبول الودائع، والتأمين الصغير (القاضي، 2005).

يتميز قطاع التمويل الصغير في سورية بوجود إمكانات كبيرة كامنة فيه ووجود طلب كبير على خدماته ومنتجاته إلا أن إشباعه يتطلب دخول مؤسسات أكثر تلبي هذا النوع من الخدمات والمنتجات، بالإضافة إلى وجود محافظ كبيرة للإقراض.

أهم الجهات الفاعلة في هذا المجال في سورية هي الحكومة، متمثلة بهيئة مكافحة البطالة التي كانت تعتبر أهم مزود من ناحية عدد المشاريع التي مولتها، إلا أنها توقفت عن توفير القروض بعد تحويلها بموجب القانون رقم 39 للعام 2006 إلى الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات حيث أصبحت مهمتها الحالية الرئيسة هي توفير التدريب على المهارات وتوفير فرص العمل بموجب قانون تأسيسها المشار إليه.

أما المنظمات والمؤسسات غير الحكومية المزودة لخدمات التمويل الصغير في سورية (لوكريز، 2008):

- شبكة الأغا خان للتنمية.
- خطوط تمويل صغير محدودة تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP).
- منظمة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا).
- وصندوق التنمية الريفية المتكاملة في سورية الذي يحصل على 60% من تمويله من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، أما الباقي فيأتي من المؤسسات المحلية.

كما تم في بدايات عام 2010 منح ترخيصين جديدين لمصرف إبداع ومؤسسة باب رزق جميل مما سمح لهما ببدء مزاولة نشاطهما بشكل رسمي في سورية، مؤسسة باب رزق جميل (يملك نصف أسهمها شركة عبد اللطيف جميل السعودية) حصلت على الترخيص من مجلس النقد والتسليف في ضوء المرسوم التشريعي رقم /15/ لعام 2007 المذكور سلفاً، بينما مصرف إبداع يُعد جزء من

مبادرة "بنوك الفقراء" التي ينفذها برنامج الخليج العربي لدعم برامج منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند)، وقد حُدد رأس المال المدفوع للمشروع بـ 7 مليون دولار، وقد تم الترخيص له بموجب مرسوم رئاسي خاص صدر في شباط 2010 ولم يتم الترخيص له بموجب المرسوم رقم /15/، وهذا يعني أنه لن يكون "شركة" كغيره من المؤسسات المرخصة وفق المرسوم المذكور، ومن ثم لن يخضع لقانون الشركات.

وكذلك المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير التي أحدثت في 2011 من خلال شراكة بين الأمانة السورية للتنمية مع الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية والهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات المؤسسة المالية غير الربحية الوحيدة المسجلة بموجب قوانين وتشريعات التمويل الصغير في سورية (هيئة الاستثمار السورية، 2014).

ثالثاً- نشأة وتأسيس مصرف الإبداع- سورية:

تم إقرار تأسيس مصرف الإبداع سورية بموجب القانون رقم 9 لعام 2010 على انه شركة مساهمة سورية تعنى بالتمويل الصغير والمتناهي الصغر تابعة للهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات وخاضعة لرقابة مجلس النقد والتسليف وذلك بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة مع برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (الأجفند).

تم تأسيس المصرف على شكل شركة غير ربحية لجهة المساهمين ولا يتم توزيع أرباح عليهم بحيث يتم رسملة هذه الأرباح سنوياً ويعد رأس المال معدلاً حكماً بإضافة الأرباح المرسملة وذلك لتعزيز الأهداف التي تسعى الشركة إلى تحقيقها حيث تمت المباشرة برأسمال قدره 366,000,000 ل.س ثلاثمائة وستة وستون مليون ليرة سورية موزعة على 732000 سهماً اسمياً قيمة السهم 500 ل.س خمسمائة ليرة سورية تدفع نقداً ودفعة واحدة في صندوق مصرف سورية المركزي خلال فترة التأسيس، على ان لا تقل مساهمة الشريكين الاستراتيجيين (الأجفند والهيئة) اللذين يتمتعان بالخبرة في مجال التمويل الصغير عن 20 %من رأس المال عند التأسيس، و بموجب قانون التأسيس لا يجوز تخفيض رأس المال في أي حال من الأحوال ويجوز بموافقة الهيئة العامة التأسيسية غير العادية زيادة رأس المال.

✓ طرق زيادة رأس المال:

أ – إدخال شركاء جدد ويعد رأس المال معدلاً حكماً بإضافة مساهمة هؤلاء الشركاء لرأس المال .

ب– إصدار أسهم جديدة يتم الاكتتاب بها من قبل المساهمين كل بنسبة مساهمته وفي حال عدم اكتتاب أحد المساهمين بما يعادل نسبة مساهمته كلها أو جزء منها توزع هذه النسبة على المساهمين الآخرين بنسبة مساهمة كل منهم.

ج–إضافة جزء من الاحتياطيات إلى رأس المال بقرار من الهيئة العامة وبموافقة مجلس النقد والتسليف.

عند انتهاء مدة الشركة والبالغة تسعة وتسعون عاماُ أو حلها أو تصفيتها تؤول جميع الأموال الناجمة عن التصفية إلى برامج ومشاريع غير حكومية وغير ربحية تهدف إلى الحد من ظاهرتي البطالة والفقر بعد موافقة الجهات الحكومية المختصة وكذلك لا يجوز للمساهمين التنازل عن ملكية أسهمهم إلا بقيمتها الاسمية وبعد موافقة مجلس النقد والتسليف والهيئة، كما ويجوز حجز ورهن ونزع ملكية موجودات الشركة بالنسبة لديونها تجاه الغير.

حيث تتخذ قرارات مجلس الإدارة بحضور ممثل الهيئة ويتم تسمية المدير العام التنفيذي للشركة من مجلس الإدارة كما ويجوز توقيع عقد مساعدة إدارية مع الأجفند لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويخضع لدى كل تجديد أو تعديل لموافقة مجلس النقد والتسليف يتضمن جميع المزايا المالية وغير المالية التي ستمنح للأجفند لقاء هذه المساعدة علماً انه لا يجوز منح رئيس وأعضاء مجلس الإدارة أي تعويضات أو مزايا نقدية أو عينية كما ويعفى مصرف الإبداع وعملاؤه من جميع الضرائب والرسوم تحت أي تسمية كانت على أي عقود أو عملية تجريها بما فيها رسوم الرهن ورسم الطابع وكذلك تعفى من ضرائب الأرباح على الدخل بكافة أنواعها كما ويلتزم مصرف الإبداع بإعداد بياناته وفقاً لمعايير التقارير والمحاسبية الدولية وتخضع للتدقيق من قبل مصرف سورية المركزي. (http://www.parliament.gov.sy، 2010).

وانطلاقا مما سبق يمكن القول ان سورية تشهد تطور ملحوظ من ناحية تمكين مؤسسات التمويل الصغير في الفترة الأخيرة, وذلك بهدف إحياء مشاريع قادرة ان تشكل قوة إنتاجية مشتركة في تحقيق متطلبات السوق السوري وعلى امل ان يتطور عمل هذه المشاريع لتصل إلى مرحلة التصدير.

- **النتائج والمناقشة:**

يقوم هذا البحث على الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة عن طريق (المتوسط, القيم الكبرى والصغرى, الانحراف المعياري, الانحدار البسيط), من خلال دراسة متوسط كل محور والتي ستوصلنا إلى بعض من نتائج الدراسة, وقد قامت الباحث بإعداد استبيان موجه إلى موظفي مصرف الإبداع, ويهدف إلى قياس أثر مصرف الإبداع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من نواح عدة أهمها المسؤولية الاقتصادية تجاه الأفراد, المسؤولية الاجتماعية للمصرف , المسؤولية البيئية للمصرف, والأداء المالي للمصرف بشكل عام, وقد تم اخذ عينة عشوائية من الموظفين وقد بلغ عددهم عند توزيع الاستبيان ما يقارب 65 موظف, وتم إجراء دراسة مسحية من خلال توزيع الاستبيان عبر الوسائط الإلكترونية وتم الحصول على 56 استبيان قابلة للتحليل اي بنسبة استجابة 86%, وسيتم الاعتماد على برنامج SPSS2525 لاستخراج نتائج الاستبيان, وقبل الشروع في قياس الاثر نقوم باختبار جودة الاستبيان: ولاختبار جودة الاستبيان نعتمد على اختبار معامل الفا كرونباخ, ومعامل الثبات بأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح , فإذا لم يكون هناك ثبات في البيانات فان قيمة المعامل تكون مساوية للصفر , وعلى العكس إذا كان هناك ثبات في البيانات فان قيمة المعامل تكون مساوية للواحد, وكلما اقتربت قيمة المعامل من الواحد كان الثبات مرتفعا.

جدول (1) نتيجة اختبار الفا كرونباخ

Cronbach's Alpha	N of Items
.959	33

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS2525

نلاحظ من الجدول أن قيمة الاختبار مرتفعة البالغة 0.959 وهذا دليل على ثبات الاستبيان و جودة نتائجه.

1- اختبار الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى المسؤولية الاقتصادية للمصرف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لمعرفة قيمة تأثير المسؤولية الاقتصادية للمصرف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة نقوم ببناء نموذج الانحدار الخطي البسيط للمتغيرين المسؤولية الاقتصادية للمصرف (متوسط الإجابات عن المحور- متغير مستقل) ومستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (متوسط الإجابات عن المحور – متغير تابع), ومراحلها على الشكل الآتي:

- قيمة معامل التحديد: ان معامل التحديد يعطي القوة التفسيرية(قوة التأثير) للمتغير المستقل على المتغير التابع, ويظهر لنا الجدول الآتي قيمة معامل التحديد للمتغيرين المدروسين.

جدول (2) قيمة معامل الارتباط والتحديد بين المتغيرين (المسؤولية الاقتصادية للمصرف, تحقيق أهداف التنمية المستدامة).

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.984[a]	.968	.967	.12628

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS25

يظهر من الجدول (2) ان قيمة معامل التحديد تبلغ 0.968 أي حوالي 96.8% من تقلبات مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو بسبب مستوى المسؤولية الاقتصادية للمصرف الملتزم بها.

- معنوية النموذج (نموذج الانحدار): ولدراسة المعنوية الإحصائية للنموذج نقوم باختبار فيشر (تحليل التباين) , وهو موضح بالجدول الآتي:

جدول (3) تحليل التباين للمتغيرين (المسؤولية الاقتصادية للمصرف , تحقيق أهداف التنمية المستدامة).

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	25.967	1	25.967	1628.410	.000[b]
	Residual	.861	54	.016		
	Total	26.828	55			

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS25

نستنتج من الجدول السابق بأن النموذج ذو دلالة إحصائية وذلك بعد مقارنة قيمة sig مع قيمة مستوى الدلالة 0.05 , حيث ان قيمة sig اصغر من قيمة مستوى الدلالة, المحدد بـ 5%.

- بناء نموذج الانحدار الخطي البسيط: يزودنا الجدول الآتي بقيمة الثابت المستقل وقيمة الثابت لمتغير (المسؤولية الاقتصادية للمصرف) والدلالة الإحصائية لكل منهما:

جدول (4) قيمة الثوابت ودلالتها في نموذج الانحدار للمتغيرين (المسؤولية الاقتصادية للمصرف, تحقيق أهداف التنمية المستدامة).

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.313	.089		3.519	.001
	المسؤولية الاقتصادية للمصرف	.910	.023	.984	40.354	.000

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS25

من الجدول السابق نستنتج بأن كلا المعلمتين ذي دلالة إحصائية وبالآتي يمكن إدراجهم في النموذج, وبذلك يمكننا استخراج نموذج الانحدار البسيط وهو على الشكل الآتي:

$$= 0.313 + 0.910 \, X\widehat{Y}$$

ومن معادلتنا الأخيرة نستنتج أن المتغير المستقل (المسؤولية الاقتصادية للمصرف) له تأثير طردي على المتغير التابع (تحقيق أهداف التنمية المستدامة).

وبناء على هذه النتيجة يمكننا القول بان هناك تأثير طردي للمسؤولية الاقتصادية للمصرف في مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك بسبب تقديم المصرف الدعم الحقيقي للمشاريع ومساعدتها على تحقيق مستوى جيد من الأرباح والنجاح مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة مثل تخفيض حدة الفقر ورفع معدلات الإنتاج.

2- اختبار الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى المسؤولية الاجتماعية للمصرف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لمعرفة قيمة تأثير المسؤولية الاجتماعية للمصرف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة نقوم ببناء نموذج الانحدار الخطي البسيط للمتغيرين المسؤولية الاجتماعية للمصرف (متغير مستقل) ومستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (متغير تابع), ومراحلها على الشكل الآتي:

- قيمة معامل التحديد: ان معامل التحديد يعطي القوة التفسيرية (قوة التأثير) للمتغير المستقل على المتغير التابع, ويظهر لنا الجدول الآتي قيمة معامل التحديد للمتغيرين المدروسين.

جدول (5) قيمة معامل الارتباط والتحديد بين المتغيرين (المسؤولية الاجتماعية للمصرف, تحقيق أهداف التنمية المستدامة).

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.775[a]	.600	.593	.44574

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS25

يظهر من الجدول (5) ان قيمة معامل التحديد تبلغ 0.600 أي حوالي 60.0% من تقلبات مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو بسبب مستوى المسؤولية الاجتماعية للمصرف الملتزم بها.

- معنوية النموذج (نموذج الانحدار): ولدراسة المعنوية الإحصائية للنموذج نقوم باختبار فيشر (تحليل التباين) , وهو موضح بالجدول الآتي:

جدول (6) تحليل التباين للمتغيرين (المسؤولية الاجتماعية للمصرف , تحقيق أهداف التنمية المستدامة).

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	16.099	1	16.099	81.029	.000[b]
	Residual	10.729	54	.199		
	Total	26.828	55			

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS25

نستنتج من الجدول السابق بأن النموذج ذو دلالة إحصائية وذلك بعد مقارنة قيمة sig مع قيمة مستوى الدلالة 0.05 , حيث ان قيمة sig اصغر من قيمة مستوى الدلالة.

- بناء نموذج الانحدار الخطي البسيط: يزودنا الجدول الآتي بقيمة الثابت المستقل وقيمة الثابت لمتغير (المسؤولية الاجتماعية للمصرف) والدلالة الإحصائية لكل منهما:

جدول (7) قيمة الثوابت ودلالتها في نموذج الانحدار للمتغيرين (المسؤولية الاجتماعية للمصرف, تحقيق أهداف التنمية المستدامة).

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.804-	.630		-2.864-	.006
	المسؤولية الاجتماعية للمصرف	1.480	.164	.775	9.002	.000

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS25

من الجدول السابق نستنتج بأن كلا المعلمتين ذي دلالة إحصائية وبالتالي يمكن إدراجهم في النموذج, وبذلك يمكننا استخراج نموذج الانحدار البسيط وهو على الشكل الآتي:

$$\widehat{Y} = -1.804 + 1.480 \text{ X}$$

ومن معادلتنا الأخيرة نستنتج أن المتغير المستقل (المسؤولية الاجتماعية للمصرف) له تأثير طردي على المتغير التابع (تحقيق أهداف التنمية المستدامة).

وبناءا على هذه النتيجة يمكننا القول بان هناك تأثير طردي للمسؤولية الاجتماعية للمصرف في مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك بسبب تقديم المصرف الدعم الاجتماعي والعمل على رفع المستوى الاجتماعي للمتعاملين ومساعدتهم على تحقيق مستوى جيد مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة مثل تحقيق العدالة الاجتماعية.

3- اختبار الفرضية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى المسؤولية البيئية للمصرف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لمعرفة قيمة تأثير المسؤولية البيئية للمصرف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة نقوم ببناء نموذج الانحدار الخطي البسيط للمتغيرين المسؤولية البيئية للمصرف (متغير مستقل) ومستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (متغير تابع), ومراحلها على الشكل الآتي:

- قيمة معامل التحديد: ان معامل التحديد يعطي القوة التفسيرية (قوة التأثير) للمتغير المستقل على المتغير التابع, ويظهر لنا الجدول الآتي قيمة معامل التحديد للمتغيرين المدروسين.

جدول (8) قيمة معامل الارتباط والتحديد بين المتغيرين (المسؤولية البيئية للمصرف, تحقيق أهداف التنمية المستدامة).

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.526[a]	.277	.263	.59942

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS25

يظهر من الجدول (8) ان قيمة معامل التحديد تبلغ 0.277 أي حوالي 27.7% من تقلبات مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو بسبب مستوى المسؤولية البيئية للمصرف الملتزم بها.

- معنوية النموذج (نموذج الانحدار): ولدراسة المعنوية الإحصائية للنموذج نقوم باختبار فيشر (تحليل التباين) , وهو موضح بالجدول الآتي:

جدول (9) تحليل التباين للمتغيرين (المسؤولية البيئية للمصرف , تحقيق أهداف التنمية المستدامة).

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.425	1	7.425	20.666	.000[b]
	Residual	19.402	54	.359		
	Total	26.828	55			

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS25

نستنتج من الجدول السابق بأن النموذج ذو دلالة إحصائية وذلك بعد مقارنة قيمة sig مع قيمة مستوى الدلالة 0.05 , حيث ان قيمة sig اصغر من قيمة مستوى الدلالة.

- بناء نموذج الانحدار الخطي البسيط: يزودنا الجدول الآتي بقيمة الثابت المستقل وقيمة الثابت لمتغير (المسؤولية البيئية للمصرف) والدلالة الإحصائية لكل منهما:

جدول (10) قيمة الثوابت ودلالتها في نموذج الانحدار (المسؤولية البيئية للمصرف, تحقيق أهداف التنمية المستدامة).

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.314-	1.137		-1.156-	.253
	المسؤولية البيئية للمصرف	1.294	.285	.526	4.546	.000

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS25

من الجدول السابق نستنتج بأن معلمة الثابت غير معنوية بينما معلمة المتغير ذات دلالة إحصائية وبالتالي لا يمكن بناء النموذج, وبناءا على هذه النتيجة يمكننا القول بان هناك تأثير طردي ضعيف للمسؤولية البيئية للمصرف في مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك بسبب اعتماد المصرف على تمويل المشاريع الخضراء والالتزام بكافة مبادئ الحفاظ على البيئة مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف البيئية للتنمية المستدامة مثل تحقيق مستوى بيئي جيد في سورية وتخفيض نسبة الهدر من الموارد البيئية والطاقة.

4- اختبار الفرضية الرابعة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى الأداء المالي للمصرف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لمعرفة قيمة تأثير الأداء المالي للمصرف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة نقوم ببناء نموذج الانحدار الخطي البسيط للمتغيرين الأداء المالي للمصرف (متغير مستقل) ومستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (متغير تابع), ومراحلها على الشكل الآتي:

- قيمة معامل التحديد: ان معامل التحديد يعطي القوة التفسيرية (قوة التأثير) للمتغير المستقل على المتغير التابع, ويظهر لنا الجدول الآتي قيمة معامل التحديد للمتغيرين المدروسين.

جدول (11) قيمة معامل الارتباط والتحديد (الأداء المالي للمصرف, تحقيق أهداف التنمية المستدامة).

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.939[a]	.883	.880	.24161

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS25

يظهر من الجدول (11) ان قيمة معامل التحديد تبلغ 0.883 أي حوالي 88.3% من ارتفاع مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو بسبب مستوى الأداء المالي للمصرف الملتزم بها.

- معنوية النموذج (نموذج الانحدار): ولدراسة المعنوية الإحصائية للنموذج نقوم باختبار فيشر (تحليل التباين) , وهو موضح بالجدول الآتي:

جدول (12) تحليل التباين للمتغيرين (الأداء المالي للمصرف , تحقيق أهداف التنمية المستدامة).

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	23.676	1	23.676	405.577	.000[b]
	Residual	3.152	54	.058		
	Total	26.828	55			

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS25

نستنتج من الجدول السابق بأن النموذج ذو دلالة إحصائية وذلك بعد مقارنة قيمة sig مع قيمة مستوى الدلالة 0.05 , حيث ان قيمة sig اصغر من قيمة مستوى الدلالة.

- بناء نموذج الانحدار الخطي البسيط: يزودنا الجدول الآتي بقيمة الثابت المستقل وقيمة الثابت لمتغير (الأداء المالي للمصرف) والدلالة الإحصائية لكل منهما:

جدول (13) قيمة الثوابت ودلالتها في نموذج الانحدار للمتغيرين (الأداء المالي للمصرف, تحقيق أهداف التنمية المستدامة).

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.425	.173		2.462	.017
	الأداء المالي للمصرف	.888	.044	.939	20.139	.000

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS25

من الجدول السابق نستنتج بأن كلا المعلمتين ذي دلالة إحصائية وبالتالي يمكن إدراجهم في النموذج, وبذلك يمكننا استخراج نموذج الانحدار البسيط وهو على الشكل الآتي:

$$\widehat{Y} = 0.425 + 0.888\ X$$

ومن معادلتنا الأخيرة نستنتج أن المتغير المستقل (الأداء المالي للمصرف) له تأثير طردي على المتغير التابع (تحقيق أهداف التنمية المستدامة).

وبناءا على هذه النتيجة يمكننا القول بان هناك تأثير طردي للأداء المالي للمصرف في مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك بسبب نجاح أعمال المصرف وتحقيق مستوى تطور جيد مما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من ناحية تواجد مؤسسات ناجحة وقادرة على خلق قيمة مضافة للمجتمع والاقتصاد ككل.

ومن خلال ما سبق من دراسة حجم الأثر يمكننا تقييم اثر مصرف الإبداع واثره في التنمية المستدامة وفقا لدرجة مسؤوليته وأداءه المالي وفقا لآراء الموظفين, ومن خلال قيمة معامل التحديد يمكننا توصيف المؤشر الأضعف تأثيرا في تحقيق أهداف التنمية واي من هذه المؤشرات هو الأفضل, ويظهر لنا الجدول الآتي قيمة معامل التحديد لكل مؤشر وهو على الشكل الآتي:

الجدول (14) قيم معامل التحديد لأثر المؤشرات في أهداف التنمية المستدامة

	R	R^2
المسؤولية الاقتصادية للمصرف	.984[a]	.968
المسؤولية الاجتماعية للمصرف	.775[a]	.600
المسؤولية البيئية للمصرف	.526[a]	.277
الأداء المالي للمصرف	.939[a]	.883

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS25

نلاحظ من الجدول السابق بان المسؤولية البيئية للمصرف هو اضعف المؤشرات تأثيرا في أهداف التنمية المستدامة وبالتالي فان الظروف البيئية من الصعب التحكم بها عن طريق ضبط المشاريع الممولة وبحاجة إلى وجود مؤشرات أخرى تساهم في تحقيق أهداف التنمية البيئية المستدامة, بينما كان اقوى المؤشرات تأثيرا في أهداف التنمية المستدامة هو التزام المصرف بالمسؤولية الاقتصادية تجاه المجتمع

والفرد على حد سواء وهذا ما يستدعي تكثيف جهود المصرف في هذا المجال لتحقيق قيمة اقتصادية مضافة, وتتدرج المؤشرات الأخرى كما يلي : الأداء المالي للمصرف, المسؤولية الاجتماعية للمصرف, ولكن من الملاحظ بان هذه المؤشرات هم من المستوى المقبول وما فوق ما عدا المسؤولية البيئية فهو ضعيف.

- **الاستنتاجات والتوصيات:**

❖ **الاستنتاجات:**

1. تلعب المشاريع الصغيرة دورا مهما في التنمية الاقتصادية والمستدامة من الناحية النظرية.
2. هناك تأثير طردي للمسؤولية الاقتصادية للمصرف في مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
3. هناك تأثير طردي للمسؤولية الاجتماعية للمصرف في مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
4. هناك تأثير طردي ضعيف للمسؤولية البيئية للمصرف في مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
5. هناك تأثير طردي للأداء المالي للمصرف في مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
6. المسؤولية البيئية للمصرف هو اضعف المؤشرات تأثيرا في أهداف التنمية المستدامة, بينما كان اقوى المؤشرات تأثيرا في أهداف التنمية المستدامة هو التزام المصرف بالمسؤولية الاقتصادية تجاه المجتمع والفرد على حد سواء.

❖ **التوصيات :**

1. تحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة مثل تخفيض حدة الفقر ورفع معدلات الإنتاج, من خلال تقديم تمويل كاف لانشاء مشاريع صغيرة لاصحاب الكفاءات وعلى ان يكون هذا التمويل مقرون بدرجة تنبؤ مرتفعة لنجاح واستمرارية المشروع الممول.
2. تحقيق الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة مثل تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق مستوى اجتماعي لائق للأفراد, من خلال ردم الفجوة ما بين الطبقات الاجتماعية ودعم الطبقات التي بحاجة الى تمويل لتحسين مستوى معيشتها عن طريق رفع السوية العلمية لها او اي وسيلة اخرى تساهم في دعم التنمية الاجتماعية.

3. الالتزام بكافة مبادئ الحفاظ على البيئة مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف البيئية للتنمية المستدامة مثل تحقيق مستوى بيئي جيد في سورية وتخفيض نسبة الهدر من الموارد البيئية والطاقة.
4. تحقيق أهداف التنمية المستدامة من ناحية تواجد مؤسسات ناجحة وقادرة على خلق قيمة مضافة للمجتمع والاقتصاد ككل.

❖ **المراجع:**

1. الراوي, خالد (2009). *نظرية التمويل*. الأردن: دار المناهج.
2. السيد, عبده (2005). *المشاريع الصغيرة وتنمية اقتصاديات الدول النامية*. الاسكندرية.
3. القاضي,أسامة (2005). *دراسة حول أداء المشروعات الصغيرة الممولة بقروض من هيئة مكافحة البطالة*. حلب: جامعة حلب.
4. زيدان, رامي (2010). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية* . سورية : الهيئة العامة السورية للكتاب.
5. سلمان, ميساء (2009). *الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة* . الاكاديمية اعربية المفتوحة في الدنمارك.
6. صلى, شادي (2017). *درساة تحليلية لأثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة في تنمية الفرد والمجتمع*. مصر : جامعة المنصورة.
7. علوش, ياسر (2018). *التخطيط الاستراتيجي للمشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية*. سورية: جامعة تشرين.
8. لوكريز, سمية (2008). *أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. دمشق: جامعة دمشق.
9. هيئة الاستثمار السورية. (2014). *تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية*. سورية: مجلة هيئة الاستثمار السورية.
10. Alvin Adrisa .(2017) .*Microfinance for Poverty Alleviation: Do Transnational Initiatives Overlook Fundamental Questions of Competition and Intermediation* University of Nottingham.
11. Sayedi Al-Shami .(2013) .*Conceptual Framework: The Role of Microfinance on the Wellbeing of Poor People Cases Studies from Malaysia and Yemen* .Malaysia: Faculty of Technology Management &Technopreneurship.

المواقع الالكترونية:

1. *http://www.parliament.gov.sy* . (23 شباط, 2010). تاريخ الاسترداد 1 كانون الأول, 2020، من الجمهورية العربية السورية مجلس الشعب:

http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5596&cat=4609&

2. https://gadwahub.com/ *gadwahub.com* 25 تاريخ الاسترداد .(2020) . November, 2020 ،
3. *https://www.uncdf.org* 25 تاريخ الاسترداد .(2020) .November, 2020 من ، UNCDF Unlocking public and private finance for the poor: https://www.uncdf.org/financial-inclusion-and-the-sdgs

مدى مساهمة مؤشرات الاستدامة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر

طالــب الدراســات العليــا: بيان الشايب

الدكتور المشرف: محمد حمره

كلية: الاقتصاد – جامعة: دمشق

المُلخص

هدف البحث إلى دراسة مدى مساهمة مؤشرات الاستدامة المالية في النمو الاقتصادي في مصر في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة 1980–2018، تم استخدام منهج اختبار الحدود لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL Bounds Test. كما تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المُقيَّد UECM لاختبار وجود علاقة ديناميكية في الأجل القصير، أشارت النتائج إلى وجود علاقة توازنية وديناميكية في الأجلين الطويل والقصير بين مؤشرات الاستدامة المالية من جهة وبين النمو الاقتصادي من جهة ثانية، مما يؤكد بأنَّ السياسة المالية في مصر مستدامة في الأجلين القصير والطويل. كما أظهرت النتائج وجود تباين في مدى مساهمة مؤشرات الاستدامة المالية في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث ساهم كل من الإنفاق الحكومي والدين الخارجي بشكل إيجابي ومعنوي إحصائياً في النمو الاقتصادي، في حين لم تسهم الإيرادات الحكومية بشكل معنوي إحصائياً في النمو الاقتصادي. وأثبتت التجربة المصرية أنَّه يمكن الاعتماد على الدين الخارجي وذلك ضمن الحدود الآمنة، في تحقيق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. ونجحت مصر في إصلاح الإنفاق الحكومي وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي الذي يسهم بشكل ملموس في تحسين النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة المالية، مؤشرات الاستدامة المالية، النمو الاقتصادي.

The extent to which Indicators of Fiscal Sustainability contribute to achieving Economic Growth in Egypt

ABSTRACT

The aim of the research was to study the extent to which Fiscal Sustainability Indicators contribute to Economic Growth in Egypt in the short and long terms during the period 1980-2018., the ARDL Bounds Test approach, was used. The Unrestricted Error Correction Model UECM was also used to test the existence of a dynamic relationship in the short term. The results indicated the existence of an equilibrium and dynamic relationship in the long and short terms between the Indicators of Fiscal Sustainability on the one hand and Economic Growth on the other hand, which confirms that the Fiscal Policy in Egypt is Sustainable in the short and long term. The results also showed a discrepancy in the extent to which Indicators of Fiscal Sustainability contribute to Economic Growth in the long term, as both Government Spending and External Debt contributed positively and statistically significant to Economic Growth, while Government Revenues did not contribute significantly to Economic Growth. The Egyptian experience has proven that it is possible to rely on External Debt, within safe limits, in achieving Economic Growth in the long term. Egypt succeeded in reforming Government Spending and directing it towards productive Investment, which contributes tangibly to improving Economic Growth in the long term.

Key Words: Fiscal Sustainability, Fiscal Sustainability Indicators, Economic Growth.

المقدمة:

يحظى موضوع الاستدامة المالية بمزيد من الاهتمام من قبل صنّاع القرار في الدول النامية لغرض تقييم تطورات عجز الموازنة والدين العام التي تساعد على تحقيق نمو اقتصادي مناسب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتبرز تجارب عدد من الدول النامية التي عملت على تطبيق جملة من الإصلاحات في المالية العامة، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي ، وتُعَدُّ تجربة مصر من أبرز التجارب التي لابد من تسليط الضوء عليها كونها قامت بتبنّي جملة من الإصلاحات التي استهدفت إصلاح أوضاع المالية العامة، حيث تضمنت اتجاهات الإصلاح في جانب الإيرادات توسيع القاعدة الضريبية، ورفع كفاءة التحصيل الضريبي، ومعالجة المتأخرات والاعفاءات الضريبية، ودمج القطاع غير الرسمي في المنظومة الضريبية، ومحاربة التهرب الضريبي الناجم عن اقتصاد الظل، وإصلاح الإدارة الضريبية. كما شملت هذه الجهود ضبط الإنفاق الجاري، وإصلاح الإنفاق المتعلق ببرامج الرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى ضبط معدل الدين الخارجي إلى مستويات قابلة للاستدامة، وبناءً على ذلك سنقوم بدراسة تجربة مصر من أجل قياس مدى مساهمة مؤشرات الاستدامة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2018.

مشكلة البحث:

يثير دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي نقاشاً نظرياً وتجريبياً واسع النطاق في الأدبيات السابقة، حيث تختلف الآراء بشكل كبير حول تأثير السياسة المالية والتدخلات الحكومية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي، ويقع دعاة هذه الآراء المتنوعة في مدرستين عريضتين، حيث يؤكد الرأي الأول على أنَّ الأنشطة المالية الحكومية يمكن أن تحفز الأنشطة الاقتصادية وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي، بينما يجادل أصحاب الرأي الآخر بأنَّ العمليات المالية الحكومية بطبيعتها بيروقراطية وغير فعالة وبالتالي تخنق النمو الاقتصادي، ومن الواضح أنَّ هذا الافتقار إلى الإجماع يفتح الباب لمزيد من البحث التجريبي وخصوصاً مع ظهور مصطلح جديد هو "الاستدامة المالية"

الذي نشأ في منتصف الثمانينات من القرن الماضي واستُخدِمَ في العديد من البحوث التجريبية التي اهتمت بقياس وتحديد مؤشرات الاستدامة في السياسة المالية لكثير من الدول المتقدمة. حيث تُعبر الاستدامة المالية عن التحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدول، نتيجة لتصاعد مستويات العجز والدَين الناشئ عن الإفراط في الإنفاق العام، الأمر الذي يعني تفاقم العبء المالي الذي يمكن أن تتحمله الأجيال المستقبلية. ولقد كان للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها مصر منذ عام 1980 أثراً كبيراً على الوضع المالي فيها، وهو ما نتج عنه ارتفاع العجز في الموازنات العامة في بعض السنوات. لقد شهدت السياسة المالية في مصر تطوراتٍ عديدة منذ عام 1980، تمثلت في العديد من الإصلاحات والتشريعات والتي هدفت بشكل رئيسي إلى ضبط الإنفاق الحكومي وتعزيز الإيرادات الحكومية وتخفيض مستويات الدين الخارجي بهدف تعزيز النمو الاقتصادي، الأمر الذي يدفع للتساؤل عن مدى مساهمة مؤشرات الاستدامة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر.

وبالتالي تتمثل مشكلة البحث بالسؤال التالي:

سؤال البحث:

ما مدى مساهمة مؤشرات الاستدامة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1980-2018؟

أهمية البحث:

1- إنَّ دراسة مؤشرات الاستدامة المالية تُمثّل إنذاراً مبكراً للحكومات لإتاحة الوقت والفرصة لمتخذي القرار في الدولة لقياس مدى جودة وكفاءة السياسة المالية المنتهجة ومدى فعاليتها في حال استمرارها في المدى الطويل في تحقيق النمو الاقتصادي، والآثار المحتملة من استمرارها ومدى الحاجة لتغيير السياسة المالية أم لا.

2- يُمكن لهذا البحث أن يساعد القائمين على صنع ورسم السياسات والخطط في مجالات السياسة المالية والنمو الاقتصادي، في تحسين الفهم لطبيعة الأثر الذي

تمارسه مؤشرات الاستدامة المالية في النمو الاقتصادي في كل من الأجل القصير والأجل الطويل.

3- إنَّ لدراسة مؤشرات الاستدامة المالية والإصلاحات المالية التي انتهجتها مصر، والتي تتشابه بنية اقتصادها مع بنية الاقتصاد السوري، أهمية كبيرة في فهم آثار مؤشرات الاستدامة والإصلاحات المالية في النمو الاقتصادي في مصر، وبالتالي يمكن إسقاط نتائج هذه التجربة على سورية والاستفادة منها وخاصةً خلال مرحلة ما بعد الأزمة.

4- قد تسهم نتائج البحث في تقديم مقترحات للجهات المعنية بالتخطيط للسياسات المالية والإصلاحات الاقتصادية في مصر، من خلال بيان أوجه القصور في السياسات المالية المتبعة بما يصب في تحقيق الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى مساهمة مؤشرات الاستدامة المالية في النمو الاقتصادي في مصر وذلك من خلال:

- اختبار وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل تتجه من مؤشرات الاستدامة المالية إلى النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1980-2018).
- اختبار وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل القصير تتجه من مؤشرات الاستدامة المالية إلى النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1980-2018).

فرضية البحث: لا تسهم مؤشرات الاستدامة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1980-2018).

حدود البحث:

-**حدود زمانية:** من عام 1980 إلى عام 2018.

-**حدود مكانية:** جمهورية مصر العربية.

منهجية البحث: سوف تتبع الباحثة المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج الأكثر ملائمة للظاهرة محل الدراسة، وذلك باتباع أسلوبين: الأسلوب الأول يتمثل في المنهج الوصفي وذلك من خلال الاعتماد على الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع

البحث. أما الأسلوب الثاني يتمثل في المنهج التحليلي حيث سيتم جمع البيانات الخاصة بالدولة محل الدراسة (مصر) خلال فترة الدراسة (1980–2018)، ومن ثم معالجة البيانات بالاعتماد على برنامج (Eviews12) والقيام بتنفيذ اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية في ظل وجود التغيرات الهيكلية، وإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL Bounds Test لاختبار وجود علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل، واستخدام نموذج تصحيح الخطأ الشرطي (غير المُقيَّد) Conditional UECM (Unrestricted) لاختبار وجود علاقة ديناميكية في الأجل القصير.

مصادر البيانات: تم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي(WDI).

متغيرات البحث:

المتغير التابع: النمو الاقتصاديECONOMIC Growth مقيساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

المتغيرات المستقلة:

الإنفاق الحكومي الإجمالي (Total Government Consumption): مقيساً بإجمالي الإنفاق الحكومي النهائي بالأسعار الجارية.

الإيرادات الحكومية باستثناء المنح (Revenue Excluding Grants): الإيرادات هي المقبوضات النقدية من الضرائب والمساهمات الاجتماعية والإيرادات الأُخرى مثل الغرامات والرسوم والإيجار والدخل من الممتلكات أو المبيعات. تُعتَبر المنح من الإيرادات أيضاً، ولكن تم استبعادها هنا. تم قياسها بإجمالي الإيرادات الحكومية باستثناء المنح بالأسعار الجارية.

إجمالي الدين الخارجي (Total external debt): إجمالي الدين الخارجي هو الديون المستحقة لغير المقيمين والتي يتم سدادها بالعملة أو السلع أو الخدمات. وهي عبارة عن مجموع الديون طويلة الأجل العامة والمضمونة من قبل الحكومة والخاصة غير المضمونة والدين قصير الأجل واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي. تم قياسها بالأسعار الجارية.

معدل التضخم (Inflation Rate): مقيساً بمعامل تكميش (مُخفض) الناتج المحلي الإجمالي. وهو متغير تحكمي.

متغير وهمي (Dummy Variable) : للتعبير عن التغيرات الهيكلية. وهو متغير تحكمي.

الدراسات السابقة:

1-"Fiscal Sustainability and Economic Growth in Bolivia" [1] دراسة (Méndez-Marcano,& Pineda,2014)"الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في بوليفيا"

هدفت هذه الورقة، إلى تحليل الدور الذي تلعبه صدمات الاستدامة المالية على أداء النمو الاقتصادي البوليفي. تم استخدام الـ VAR المقيد بالنسبة للاقتصاد البوليفي، وهذا ما سمح بتحديد صدمات الاستدامة المالية. وأظهرت النتائج خسارة كبيرة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد البوليفي نتيجة لسلسلة صدمات سلبية في الاستدامة المالية التي شهدها هذا الاقتصاد. وأظهرت النتائج أيضاً أن التضخم قد تأثر بصدمات الاستدامة المالية، ولا سيما الصدمات السلبية التي حدثت خلال الفترة من 1977 إلى 1986، والتي انتهت بتضخم مفرط في عام 1985.

2- دراسة (الوائلي، نعمة،2020) "مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية" [2]

هدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل بمعرفة مفهوم الاستدامة المالية، كذلك معرفة المؤشرات التي يمكن عن طريقها تحديد إمكانية تحقيق الاستدامة من عدمه في ضوء مديونية العراق، فضلاً عن التعرف على قواعد الانضباط المالي ومدى تطبيقها في العراق، وكذلك التعرف على الآليات التي يمكن عن طريقها معالجة مشكلة المديونية. قام البحث على فرضية مفادها أنَّ الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل رئيس لتمويل الموازنة العامة وعدم تنويع مصادر الإيرادات يؤدي الى تفاقم مشكلة المديونية والخروج عن تحقيق الاستدامة المالية والانضباط المالي، وتمثلت الحدود الزمانية بالفترة بين عامي 2003-2017. وباستخدام المنهج الوصفي توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها أنَّ مؤشرات الاستدامة المالية كنسبة الدين للناتج تجاوزت الحدود

الآمنة في الأعوام الأخيرة التي شهدت تراجع أسعار النفط فضلاً عن تجاوز نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي تلك الحدود أيضاً.

3- دراسة (قروف، العمراوي، 2020) "قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2018/1990)" [3]

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل وتبيان الواقع المالي للجزائر وتقييم قدرتها المالية على تحقيق الاستدامة المالية، بالإضافة إلى محاولة قياس وتحليل نوع واتجاه العلاقة بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري. وذلك باستخدام أبرز النماذج المفسرة لاستدامة المالية العامة في الاقتصادات النفطية خلال مدة الدراسة، اعتمدت منهجية البحث على المنهج الوصفي والكمي، وذلك عن طريق توظيف الأساليب القياسية لتقييم الاستدامة المالية في الجزائر وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وذلك باستخدام القيد الزمني لمجموعة متغيرات نموذج الدراسة للفترة 1990 /2018، ولهذا الغرض تمت الاستعانة بالنماذج القياسية للتحقق من فرضية البحث، وافصحت نتائج اختبار ديكي فولر الموسع عن استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول، في حين بيّنت نتائج اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، ما يعني تحقق الاستدامة المالية في الاقتصاد الجزائري في الأمد المتوسط والطويل، بما يزيد من حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (النمو الاقتصادي)، وذلك اعتماداً على قدراتها الانتاجية والتصديرية للنفط الخام، بالإضافة إلى أنَّ متغيرات الاستدامة المالية في الجزائر (الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، الفجوة الضريبية، مؤشر العجز الأولي) لا تمتلك القدرة على التأثير في النمو الاقتصادي بصورة منفردة.

4-"An Empirical Study on Fiscal Sustainability in Malaysia"[4] دراسة (Abdullah, Mohd Mustafa,& Dahalan,2012)"دراسة تجريبية حول الاستدامة المالية في ماليزيا"

هدفت الورقة إلى مراقبة الاستدامة المالية في ماليزيا باستخدام التحليل التجريبي، ومعرفة ما إذا كانت مؤشرات الاستدامة المالية متوافقة مع إطار التكامل المشترك. تم استخدام تحليل VAR لتوضيح كيف يمكن تحليل التغيرات في السياسة ضمن إطار عمل VAR. تم أيضاً استخدام منهجية اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات لإجراء استنتاج حول

علاقة التكامل المشترك بين مؤشرات الاستدامة المالية والناتج المحلي الإجمالي. تم التوصل إلى وجود تكامل مشترك بين مؤشرات الاستدامة المالية والناتج المحلي الإجمالي، مما يوفر بعض الدعم للموقف القائل بأن الاستدامة المالية في ماليزيا مستدامة على المدى الطويل في فترة أخذ العينات.

ما يميز هذا البحث:

يُعنَى هذا البحث بدراسة حالة دولة واحدة (مصر)، باستخدام نماذج السلاسل الزمنية (Time Series)وباستخدام اختبار جذر الوحدة في ظل وجود تغير هيكلي، ويتناول هذا البحث كل من الأجلين القصير والطويل ويتميز هذا البحث أيضاً من حيث الموضوع عن طريق دراسة مؤشرات الاستدامة المالية ومدى مساهمتها في النمو الاقتصادي في مصر، كما يتميز هذا البحث في تركيزه على متغير الدين الخارجي عوضاً عن تركيزه على متغير الدين العام، والذي تم التركيز عليه في الدراسات السابقة، كما تم استخدام كل من متغيري الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية بشكل مفرد عوضاً عن استخدام مؤشر عجز الموازنة وذلك لمزيد من التحديد لمدى مساهمة كل منهما بشكل مفرد في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر.

الإطار النظري للبحث:

مفهوم الاستدامة المالية: الحالة التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الإنفاق والايرادات على المدى الطويل دون خفض ملائتها المالية (Solvency) أو التعرض لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية. ويربط بعض الباحثين بين مفاهيم الاستدامة المالية والقيد الزمني للموازنة، كما تتجه مفاهيم أُخرى إلى اعتماد قواعد المالية العامة في تحديد ماهية الاستدامة المالية. وبالتالي، فإنَّ مصطلح الاستدامة المالية العامة أو الحكومية هو أحد المصطلحات المستخدمة في السياسات المالية ولا يوجد اتفاق على تعريف محدد لهذا المصطلح. ويعتمد صندوق النقد الدولي في تعريفه للاستدامة المالية على تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين، أو تحديد نسبة معينة يتم استهدافها ويُعَدُّ هذا سيناريو أساسي يُبنَى عليه توقع المستقبل في ظل سياسات يُتفَق عليها لفترة معينة، عادةً ما تكون خمس سنوات، وفي هذه الحالة يُعِدُّ الصندوق السياسات المالية مستدامة

إذا استطاعت تحقيق الاستقرار في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (Akyüz, 2007, p. 10) [5]. وربطت بعض الدراسات بين مفهوم الاستدامة المالية وقيد الموازنة العامة دون تبويب هيكل النفقات والايرادات العامة وتصنيفها. فالمالية العامة تصبح مستدامة عند بقاء نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ثابتة، بحيث تعود الى مستوياتها الأصلية في حال حدوث تغيرات أو أحداث طارئة. ويُشتَرط لتحقيق ذلك أن تكون الموارد المالية الحكومية الإجمالية كافية لتغطية أعباء الدين المستقبلية دون اللجوء لإعادة جدولة الديون أو الاقتراض لمرة أُخرى لسداد الديون (البغدادي، 2010، ص 408) [6].

مؤشرات الاستدامة المالية:

مؤشر الفجوة الضريبة: يوضح هذا المؤشر مستوى العبء الضريبي اللازم لتثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقيس الفجوة الضريبية بين نسبة الضريبة التي تحقق الاستدامة المالية ونسبة الضريبة الحالية. وتشير القيمة السلبية لهذا المؤشر إلى أن الضرائب الحالية منخفضة للغاية بحيث لا يمكنها تثبيت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في ضوء سياسات الإنفاق الحالية. وبالتالي يوضح مقدار العبء الضريبي المطلوب لتحقيق الاستقرار في نسبة الدين للناتج في ضوء سياسات الإنفاق الحالية والمستقبلية المتوقعة. (Chalk & Hemming,2000,8) [7].

مؤشر نسبة الدين العام الي الناتج المحلي الإجمالي: يعطي هذا المؤشر صورة واضحة للأعباء الاقتصادية والمالية التي تتحملها الموازنة العامة. فعند زيادة نسبة الدين العام بدرجة أكبر من نسبة الناتج المحلي الاجمالي تزداد أعباء الديون وبالمقابل تنخفض قدرة الدولة على خدمة ديونها ومع مرور الوقت تصبح المديونية مشكلة كبيرة تهدد تحقيق الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي. (الحاوري2015،280،-281)[8]. ويقسم هذا المؤشر إلى نوعين من المؤشرات هما:

<u>مؤشرات الدَين العام الداخلي:</u> يعتبر الدين العام الداخلي من أهم المصادر الرئيسة التي تستخدم لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة ويعتبر ظاهرة اقتصادية موجودة في أغلب الدول، وإن إدارة الدَين العام الداخلي هي من أولويات مهام السياسة المالية، والتي أصبح من الضروري السيطرة على الدَين العام، وبالأخص الدَين الحكومي المحلي الذي يمثل

الجزء الأكبر منه والعمل على تخفيف أعباء هذا الدين من كاهل الموازنة العامة أو على الأقل العمل على تثبيته.

مؤشرات الدَين العام الخارجي: من الناحية النظرية يرى العديد من الاقتصاديين أن الدَين الخارجي يمكن أن يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي في دولة ما من خلال زيادة الموارد المالية المتوفرة لهذه الدولة لكن بشرط أن يستخدم هذا الدَين لتمويل استثمارات ناجحة، أما من الناحية العملية، توصلت العديد من الدراسات الى أنَّ ارتفاع مستوى الدَين سوف يؤثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي في الدولة. (الشلال،36،2014-37)[9].

مؤشر العجز الأولي: يُعرَّف عجز الموازنة العامة بأنَّه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أيّ زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة يعتمد هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز أو الفائض الأولي للموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين المصروفات العامة بدون مدفوعات الفوائد والإيرادات العامة بدون الفوائد المحصلة (سماقه يى وباداوه يى، 2015، 84) [10].

العوامل المؤثرة على الاستدامة المالية:

الإيرادات والنفقات العامة: ترتبط الإيرادات بعلاقة طردية مع الاستدامة المالية فكلما ارتفعت معدلات نمو الإيرادات قابلها ارتفاع مؤشر الاستدامة المالية، أما النفقات العامة فلها علاقة عكسية مع الاستدامة المالية في حال كان ارتفاع معدلات الانفاق العام بدرجة أكبر من نمو الإيرادات العامة، مما يؤدي الى توقع ارتفاع إمكانية فقدان الحكومة لملائتها المالية أيّ عدم القدرة على التمتع بالاستدامة المالية، ومن أجل تحقيق الاستدامة المالية لابد أن يكون هناك تناسق بين نمو الإيرادات والنفقات العامة لأنَّ نمو معدل الإنفاق العام بمعدلات أكبر من معدلات نمو الإيرادات لفترة طويلة يؤدي الى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة مما يؤدي الى المزيد من الاقتراض لسداد العجز وبالتالي يؤدي إلى زيادة نمو الدين العام وتهديد الاستدامة المالية. (الوصال , 83,2016) [11].

الدين العام: يُعَدُّ الدين العام أحد أدوات السياسة المالية والتي تلجأ الدول إليها بهدف تغطية الانفاق العام سواء كانت هذه النفقات تشغيلية أم نفقات استثمارية عند قصور

الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة، بالتالي ينتج عنه زيادة مديونية الحكومة. كما أنَّ زيادة الانفاق الحكومي يسبب نمو متصاعد في الدين العام في الوقت الحاضر بالتالي سيمثل عبئاً على المالية العامة للدولة في المستقبل ومن ثم ستتحمل الأجيال المستقبلية الجانب الأكبر من أعبائها ولابد أن تكون سياسات الإنفاق العام التي تطبقها الدولة على نحو يضمن عدم اضطرارها إلى التوقف عن خدمة ديونها أو إعلان إفلاسها، بمعنى أنَّ الدين العام مستدام. استدامة الدين العام هي مقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه خدمة الدين الحالي والمستقبلي بشكل كامل دون توقف عن خدمة دينها ودون تراكم المستحقات عليها وفق شرط عدم تقييد النمو الاقتصادي بمعنى أنَّ الموارد المتوفرة للدولة حالياً كافية لسداد خدمة الدين وكافية للوفاء بمتطلبات الاستثمار والنمو ومن أجل أن يكون الدين العام مستدام لابد من تتحقق بعض المؤشرات التي حددتها اتفاقية ماسترخت عام 1992 (ميثاق الاستقرار والنمو) والتي اشترطت ألا تزيد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي عن 60 % (موعش، 4,2020) [12].

النمو الاقتصادي: للنمو الاقتصادي علاقة مع الاستدامة المالية، فالارتفاع في النمو الاقتصادي يؤدي الى رفع مستويات الدخل وزيادة الإيرادات الضريبية، مما يقلل من الفجوة بين الإيرادات والنفقات ويرفع معدلات الاستثمار والاستهلاك بالتالي يُخفّض من الاستدانة المالية الداخلية والخارجية ويحقق الاستدامة المالية والعكس صحيح في حالة تراجع معدلات النمو الاقتصادي. (Ayumu,2004,7) [13]

سعر الفائدة: يُعَدُّ سعر الفائدة من العوامل الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على الاستدامة المالية، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى ارتفاع خدمة الديون (الفوائد) سواءً كانت هذه الديون خارجية أم داخلية، بمعنى تعاظم العبء المالي في مجال خدمة الديون، مما يؤدي الى انخفاض قدرة الحكومة على سداد ما بذمتها من الديون سواءً كانت هذه الديون داخلية أم ديون خارجية مما ينعكس سلباً على الاستدامة المالية (Kathomi, Maina & Kariuki,2017,152) [14]

الدراسة القياسية:

اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة: فرضيات اختبار جذر الوحدة اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller (ADF)السلسلة الزمنية غير مستقرة وتحتوي

على جذر الوحدة في مقابل الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية مستقرة ولا تحتوي على جذر الوحدة. "تُعدُّ الاختبارات المطورة والمنبثقة عن اختبار ADF وهي اختبارات جذر الوحدة مع وجود نقطة تحول (تغير) هيكلي Unit Root With Break Point Test التي أشار لها Perron حيث أكد أنَّ تجاهل نقاط التغير الهيكلي في السلاسل الزمنية يمكن أن يؤدي إلى نتائج مضللة فيما يخص قبول أو رفض فرضية وجود جذر الوحدة لأي من المتغيرات" (الخطيب، 2020، 156) [15].

الجدول 1: اختبار جذر الوحدة ديكي فولر المطور ADF في حالة وجود تغيرات هيكلية

UNIT ROOT WITH BREAK TEST TABLE (ADF)						
At Level						
INF	External Debt	Revenue	Total Government Consumption Expenditure	GDP per Capita		
-5.01	-2.51	-1.43	-4.06	-3.28	t-Statistic	With Constant
0.00	*0.90*	*0.99*	*0.13*	*0.51*	*Prob.*	
-6.00	-2.39	-4.06	-3.67	-4.41	t-Statistic	With Constant & Trend
0.00	*0.98*	*0.33*	*0.58*	*0.16*	*Prob.*	
2016	*2015*	*2005*	*2008*	*2005*		Break date (with constant)
1994	*2015*	*2002*	*2003*	*2000*		Break date (with constant & Trend)
At First Difference						
D(INF)	D(External Debt)	D(Revenue)	D (Total Government Consumption Expenditure)	D(GDP per Capita)		
-12.93	-5.45	-4.74	-5.99	-5.74	t-Statistic	With Constant
0.00	*0.00*	*0.02*	*0.00*	*0.00*	*Prob.*	
-12.96	-5.25	-5.22	-6.35	-6.53	t-Statistic	With Constant & Trend
0.00	*0.01*	*0.01*	*0.00*	*0.00*	*Prob.*	
1984	*2014*	1996	*1984*	***1992***		Break date (with constant)
1984	2015	1995	*1984*	*1992*		Break date (with constant & Trend)

من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12

يتضح من الجدول (1) أنَّ المتغير معدل التضخم استقر في المستوى. أما في الفرق الأول فقد استقر كل من: المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)،

وكذلك المتغير (الإنفاق الحكومي الإجمالي)، والمتغير (الإيرادات الحكومية)، والمتغير (الدين الخارجي). وبالتالي فإنَّ جميع المتغيرات وفي جميع المعادلات (المعادلة التي تتضمن ثابت فقط، والمعادلة التي تتضمن ثابت واتجاه عام) هي مستقرة في المستوى وفي الفرق الأول عند مستوى دلالة 1%. وهذا ما يؤكد لنا ضرورة استخدام نموذج ARDL Bounds Test نظراً لأنَّ المتغير التابع استقر في الفرق الأول من جهة والمتغيرات المستقلة استقر بعضها في المستوى وبعضها في الفرق الأول. كما نلاحظ أنَّ عام 1992 هو عام التغير الهيكلي في المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي).

تقدير نموذج ARDL Bounds Test:

باعتبار أنَّ البيانات سنوية تم تحديد عدد فترات الإبطاء القصوى بـ2، وبالاعتماد على معيار Hannan–Quinn criterion(HQ) للمعلومات فإنَّ النموذج الأنسب هو ARDL (2,1,2,1,2)

الجدول 2: تقدير نموذج ARDL (2,1,2,1,2) في الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.102	1.702	0.154	0.262	Revenue
0.00	3.12	0.95	2.99	INF
0.0691	1.906	0.090	0.1720	External Debt
0.00	4.56	0.123156	0.563782	Total Government Consumption Expenditure
0.00	-8.69	1.86	-16.22	C

من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12

من الجدول (2) نجد أنَّ الإيرادات الحكومية ليس لها أثر ذو دلالة إحصائية في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. مما يعني أنَّ الإيرادات الحكومية لا تمارس دوراً ملموساً في النمو الاقتصادي. كما نلاحظ أنَّ الإنفاق الحكومي الإجمالي له أثر موجب وذو دلال إحصائية عند مستوى دلالة 1%، حيث تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي الإجمالي بنسبة 1% إلى زيادة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بنسبة 0.56% مع ثبات بقية العوامل. وهذا ما يتفق مع دراسة Baro (1990) [16]، والتي وجدت أثراً طردياً وذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي. وهذا ما يعكس الجهد المبذول

في الإصلاحات التي تبنتها مصر في جانب الإنفاق العام وضبطه ضمن مستويات تحفز النمو الاقتصادي. كما نجد أنَّ للدين الخارجي أثر موجب وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 10%، حيث تؤدي زيادة الدين الخارجي بنسبة 1% إلى زيادة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بنسبة 0.17% مع ثبات بقية العوامل. وبالتالي فإنَّ الدين الخارجي مُستَدام في مصر، وضمن الحدود الآمنة. ويتفق هذا الطرح مع المدرسة الكينزية التي ترى أنَّ "للدين الخارجي تأثير إيجابي في الاقتصاد، فالدين الخارجي سيزيد من تدفق رأس المال، وعندما يُستخدَم في المشاريع الإنتاجية يُسرّع وتيرة النمو الاقتصادي" (الشايب، 2020،38) [17]. كما يُشار إلى أنَّ أثر معدل التضخم هو أثر موجب وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1%، حيث تؤدي زيادة معدل التضخم بنسبة 1% إلى زيادة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بنسبة 2.99% مع ثبات بقية العوامل. وهو أمر منطقي نظراً لأنَّ النمو الاقتصادي تم قياسه بالأسعار الجارية.

الجدول 3: اختبار الحدود F-Bounds Test في الأجل الطويل

Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.09	2.2	10%	4.54	F-statistic
3.49	2.56	5%	4	k
3.87	2.88	2.5%		
4.37	3.29	1%		
	Finite Sample: n=35		37	Actual Sample Size
3.46	2.46	10%		
4.088	2.947	5%		
5.532	4.093	1%		

من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12

من الجدول (3) نلاحظ وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث بلغت إحصائية F–Bounds Test حوالي 4.54 وهي أكبر من I(1)= 4.088، عند مستوى دلالة 5%. وبالتالي نستنتج وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل تتجه من المتغيرات المستقلة (الإيرادات الحكومية، الإنفاق الحكومي الإجمالي، معدل التضخم، الدين الخارجي) إلى المتغير التابع (النمو الاقتصادي).

تقدير العلاقة في الأجل القصير:

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، ننتقل إلى نموذج تصحيح الخطأ الشرطي(غير المُقيَّد) UECM.

الجدول 4 :تقدير نموذج ARDL (2,1,2,1,2) في الأجل القصير

UECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.000	4.65	0.09	0.447	D (GDP Per Capita (-1))
0.069	-1.90	0.055	-0.104	D (General Government Final Consumption Expenditure)
0.083	1.80	0.025	0.046	D(Revenue)
0.0225	-2.44	0.032	-0.08	D (Revenue (-1))
0.063	-1.94	0.02	-0.039	D (External Debt)
0.00	20.64	0.04	0.92	D(INF)
0.00	-2.90	0.04	-0.124	D (INF (-1))
0.00	6.17	0.010	0.065	Dummy
0.00	-6.36	0.03	-0.2160	CointEq(-1)*

من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12

من الجدول (4) نجد أنَّ قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 1%، وأصغر من 1 وقد بلغت−0.216 مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع في الأجل الطويل. وأنَّ سرعة عودة متغير النمو الاقتصادي نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل تبلغ حوالي أربع سنوات ونصف السنة، وهي فترة تدل على الزمن الذي يحتاجه النمو الاقتصادي للعودة إلى الوضع التوازني. حيث أنه في كل فترة زمنية، تكون نسبة اختلال التوازن من الفترة (t−1) تُقدر بحوالي (−0.216) وعندما ينحرف متغير النمو الاقتصادي خلال الفترة قصيرة الأجل في الفترة السابقة (t−1) عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 21.6% من هذا الاختلال خلال الفترة t (في السنة الواحدة) إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل بعد حوالي 1/0.216=4.62 سنة تقريباً. كما نلاحظ من الجدول السابق أنَّ النمو الاقتصادي المؤخر زمنياً لعام واحد يؤثر بشكل طردي ومعنوي إحصائياً عند مستوى دلالة 1% في النمو الاقتصادي في العام الحالي، حيث تؤدي زيادة النمو الاقتصادي المؤخر زمنياً لعام واحد بحوالي 1% إلى زيادة النمو الاقتصادي في العام الحالي بحوالي 0.44% في الأجل القصير مع ثبات بقية العوامل. ويُلاحَظ أنَّ

الإيرادات الحكومية المؤخرة زمنياً لعام واحد لها أثر عكسي ومعنوي إحصائياً عند مستوى دلالة 5%، حيث تؤدي زيادة الإيرادات الحكومية في العام السابق إلى انخفاض النمو الاقتصادي في العام الحالي بنسبة −0.08% في الأجل القصير مع ثبات بقية العوامل. وبالتالي فإنَّ الإيرادات الحكومية في مصر تحتاج إلى مزيد من الإصلاح لتصبح مستدامة وتراعي الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد. كما نلاحظ أنَّ معدل التضخم المؤخر زمنياً لعام واحد له أثر سلبي ومعنوي إحصائياً عند مستوى دلالة 1% في النمو الاقتصادي في العام الحالي، حيث تؤدي زيادة معدل التضخم في العام السابق بحوالي 1% إلى انخفاض النمو الاقتصادي في العام الحالي بحوالي −0.12% في الأجل القصير مع ثبات بقية العوامل. ويُلاحَظ أنَّ المتغير الوهمي Dummy الذي يعبر عن التغيرات الهيكلية، له أثر موجب ومعنوي إحصائياً في الأجل القصير في النمو الاقتصادي.

الاختبارات التشخيصية:

الجدول 5: الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL (2,1,2,1,2)

0.74	Ramsey Reset Test: (F-statistic prob.)	0.961755	R-squared
0.73	Jarque-Bera Prob.	0.950828	Adjusted R-squared
0.68	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: (F-statistic prob.)	0.69	Heteroskedasticity Test: ARCH: (F-statistic prob.)

من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12

من الجدول (5) نجد أنَّ قيمة معامل التحديد بلغت تقريباً 96.17% وقيمة معامل التحديد المصحح بلغت حوالي 95%، كما نلاحظ أنَّ النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي حيث بلغت احتمالية اختبار Jarque-Bera حوالي 0.73 وهي أكبر من 5% وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم التي تنص على أنَّ توزيع البواقي هو التوزيع الطبيعي. كما نجد أنَّ النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي حيث بلغت احتمالية اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: (F-statistic) حوالي 0.68 وبالتالي لا يمكننا رفض فرضية العدم القائلة بأنَّ النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي. كذلك فإنَّ النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس البواقي حيث نجد أنَّه لا يوجد أثر Arch في البواقي، فقد بلغت احتمالية اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH: (F-statistic) حوالي

0.69 وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأنّه لا يوجد أثر Archفي البواقي، وبالتالي فالنموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس البواقي. وبالنظر إلى احتمالية اختبار Ramsey Reset Test: (F-statistic) نجد أنَّ النموذج ثابت هيكلياً ولا يعني من مشكلة سوء التوصيف.

اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج:

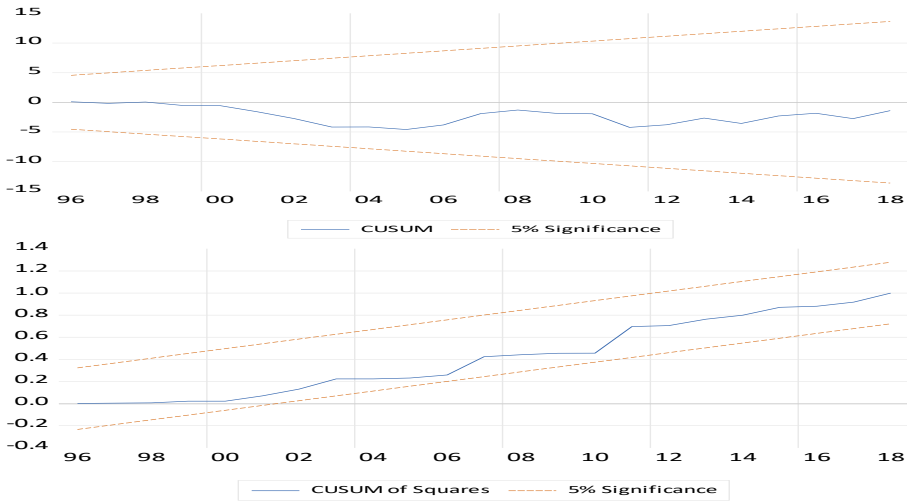

الشكل 1: اختبارات الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج، باستخدام CUSUM, CUSUMSQ، المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12

من الشكل (1) نلاحظ أنَّ نجد أن الخط البياني لاختبار CUSUM وكذلك الخط البياني لاختبارCUSUMSQ يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يشير إلى استقرار وانسجام تقديرات النموذج بين نتائج الأجلين القصير والطويل. وبالتالي نستنتج أنَّ النموذج خالي من جميع المشكلات القياسية ويمكن قبوله.

اختبار فرضية البحث: لا تسهم مؤشرات الاستدامة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1980-2018).

تم رفض هذه الفرضية، حيث نلاحظ وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث بلغت إحصائية F-Bounds Test حوالي 4.54 وهي أكبر من I(1)= 4.088، عند مستوى دلالة 5**%**. وبالتالي نستنتج وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل تتجه من المتغيرات المستقلة (الإيرادات

الحكومية، الإنفاق الحكومي الإجمالي، معدل التضخم، الدين الخارجي) إلى المتغير التابع (النمو الاقتصادي).كما نلاحظ وجود علاقة ديناميكية في الأجل القصير بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ في نموذج تصحيح الخطأ الشرطي (غير المُقيَّد) UECM حوالي 21.6% وهي سالبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 1% مما يدل على وجود آلية لتصحيح الأخطاء في الأجل القصير حيث يتم تصحيح 21.6% من الأخطاء في كل سنة للوصول إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل بعد 4.6 سنة تقريباً.

النتائج:

1- وجود علاقة توازنية وديناميكية في الأجلين الطويل والقصير بين مؤشرات الاستدامة المالية من جهة وبين النمو الاقتصادي من جهة ثانية، مما يؤكد بأنَّ السياسة المالية في مصر مستدامة في الأجلين القصير والطويل. وهذا ما يتفق مع دراسة (Abdullah, Mohd Mustafa, & Dahalan,2012) والتي أكدت وجود تكامل مشترك بين مؤشرات الاستدامة المالية والناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا وبالتالي تحقق الاستدامة المالية في الأجل الطويل فيها. كما تتفق مع دراسة (قروف، العمراوي،2020) والتي توصلت إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشرات الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر وبالتالي تحقق الاستدامة المالية فيها.

2- وجود تباين في مدى مساهمة مؤشرات الاستدامة المالية في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث ساهم كل من الإنفاق الحكومي والدين الخارجي بشكل إيجابي ومعنوي إحصائياً في النمو الاقتصادي، في حين لم تسهم الإيرادات الحكومية بشكل معنوي إحصائياً في النمو الاقتصادي.

3- أثبتت التجربة المصرية أنَّه يمكن الاعتماد على الدين الخارجي وذلك ضمن الحدود الآمنة، في تحقيق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

4- نجحت مصر في إصلاح الإنفاق الحكومي وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي الذي يسهم بشكل ملموس في تحسين النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

5- لا تزال الإيرادات الحكومية في مصر بحاجة إلى مزيد من الإصلاح، حيث أنَّها أدت دوراً سلبياً في النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة في الأجل القصير. كما أنَّها لا تمارس دوراً ملموساً في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وبالتالي فإنَّ الإيرادات الحكومية في مصر تحتاج إلى مزيد من الإصلاح لتصبح مستدامة وتراعي الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد.

التوصيات:

1- مراعاة مفهوم الاستدامة عند تصميم السياسات والخطط المالية وذلك ضمن برنامج اقتصادي ممنهج، مما يحقق الأهداف الاقتصادية الحالية والمستقبلية من جهة ويضمن الحصول على الديون الخارجية ضمن تكلفة اقتراض منخفضة ويحسن التصنيف الائتماني من جهة ثانية.

2- تنويع مصادر الإيرادات الحكومية في مصر، وتخفيض الاعتماد على الإيرادات من الموارد غير المتجددة (النفط- الغاز).

3- معالجة التشوهات الناجمة عن تطبيق قانون الضريبة المُضافة، بما يضمن ألا يكون زيادة حجم الإيرادات الحكومية على حساب خنق النمو الاقتصادي.

4- الاستفادة من تجربة مصر في الدول النامية عموماً وفي سورية بشكل خاص في إصلاح الإنفاق الحكومي وتوجيهه نحو الاستثمارات الإنتاجية التي تحفز النمو الاقتصادي.

5- الاستفادة من تجربة مصر في توظيف الديون الخارجية في المشاريع والاستثمارات الإنتاجية والتي تحقق النمو الاقتصادي.

المراجع: **References**

[1] MÉNDEZ-MARCANO, R., & PINEDA, J. 2014 Fiscal Sustainability and Economic Growth in Bolivia, (No. 1406).

[2] الوائلي، خضير عباس حسين ونعمة، زينب هادي. 2020 مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية. العلوم الاقتصادية، مج. 14، ع. 56، ص ص. 49-71.

[3] قروف، محمد كريم، العمراوي، سليم2020 قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2018/1990)، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 6، العدد 2، ص ص 109- 128.

[4] ABDULLAH, H., MOHD MUSTAFA, M., & DAHALAN, J. 2012 An empirical study on fiscal sustainability in Malaysia, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 2(1), 72-90.

[5] AKYÜZ, Y. 2007 Debt sustainability in emerging markets: a critical appraisal. N 61. DESA Working paper.

[6] البغدادي، مروى فتحي السيد 2010 مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 48، مصر.

[7] CHALK, N., & HEMMING, R. 2000 Assessing fiscal sustainability in theory and practice. *In Fiscal Sustainability Conference*.

[8] الحاوري، محمد أحمد. 2015 تحليل استدامة المالية العامة في اليمن في ظل تراجع إنتاج النفط، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة صنعاء، العدد 44. اليمن.

[9] الشلال، مهند عزيز محمد. 2014 قياس وتحليل الاستدامة المالية باعتماد القيمة الحالية لقيود الموازنة دول مختارة للمدة (1990-2010)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

[10] سماقه يى، أيوب حمد و باداوه يى، سردار عثمان. 2015 تحليل الاستدامة المالية في إقليم كردستان العراق. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية.

[11] الوصال، كمال امين. 2016 الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان، ط:1. القاهرة: مصر. دار ابن الرشد، ص:292.

[12] موعش, امحمد. 2020 منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، صندوق النقد العربي.

[13]AYUMU, Y. 2004 Fiscal Sustainability-the Case of Eritrea, IMF Working.

[14] KATHOMI, A., MAINA, K. E., & KARIUKI, S. N. 2017 Interest rate regulation and sustainability of microfinance institutions in Nairobi County, Kenya.

[15] الخطيب، عبد الله محمد غازي. 2020 دور المصارف التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية– دراسة على المصارف الخاصة التقليدية في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق: سورية.

[16] BARRO, R. J. 1990 Government spending in a simple model of endogeneous growth, Journal of political economy, 98(5, Part 2), S103-S125.

[17] الشايب، بيان. 2020 توظيفات الدّول النّامية لقروض صندوق النّقد الدّولي – دراسة حالة مصر وكيفية الاستفادة منها في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق: سورية.